الاتحاد الوطني: ماضون على نهج الشهداء ونضالنا مستمر

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/11/22

No. : 8136





الإقليم الأحمر

الأتحاد الوطني الكوردستاني
مهندس الانتفاضات
ومؤسس الاقليم والفيدرالية



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

اخبار العراق واقليم كردستان

لطيف نيرويي: الاقـــــــليم الاحـــــــــمر

تقرير استقصائي: الاتحاد الوطني ..مهندس الانتفاضات ومؤسس الاقليم الفيدرالي

الاتحاد الوطني: ماضون على نهج الشهداء ونضالنا مستمر من أجل الإصلاح والعدالة

عماد احمد: يوم الشهيد وجذوة الأمل التي لا تنطفئ

الاقليم ثمرة تضحيات شهداء الاتحاد الوطني واتهامات تقويض كيانه باطلة

شهداء الاتحاد الوطني صنعوا المجد بدمائهم الطاهرة

للكورد الفيليين شرف المشاركة لتمتزج دمائهم مع اخوتهم البيشمركة

تاكيدات على أهمية تعزيز العلاقات بين الاتحاد الوطني وجماعة العدل الكوردستانية

تاكيدات على دعم قرارات رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

قوباد طالباني: ضرورة دعم الحكومة العراقية للحفاظ على الأمن ولاستقرار في البلد

الاتحاد الوطني والاشتراكي الديمقراطي السويدي يبحثان التعاون الانتخابي

رئيس الجمهورية: أهمية ترسيخ التفاهم والتعايش بين مكونات كركوك

الزيدي : فرض سلطة الدولة انطلق من جرف النصر

رؤى حول القضايا الكردستانية

حسن ياسين: الأزمة السياسية في إقليم كردستان: آفاق الحل ومستقبل وحدة الإقليم

د. عدالت عبدالله: الأوجه الخفية للظروف الراهنة..

د.سوران علي: أرادوا كحلها فعموها

حوار وشخصية وحقائق

القاضي فائق زيدان في تشاتام هاوس:

سيادة القانون، مكافحة الفساد، العلاقة بين بغداد وأربيل، ومستقبل النظام الدستوري

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

باكيرهان: أربع مراحل لعملية السلام

«استراتيجية المطر».. بهتشلي يعلن 7 محاور لحل أزمات تركيا

رؤى حول قضـايـــا عالميـــــة

إعلان رؤساء الولايات المتحدة وروسيا والصين نحو السلام

إعلان قادة APEC : بناء مجتمع آسيا والمحيط الهادئ من أجل الازدهار المشترك

د.فيصل علي: ما بعد الهيمنة الأمريكية..هل يعيد الكبار رسم خريطة النظام العالمي؟

الاخيرة... كيان الإقليم ليس شعارا للمزايدة..



لطيف نيرويي:

الاقـــليم الاحـــمر

الاتحاد الوطني الكردستاني هو الحزب الذي قدم أكبر التضحيات في هذه المسيرة

أصبح اللون الأحمر لدى شعب كوردستان وسائر شعوب العالم، نتيجةَ الثورة والنضال المسلح والتضحيات، رمزا لمن ناضلوا من أجل التحرر ونيل حقوقهم المشروعة، فالأحمر ليس مجرد لون، بل هو رمزٌ لدماء الشهداء والمكتسبات التي تحققت بالدم. لذلك، حين يستخدم الرئيس بافل مفهوم «الإقليم الأحمر»، يريد القول إن لون هذا الإقليم ليس أصفر ولا أخضر، بل لونٌ واحد هو لون دماء الشهداء.

ويعني ذلك أن إقليم كوردستان إقليمٌ واحد وكيانٌ واحد، وأن هذا الكيان تحقق ببذل نهر من الدماء، وأن الاتحاد الوطني الكردستاني هو الحزب الذي قدم أكبر التضحيات في هذه المسيرة، ولهذا يعرف الاتحاد بـ«حزب الشهداء»، كما أن أكثر الشهداء من القادة في الاقليم ينتمون إليه أيضا.

ومن ثَم فإن حماية كيان إقليم كوردستان استراتيجيةٌ ثابتة لا تتغير لدى الاتحاد، وهو يتبنى في سبيلها سياسة ناعمة وعقلانية، وتشهد على هذه الحقيقة زيارات الرئيس بافل الست عشرة إلى أربيل.

غير أن هناك حقيقة، وهي أن تجربتين مختلفتين تتنافسان حاليا في هذا الإقليم، وتتصادمان أحيانا؛ الأولى

فيها تجربة القرار المنفرد وهي بيد حزب واحد وفيها لون واحد في الإدارات المحلية لمحافظتي أربيل ودهوك، والأخرى هي تجربة التعددية وتعدد الألوان في محافظتي السليمانية وحلبجة وإن السعي إلى حماية تجربة التعددية وتعدد الألوان في «المنطقة الخضراء» التي هي تحت ادارة الاتحاد الوطني الكوردستاني وتعزيزها، لايعبر بأي حال عن خلق خطر على كيان إقليم كوردستان، ولا هو قفزة نحو ترسيخ ازدواجية الإدارة، بل هي:

-سعي إلى ترسيخ المساواة والعدالة وتحسين خدمة المواطنين وهذا لا يشكل تهديدا لكيان الإقليم.

-اتخاذ قرارات لإنهاء التمييز بين مدن الإقليم وبلدياته وجامعاته ومعاهده ومستشفياته وأقضيته ونواحيه لا يؤدي إلى تقسيم الإقليم، بل يضمن حماية كيان إقليم كوردستان وتعزيزه.

-السعي إلى توزيع السلطة بين المركز والمحافظات وصولا إلى النواحي يمثل أساسا لتعزيز الإقليم، لا تهديدا لكياننا.

-اتخاذ قرارات لتطبيق النظام المؤسساتي وسيادة القانون وتوازن السلطات وإدارة التعددية لا يشكل ايضا خطرا على وحدة الإقليم، بل يضمن حماية كيانه.

-منع القرارات الأحادية الجانب وترسيخ التوافق السياسي والوفاق الوطني خطوةٌ إيجابية في سبيل حماية كيان إقليم كوردستان.

ونتناول هنا، على سبيل المثال، نموذجين للحكم وتجربتها في دولتين، إحداهما إقليمية والأخرى عالمية، هما الإمارات العربية المتحدة وسويسرا فهاتان الدولتان اتحاديتان، وقد وزعتا تركيبتهما وامتدادهما الجغرافي على الوحدات المكونة لهما؛ إذ تتألف الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات، وسويسرا من ٢٦ كانتونا، وقد وزعت السلطات عليها. وتعد تجربتاهما الإدارية من أنجح نماذج الإدارة التعددية وبناء الدولة في العالم.

ولم يشكل هذان النظامان خطرا أو ضررا على وحدة

> **تجربتان مختلفتان تتنافسان حاليا في الإقليم، وتتصادمان أحيانا**

الدولتين، بل كانا السبب الرئيس في استمرار الاستقرار الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي فيهما وفي قوتهما.

في سويسرا جرى تفويض السلطة إلى الكانتونات بحيث لا يشعر أي إقليم أو مدينة أو مكون بالظلم أو الاحتكار أو التهميش.

لا يتخذ في تلك الدولة أي قرار مهم دون موافقة الكانتونات.

وفي الإمارات كذلك وزع توازن السلطة بين المركز والإمارات توزيعا متوازنا في مجالات (الاقتصاد والتجارة والقانون والشؤون الداخلية والتنمية وغيرها)، ولكل إمارة في هذه المجالات مكانتها وخصوصيتها وسلطاتها الواسعة. ولم يكن نموذج الحكم هذا وتوزيع السلطة سببا في الضعف والتفكك، بل مكنا من تعزيز مكانة تلك الدولة في التقدم والخدمات والعدالة.

ومن منطلق الفهم العميق لوضع الإقليم وسعيا إلى إيجاد حل جذري له، يرى السياسي الكردي الدكتور محمود عثمان أن أفضل حل لوضع الإقليم هو إنشاء كانتونين في إقليم كردستان وهو يعتقد أن توزيع السلطة لا يخلق خطرا، بل يقود إقليم كوردستان إلى شاطئ هادئ ومستقر.

إن هذا الرأي الرسمي للدكتور محمود عثمان، والذي نشر في مصدر دولي، هو ردٌ على الأصوات التي تهرب من الحقائق، وتسعى عن طريق اختلاق سيناريوهات خيالية ونشر دعاية في غير محلها إلى التستر على المشكلات في الاقليم.



محمد شيخ عثمان:

الاتحاد الوطني ..مهندس الانتفاضات ومؤسس الاقليم الفيدرالي وحاميه

تقرير استقصائي لمحطات موثقة لـ(لاقليم الاحمر)

لماذا هذا التقرير؟

بين حين وآخر، ومع كل أزمة سياسية أو خلاف على إدارة إقليم كوردستان ومستقبله، تعود إلى الواجهة شعارات ومواقف من جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي)، تحاول تقديمه بوصفه صاحب المشروع الأول للإقليم، وباني كيانه ومؤسسه والحامي الأوحد لوجوده، وهي رواية تتجاهل، أو تتجاوز، عمدا أو من دون ذلك، صفحات أساسية من تاريخ الحركة التحررية الكوردستانية، وحقائق موثقة عن الأدوار التي اضطلع بها الاتحاد الوطني الكوردستاني في صناعة التحولات الكبرى التي أفضت إلى قيام هذا الكيان.

فالاتحاد الوطني، لم يكن مجرد طرف مشارك في تلك التحولات، بل كان صاحب مبادرات ومشروعات سياسية وتنظيمية مفصلية؛ من التخطيط للانتفاضة وتهيئة مستلزمات انطلاقها، إلى المساهمة الفاعلة في تحرير المدن الكوردستانية وإدارة المرحلة التي أعقبتها، ومن طرح خيار الانتخابات بوصفها أساسا لبناء المؤسسات والسلطة الشرعية، إلى تبني الفيدرالية باعتبارها صيغة دستورية تضمن حق الكورد في إدارة شؤونهم

ضمن عراق ديمقراطي موحد.

ولم يتوقف هذا الدور عند حدود إقليم كوردستان، بل امتد إلى العمل السياسي والدستوري الذي أسهم في ترسيخ الفيدرالية في بنية الدولة العراقية، وصولا إلى تثبيتها في دستور عام ٢٠٠٥.

ومن هنا يأتي هذا التقرير ، لا لإعادة إنتاج سجال سياسي عابر، ولا لمنازعة طرف في شعاراته بشعارات مضادة، بل لفتح سجل الوقائع والوثائق والشهادات، ووضعها أمام الرأي العام والباحثين، كي تتحدث الأحداث عن صانعيها، والمبادرات عن أصحابها، والوثائق عن مضامينها، فالتاريخ لا يكتب بتكرار الادعاءات، ولا تحتكر منجزاته برفع الشعارات؛ إنما يكتب بما قدمته القوى والشخصيات من أفكار ومبادرات وتضحيات، وبما تركته من آثار ملموسة في مسار القضية الكوردستانية وبناء مؤسسات الإقليم والدولة العراقية.

دور في صناعة التحول السياسي

لم يكن تأسيس كيان إقليم كردستان العراق نتيجة ظرف سياسي عابر، ولا ثمرة اتفاق سياسي تحقق من دون مقدمات، بل كان حصيلة مسار طويل من النضال والتخطيط والمواجهة والتفاوض، تداخلت فيه الإرادة الشعبية مع التحولات الإقليمية والدولية، وأسهمت فيه قيادات وقوى سياسية كردستانية بدرجات وأدوار مختلفة.

غير أن العودة إلى الوثائق والمواقف السياسية ومحطات الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٢ تكشف عن تفاصيل مهمة في هذا المسار، ولا سيما الدور الذي اضطلع به الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الرئيس مام جلال في التحضير لانتفاضة آذار ١٩٩١، وإدارة المواجهة مع النظام العراقي، ثم طرح مشروع الفيدرالية والانتقال إلى بناء المؤسسات السياسية والدستورية.

وتكتسب هذه المحطات أهمية إضافية اليوم، في ظل تصاعد السجالات السياسية بشأن حماية كيان الإقليم، وحقيقة الجهة التي أسهمت في تأسيسه، والمسؤولية التاريخية عن صيانة منجزاته.

من تشاتام هاوس وتوقع احتلال الكويت

في أيار ١٩٨٩، وخلال خطاب للرئيس جلال طالباني أمام عدد من الحاضرين في معهد تشاتام هاوس (المعروف رسميا باسم المعهد الملكي للشؤون الدولية، أحد أبرز مراكز الفكر والبحث السياسي والاستراتيجي في العالم، ومقره لندن)، أطلق مام جلال توقعا سياسيا لافتا، حين تحدث عن احتمال إقدام نظام صدام حسين على احتلال الكويت.

كان ذلك التوقع مفاجئا للحاضرين، ولم يحظ حينها بتصديق واسع، خصوصا أن المشهد العراقي والكردستاني كان يمر بمرحلة شديدة التعقيد، ففي كردستان، كان النظام العراقي قد انتهى من تنفيذ حملات الأنفال وما رافقها من تدمير واسع للقرى والبلدات وتهجير للسكان، وفرض سياسة الأرض المحروقة، الأمر الذي أضعف الوجود العسكري والتنظيمي للبيشمركة، ولم تكن هناك آنذاك سوى مفارز صغيرة متفرقة لبيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني.

لكن قراءة مام جلال لاحتمالات اندلاع مواجهة إقليمية جديدة لم تبق في إطار التوقع السياسي، بل تحولت إلى أحد المرتكزات التي دفعت قيادة الاتحاد الوطني إلى إعادة ترتيب أوضاعها والاستعداد لمرحلة جديدة.

لقد أدركت قيادة الاتحاد الوطني أن أي حرب إقليمية واسعة يمكن أن تخلق ظروفا استثنائية داخل العراق، وأن

إضعاف النظام عسكريا وسياسيا قد يفتح نافذة تاريخية أمام الشعب الكردستاني لاستعادة زمام المبادرة.

ومن هنا بدأت عملية إعادة التنظيم والتنسيق مع التنظيمات الداخلية في المدن، ووضع تصورات للتحضير لانتفاضة شعبية، بدلا من الاكتفاء بالوجود العسكري المحدود للبيشمركة.

التحضير للانتفاضة.. الجبهة الكردستانية وتوزيع الأدوار

لم يتعامل الاتحاد الوطني مع الانتفاضة باعتبارها عملية عسكرية منفردة، بل باعتبارها مشروعا شعبيا وسياسيا يحتاج إلى تنسيق واسع بين القوى الكردستانية،وفي هذا السياق، بادر إلى مفاتحة الأطراف الكردستانية الأخرى بشأن ضرورة تشكيل جبهة موحدة تكون إطارا سياسيا وتنظيميا للتحضير للانتفاضة وإدارة مرحلة ما بعدها.

الاتحاد الوطني وفي مسعى لتجاوز الخلافات المحتملة وعدم وضع عقبات أمام تشكيل الجبهة، وافق على إسناد رئاستها إلى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، رغم أن قيادة الاتحاد الوطني كانت منشغلة في الوقت نفسه بوضع الخطط الميدانية، وإعادة تنظيم قوات البيشمركة، وتوجيه التنظيمات الداخلية استعدادا للمرحلة المقبلة وقد راينا قبل اعوام فشل انعقاد المؤتمر الوطني الكردستاني بسبب عدم اسناد رئاسته لرئيس الحزب الديمقراطي .

وهنا تبرز نقطة سياسية تستحق التوقف عندها: فالمسألة لم تكن مجرد تشكيل إطار تحالفي بين حزبين رئيسيين وبقية الاحزاب الكردستانية، وإنما كانت محاولة لتوفير غطاء سياسي موحد لانتفاضة يجري التحضير لها في ظروف بالغة الصعوبة.

وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الاتحاد الوطني تعمل على التحضير الميداني والتنظيمي، كانت المنطقة تتجه نحو مواجهة كبرى بعد احتلال الكويت في آب ١٩٩٠، وتشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحريرها.

عاصفة الصحراء.. اللحظة التي فتحت الطريق أمام انتفاضة آذار

مع بدء عملية عاصفة الصحراء في كانون الثاني ١٩٩١، ورفض نظام صدام حسين الانصياع للقرارات الدولية، تعرضت القوات العراقية لضربات عسكرية واسعة، استهدفت قدراتها الجوية والبرية ومراكز قيادتها وبنيتها العسكرية.

وأدى انهيار أجزاء مهمة من القوة العسكرية للنظام، في أعقاب حرب الخليج، إلى خلق ظروف جديدة داخل العراق، انعكست بصورة مباشرة على إمكانية تحرك القوى الشعبية في الجنوب وكردستان.

في هذه البيئة، لم تكن انتفاضة آذار ١٩٩١ حدثا مفاجئا أو تحركا عفويا بلا مقدمات، بل جاءت نتيجة تفاعل عوامل متعددة، في مقدمتها الغضب الشعبي المتراكم، وضعف النظام بعد الحرب، والاستعدادات التنظيمية والعسكرية التي كانت قد بدأت قبل اندلاع الانتفاضة.

وبحسب التسلسل التوثيقي للاتحاد الوطني، انطلقت الانتفاضة في آذار ١٩٩١ بتخطيط وتنفيذ منظم من قبل الاتحاد الوطني، من السليمانية ، ثم امتدت إلى مدن كردستان، مستندة إلى مشاركة جماهيرية واسعة ودور قوات البيشمركة والتنظيمات الداخلية وبعد مرور ايام على تحرير المدن قامت مفرزة باسلة من بيشمركة الاتحاد الوطني بايصال رئيس الحزب الديمقراطي ورفاقه الى داخل كردستان من الحدود .

وكان تحرير كركوك في ٢٠ آذار ١٩٩١، بالتزامن مع عيد نوروز، محطة بارزة وتاريخية في مسار الانتفاضة، مثلت تتويجا لمرحلة واسعة من المواجهة مع النظام.

لقد أثبتت تلك الأحداث أن النظام، رغم سنوات القمع والأنفال والتدمير، لم يتمكن من إنهاء إرادة الشعب الكردستاني في استعادة حريته وحقوقه السياسية.

التراجع الأمريكي والهجرة المليونية.. الانتفاضة أمام خطر الإبادة مجددا

لكن انتصار الانتفاضة لم يكن نهاية المواجهة،فرغم دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب العراقيين إلى الانتفاض ضد نظام صدام حسين، لم تتطور المواقف الأمريكية إلى التزام بحماية المنتفضين من عمليات القمع العسكري التي شنها النظام.

ومع سحق الانتفاضة في مدن الجنوب، اتجهت قوات النظام نحو كردستان، مستفيدة من غياب الحماية الدولية الفعلية للمدنيين في تلك المرحلة.

وأمام التهديد العسكري، شهدت كردستان واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في تاريخها الحديث، عندما اضطر مئات الآلاف من المواطنين إلى مغادرة مدنهم وقراهم باتجاه الحدود الإيرانية والتركية، في مشهد مأساوي هز الضمير الإنساني العالمي.

لم تكن الهجرة مجرد حركة نزوح سكاني، بل كانت تهديدا وجوديا للشعب الكردستاني، الذي وجد نفسه مرة أخرى أمام خطر التهجير الجماعي، بعد سنوات قليلة من جريمة الأنفال.

وأمام حجم المأساة، تصاعدت المطالبات الدولية بالتدخل لحماية المدنيين، وصولا إلى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١،وقد أدان القرار قمع السكان المدنيين في العراق، بما في ذلك المناطق الكردية، وطالب بغداد بوقف القمع، ودعا إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية الدولية.

وقد تم فرض منطقة حظر الطيران شمال العراق في ٧ نيسان ١٩٩١، في أعقاب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ نيسان ١٩٩١» والذي شكل أساسا دوليا مهما للتحركات الإنسانية والعسكرية اللاحقة لحماية سكان كردستان، وفتح الطريق أمام إقامة منطقة آمنة وعودة أعداد كبيرة من المهجرين.

المفاوضات مع بغداد.. الوعود التي اصطدمت بالواقع

في أعقاب التحولات التي فرضتها الانتفاضة والضغط الدولي، اضطر النظام العراقي إلى فتح باب المفاوضات مع القيادات الكردستانية.

وتشير الوثائق التي تستند إليها هذه الرواية إلى أن مام جلال ومسعود بارزاني تلقيا دعوة للتفاوض مع بغداد، وسط تعهدات من النظام بمنح الشعب الكردستاني حقوقه، بما فيها معالجة قضية كركوك.

وقد شكلت تلك الوعود مدخلا لمرحلة تفاوضية جديدة، دفعت الحزبين الرئيسيين إلى إرسال وفد إلى بغداد.

وكانت المفاوضات مرتبطة بمحاولة الوصول إلى صيغة سياسية تنهي المواجهة وتضمن الحقوق الكردستانية، وتسمح بعودة المهجرين واستعادة الحياة الطبيعية في المدن.

وفي هذا الإطار، بدأت عودة المواطنين من مناطق اللجوء، كما عادت قوات البيشمركة التابعة للجبهة الكردستانية إلى مقرات محددة داخل المدن، في ظل التفاهمات التي رافقت تلك المرحلة.

لكن هذه العودة لم تكن تعني أن النظام تخلى عن سياساته، أو أنه أصبح مستعدا للاعتراف الفعلي بالحقوق القومية والسياسية للشعب الكردستاني.

انتفاضة تموز لدحر المحاولات الاستفزازية

لم تتوقف محاولات النظام العراقي لاستعادة نفوذه في كردستان وعرض قواته ومفارزه داخل المدن بشكل استفزازي،مما ادت الى ان تشهد السليمانية في ١٨ تموز ١٩٩١ مواجهة أخرى مع قوات النظام، على خلفية انتشارها داخل المدينة بصورة استفزازية وكان لبيشمركة وتنظيمات الاتحاد الوطني الدور البارز في هذه الانتفاضة مع مشاركة احزاب كردستانية ضمن قوات الجبهة الكردستانية ،وقد تمكنت القوى الكردستانية من احتواء الموقف وإجبار تلك القوات على التراجع.

وتلفت الرواية إلى أن التعامل مع الجنود العراقيين لم يكن قائما بالضرورة على اعتبارهم أعداء للشعب الكردستاني، إذ كان هناك تمييز بين الجنود الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة الانتفاضة وبين النظام الذي أصدر أوامر القمع.

انتفاضة تشرين الأول ١٩٩١.. مواجهة محاولات النظام استعادة السيطرة

وفي ٧ تشرين الأول ١٩٩١، اتخذت المواجهة منحى أكثر خطورة، عندما حاولت قوات النظام شن هجمات من عدة محاور للسيطرة على السدود ومواقع استراتيجية في كردستان.

وتفيد الوثائق المقدمة بأن بيشمركة الاتحاد الوطني ومعها البيشمركة المنضوية تحت امرة الجبهة الكردستانية تصدت لتلك الهجمات وتمكنت من دحرها.

لكن اللافت في هذه المواجهة، وفق الرواية التوثيقية، هو الرسالة التي بعث بها رئيس الحزب الديقراطي من بغداد ، والتي أدان فيها مقاومة البيشمركة لقوات النظام، وطالب بوقف العمليات العسكرية، ملوحا بالقدوم مع قوة لوقف تلك المواجهات ووضع حد لها اذا لم تتوقف وقد تم بث رسالته عبر اذاعة صوت كردستان التابعة للحزب الديمقراطي.

وتمثل هذه الرسالة وثيقة سياسية مهمة لفهم التباين في المواقف بين قيادات الجبهة الكردستانية بشأن كيفية التعامل مع محاولات النظام استعادة السيطرة على كردستان.

وفي اليوم التالي، اتخذ النظام العراقي قرارا بسحب الدوائر والمؤسسات الحكومية من المناطق الكردستانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته، ما أدى إلى نشوء فراغ إداري ومؤسساتي خطير.

وكان هذا القرار بمثابة نقطة تحول جديدة، إذ وضع القوى الكردستانية أمام مسؤولية الانتقال من مرحلة مقاومة النظام إلى مرحلة إدارة شؤون المجتمع وبناء مؤسساته.

١١ أيلول ١٩٩١.. مام جلال يعلن الانسحاب من المفاوضات

وفي ١١ أيلول ١٩٩١، شهد ملعب السليمانية موقفا سياسيا مهما، عندما ألقى مام جلال كلمة أعلن فيها انسحابه من المفاوضات مع النظام العراقي، احتجاجا على تنصله من التعهدات والاتفاقات التي قدمها للجانب الكردستاني.

وكان ذلك الموقف تعبيرا عن قناعة بأن المفاوضات التي لا تستند إلى ضمانات حقيقية، ولا تقترن بالتزام واضح من بغداد وخاصة حل مسالة كركوك والغاء سياسات التعريب والتهجير القسري، لا يمكن أن تؤسس لحل سياسي مستقر، وفي المقابل،واصل مسعود بارزاني واصل البقاء في بغداد ومفاوضة صدام حسين.

وتكشف هذه المحطة عن اختلاف في تقدير الموقف التفاوضي مع النظام، بين قيادة الاتحاد الوطني التي اتجهت إلى الانسحاب بعد فقدان الثقة بالتعهدات، واستمرار قيادة الحزب الديمقراطي في مسار التفاوض.

وهي محطة تستحق قراءة وثائقها ومحاضرها الأصلية، لأنها تساعد على فهم طبيعة التباينات السياسية التي رافقت إدارة المرحلة الانتقالية بعد الانتفاضة.

الانتخابات الأولى.. الاتحاد الوطني يدفع باتجاه بناء المؤسسات

أمام الفراغ الإداري الذي أحدثه انسحاب مؤسسات الدولة العراقية، برزت الحاجة إلى إيجاد سلطة سياسية ومؤسساتية تمثل الشعب الكردستاني وتدير شؤونه.

وفي هذا السياق، تقدم الاتحاد الوطني الكردستاني، بمقترح إلى الجبهة الكردستانية لإجراء انتخابات برلمانية وتشكيل أول حكومة كردستانية.

ولم يكن المقترح مجرد إجراء انتخابي، بل كان انتقالا نوعيا من إدارة مرحلة الانتفاضة إلى تأسيس نظام سياسي يستند إلى التمثيل الشعبي والمؤسسات الدستورية.

ورغم أن الحزب الديمقراطي لم يكن متحمسا في البداية لإجراء الانتخابات، انطلاقا من مخاوف تتعلق بإمكانية أن تؤدي إلى موجة هجرة جديدة أو إلى تعقيد الوضع الأمني والسياسي وفي اجتماع الجبهة الكردستانية وافقت جميع الاطراف على اجراء الانتخابات باستثناء الحزب الديمقراطي الذي تحفظ عليه وبعد ذلك عاد ووافق وقد حظي المقترح في نهاية المطاف بموافقة جميع اطراف الجبهة الكردستانية، وتقرر إجراء أول انتخابات برلمانية في كردستان العراق في ١٩ أيار ١٩٩٢.

وقد شكلت الانتخابات تجربة تاريخية باعتبارها أول انتخابات ديمقراطية لتشكيل برلمان كردستاني.

وبموجب قانون الانتخابات الذي اشترط تجاوز نسبة ٧٪ للحصول على مقاعد، حصل الحزبان على ٥٠ مقعدا لكل منهما من أصل ١٠٥ مقاعد.

وهكذا نشأ واقع سياسي جديد فرض على الطرفين التوصل إلى صيغة لتقاسم السلطة وإدارة الإقليم، فكانت صيغة المناصفة ٥٠ مقابل ٥٠ أساسا لتشكيل المؤسسات السياسية آنذاك.

لكن التجربة لم تخل من إشكاليات وخلافات بشأن النتائج الانتخابية، ولا سيما انتخابات اختيار رئيس حركة التحرر الكردستانية، التي لم تسفر عن حصول أي مرشح على الأغلبية المطلوبة للحسم.

ومن المهم هنا التمييز بين النتائج الرسمية للانتخابات والاتهامات المتعلقة بالتزوير أو المخالفات؛ فهذه

الأخيرة تحتاج إلى الاستناد إلى محاضر اللجان الانتخابية والوثائق القضائية أو تقارير المراقبين، وليس إلى الروايات السياسية وحدها فعلى سبيل المثال، في انتخابات رئاسة الإقليم في دهوك، حصل مسعود بارزاني على أصوات تجاوزت عدد المصوتين في المحافظة بعشرات الالاف من الاصوات مما ادى بمام جلال ان يعلق على هذا الموضوع قائلا:يمكن ان موتى المقابر قد صوتوا له .

وكان شعار الاتحاد الوطني الاساسي في الانتخابات انذاك» حق تقرير المصير ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي « بينما كان شعار الحزب الديمقراطي كان «الحكم الذاتي لكردستان».

الاتحاد الوطني يطرح الفيدرالية

إذا كانت انتخابات أيار ١٩٩٢ قد شكلت بداية بناء المؤسسات السياسية، فإن طرح الفيدرالية مثل خطوة أكثر عمقا في تحديد طبيعة العلاقة بين كردستان وبغداد ومستقبل العراق وكان ذلك النظام الشعار الانتخابي للاتحاد الوطني الكردستاني باعتباره صيغة دستورية تضمن الحقوق القومية والسياسية للشعب الكردستاني، وتحافظ في الوقت نفسه على وحدة العراق..

ومع بت الاتحاد الوطني باثارة هذا الموضوع تمهيدا لتبنيه في البرلمان ،قوبل بالرفض من قبل الحزب الديمقراطي بحجة ان تبني مثل هذه القوانين وشكل النظام قد يعرض الشعب الكردستاني لكارثة جديدة شبيهة بالأنفال.

لكن مام جلال لم يتعامل مع الفيدرالية باعتبارها مجرد مطلب سياسي داخلي، بل عمل على تحويلها إلى مشروع قابل للتفاهم والقبول الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تشير المعلومات التوثيقية إلى أنه فاتح أصدقاءه الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين بشأن المشروع وهم اعتبروه حقا طبيعيا لشعب كردستان ونظاما مقبولا لادارة البلد وصولا إلى موقف تركي أكثر تقبلا لمبدأ الفيدرالية ليوافق البرزاني على الفيدرالية ويتم اقرار الفيدرالية في برلمان كردستان في تشرين الأول ١٩٩٢.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أن مام جلال كان يدرك أن تثبيت الحقوق الكردستانية لا يمكن أن يعتمد على موازين القوى العسكرية وحدها، بل يحتاج إلى مشروع سياسي ودستوري يحظى بقبول دولي وإقليمي، ويكون قابلا للتحول إلى نصوص دستورية ملزمة.

وقد تجسد هذا المسار لاحقا في إقرار النظام الفيدرالي في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، الذي نص في مادته الأولى على أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة، وأن نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي.

وبذلك أصبح النظام الفيدرالي أساسا دستوريا للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

عندما يتحدث الرئيس مام جلال ويكشف الحقائق

لاضفاء المزيد من التوثيق والحقائق بشان مجريات الانتخابات وصولا الى اقرار الفيدرالية لابد من العودة والاستناد على ماوثقه الرئيس مام جلال بتصريحاته في احاديث متعددة وخاصة في اجتماع المؤتمر المحلي للمركز الثاني في ١٠-٨-١٩٩٦:

الانتخابات وتشكيل الحكومة

عن مقترح الاتحاد الوطني بضرورة اجراء الانتخابات و تشكيل حكومة الاقليم وحتى اسم البرلمان واسم الحكومة يقول مام جلال عن موقف الاتحاد الوطني و موقف الحزب الديمقراطي : «بالنسبة للغرض من الانتخابات،هم(البارتي) لم يريدوا الانتخابات من اجل الحكومة ، بل كانوا يريدونها من اجل الاتفاق مع الحكومة المركزية او لا ؟ ! «

ويؤكد مام جلال ان هذا الموقف ادى الى انقسام داخل الجبهة الكردستانية ويقول:»و اصبحنا جبهتين داخل الجبهة الكردستانية،جميع الاحزاب الكردستانية في الجبهة من جهة والبارتي من جهة اخرى».

ويذكر مام جلال موقف رئيس الحزب الديمقراطي ازاء الانتخابات او الاتفاق مع صدام قائلا:»امام انظار جميع قادة الجبهة الكردستانية وفي اجتماع لها عقد في خليفان، قال رئيس الحزب الديمقراطي (ساتفق مع صدام ولو منفردا، وساوقع الاتفاقية مع صدام .، سواء فعل البارتي ام لا ؟ او فعل (الاتحاد الوطني) ام لا».

ويقول مام جلال :» الذين تحدث اليهم رئيس الحزب الديمقراطي بهذا الحديث على اطلاع واكثرهم احياء(انذاك) وكلهم شهود ، حتى ان الاستاذ عزيز محمد ناشده قائلا «لا تفعل هذا» ، لانه عمل غير جيد، لكنه اصر وقال : «سافعل» ولكنه لم يفعله لان صدام لم يكن مستعدا لتوقيعه معه او حتى كتابة شيء صغير عن كركوك، كأن نقول سيؤجل الحديث عن كركوك الى اشعار آخر».

وهنا يسرد مام جلال حفيفية كيفية الموافقة على اجراء الانتخابات قائلا :عندما علم البرزاني أن جميع الاحزاب غير موافق للاتفاق مع صدام، وان صدام لم يعطه شيئا يتمكن به التحايل على الناس رجع وقال لنجر الانتخابات... قررنا اجراء الانتخابات.. «.

ولكن الاغرب هو التباين في الرغبة وقرار اجراء الانتخابات وماذا كانت تريد الاتحاد الوطني ومعه احزاب الجبهة الكردستانية من الانتخابات وماذا كان يهدف البارتي من الانتخابات حيث يوضح مام جلال ذلك قائلا :هم ارادوا اجراء الانتخابات من اجل ان نقول هل نجري المفاوضات مع النظام العراقي ونتفق معه ام لا ؟نحن قلنا، لا . الانتخابات يجب ان تكون من اجل تأسيس البرلمان ،والحكومة « ومن ثم وافقوا على مقترحنا.

تسمية البرلمان والحكومة

لقد اختلف الحزب الديمقراطي مع الاتحاد الوطني واحزاب الجبهة الكردستانية حتى على اسم البرلمان وحكومة الاقليم حيث يقول مام جلال :»اختلفنا حتى على التسمية.. إلى أن اقنعناهم بتسمية (المجلس الوطني الكردستاني) كدنا ان نعجز. وعندما جئنا الى تشكيل الحكومة، قالوا لا يجوز ان نسميها حكومة اقليم كردستان يجب ان نسميها (المجلس التنفيذي الى ان اقنعناهم بتسميتها : (حكومة اقليم كردستان) واستغرق الامر (٤٢) يـومـا ! ! وقد قدمنا لهم مجموعة تنازلات. وكانت التنازلات هي :

اعطاؤهم كافة الوزارات المهمة لانهم ارادوا ذلك . فقلنا هي لكم ومن اجل ان ينتهي الامر، قبلنا الكثير من الشروط والمناصب العليا».

بين الفيدرلية و الحكم الذاتي و وضع العلم واسم النظام

مع بدء مرحلة العمل وتفعيل البرلمان وبدء مهام حكومة اقليم كردستان ،برز اختلافات كثيرة منها اصرار الحزب الديمقراطي على وضع العلم العراقي بدلا من العلم الكردستاني وكذلك على تسمية اسم النظام العراقي الذي اصر البارتي تسميته «ميري-السلطة»وليس «النظام» .

ولكن ابرز الاختلافات كان حول شكل نظام الحكم لاقليم كردستان داخل الدولة العراقية،من اختيار الاتحاد الوطني للفيدرالية كصيغة لنظام الحكم واصرار الحزب الديمقراطي على «الحكم الذاتي » وبهذا الصدد يؤكد مام جلال قائلا:»كانوا يريدون السير في الطريق الذي يسمح لهم ان يقولوا (نحن نريد الحكم الذاتي ولا يمكن اكثر من الحكم الذاتي .. ونحن لا نتمكن ..) إن شعارهم الذي رفعوه في الانتخابات كان (الحكم الذاتي)وهذا واضح للجميع .

اما نحن فشعارنا كان حق تقرير المصير ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي موحد نحن كنا نريد في تلك المرحلة الفيدرالية اما في بادينان فكان شعارهم ان الفيدرالية تعني «التشرد» مرة أخرى، لذلك لم يوافقوا عليها ، الا بعد ذهابهم الى امريكا وبريطانيا وفرنسا .

الامريكيون قالوا لنا نحن دولة فيدرالية الانكليز قالو هذا حق من حقوقكم . الرئيس ميتران قال : انتم شعب تعرض للكثير من الظلم والديمقراطية والفيدرالية هي التي تحل مشاكلكم.

وبعد ذلك عدنا الى انقرة واقر بها الرئيس التركي توركوت اوزال ايضا ومن ثم ابدى رئيس الحزب الديمقراطي موافقته على الفيدرالية «.

وحرصا من مام جلال على تبني الفيدرالية وخشية من تغيير رئيس الحزب الديمقراطي للقرار والتراجع عنه اسرع بكتابة اتفاق حول ذلك ويقول في هذا الصدد:»عندما وافق لم ادعه يتراجع واجتمعت معه في انقرة وكتبت اتفاقا ووقعناه معا لكي لا يتراجع عن الفيدرالية عندما يعود» .

الموقف من جيش موحد والعلاقة مع الخارج

وحتى عن الموقف من ضرورة بناء جيش موحد و شكل العلاقة مع الخارج كان هناك رؤية مغايرة للحزب الديمقراطي حيث يقول مام جلال في خطاب توثيقي :»نحن كنا نريد جيشا موحدا ، قوة موحدة للبيشمركة، دائرة موحدة.. لكنهم جعلوا جميعها مناصفة ، من اجل ان يجعلوها وسيلة للحكم ،اما الموقف من الخارج ودول الجوار فكنا مختلفين حولها دائما».

من مهندس مشروع الإقليم؟ قراءة في المسؤولية التاريخية

إن استعراض هذه المحطات يفرض العودة إلى سؤال سياسي وتاريخي أساسي: هل كان كيان إقليم كردستان مجرد نتيجة تلقائية لانتفاضة آذار ١٩٩١، أم أنه كان ثمرة مشروع سياسي تبلور عبر مراحل متعاقبة من النضال والتخطيط والتفاوض والعمل الدستوري؟

إن الوقائع التي يمكن إثباتها تاريخيا تشير إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني، كان مهندس ومنفذ نتفاضة آذار، وإدارة المواجهة مع النظام، والدفع باتجاه تشكيل المؤسسات المنتخبة، وطرح الفيدرالية باعتبارها حلا دستوريا لمستقبل كردستان والعراق.

ولا يعني ذلك إنكار دور القوى الكردستانية الأخرى أو اختزال تاريخ الانتفاضة وتأسيس الإقليم في حزب واحد، فهذه الأحداث كانت حصيلة تضحيات شعب بأكمله ومشاركة وتكاتف قوى متعددة .

لكن الإنصاف التاريخي يقتضي أيضا عدم طمس الأدوار الفعلية، أو إعادة كتابة الوقائع بما يخدم السجالات الحزبية الراهنة.

لذلك من غير المنطقي أن تتحول حماية كيان الإقليم إلى شعار للمزايدات السياسية ضد الاتحاد الوطني الذي يمثل مهندس الانتفاض ومؤسس الاقليم دستوريا، في الوقت الذي تتعرض فيه المؤسسات الدستورية ومبادئ الشراكة والتوازن إلى تحديات بسبب ممارسات التفرد والاستحواذ على القرار والمناصب السيادية.

استحضار تاريخ تأسيس كيان الاقليم

الحديث عن حماية كيان إقليم كوردستان يفرض استحضار تاريخ تأسيسه، وما رافقه من نضال وتضحيات جسام، ولا سيما دماء شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني الذين كان لهم دور محوري في ترسيخ هذا الكيان،فكما وصف رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني في اخر خطاب موجه له ، فإن دماء هؤلاء الشهداء جعلت من الإقليم كيانا مطرزا بالأحمر، حتى غدا، بتعبيره، جديرا بتسمية «الإقليم الأحمر».

إن الدفاع عن كيان إقليم كوردستان لا ينفصل عن احترام الأسس والمبادئ التي قام عليها، وفي مقدمتها الشراكة السياسية، والتعددية، والتوازن، والتمثيل الديمقراطي، والحكم الرشيد، والتي لاتعتبر مجرد شعارات أو صيغ سياسية عابرة، بل هي الركائز التي منحت الإقليم شرعيته السياسية والدستورية، ورسخت مكانته بوصفه كيانا نتاجا لإرادة شعبه وتضحياته.

ومن هذا المنطلق، فإن من يرفع اليوم شعار حماية كيان الإقليم مطالب بأن يبدأ بحماية جوهره الدستوري والسياسي، وصيانة التوازن الذي قام عليه، واحترام مبدأ الشراكة في إدارة مؤسساته واتخاذ قراراته، فالحفاظ على الإقليم لا يتحقق بالشعارات وحدها، بل بالممارسات التي تصون مؤسساته وتضمن استقلاليتها وتمنع احتكار السلطة والقرار.

أما تجاهل تاريخ وكيفية تاسيس الاقليم والتفرد بالسلطة وتهميش الشركاء وإضعاف المؤسسات، فهي ممارسات لا تنسجم مع الأسس التي تأسس عليها الإقليم، بل تقوضها من الداخل وتفرغ مفهوم الشراكة من مضمونه.

***المصادر والمراجع:**

-معهد تشام هاوس

-مجلة المرصد-الانتفاضة الثالثة العدد ٨١٢١

-موقع مجلس الامن الدولي

-مام جلال..حوارات وخطابات توثقية

-موقع برلمان كردستان

-الاقليم الاحمر..خطاب في موقع رئيس الاتحاد الوطني



الاتحاد الوطني الكردستاني:

ماضون على نهج الشهداء ونضالنا مستمر من أجل الإصلاح والعدالة الاجتماعية

يصادف يوم ١١/٢١ من كل عام، ذكرى يوم شهيد الاتحاد الوطني الكوردستاني والثورة الجديدة، يوم إعدام كوكبة من قادة الاتحاد الوطني، وهم (شهاب شيخ نوري، جعفر عبدالواحد، وأنور زوراب)، يوم الثورة التي دافعت وتمكنت من نيل الحقوق المشروعة لشعب كوردستان.

يعتبر هذا اليوم يوماً مميزاً وعنواناً لطليعة الشهادة، وفق نهج (عش قليلاً ولكن بإباء)، ويمثل سجلاً حافلاً للاتحاد الوطني وشعب كوردستان والعراق.

عند اعدام هؤلاء المناضلين القادة من قبل ازلام النظام البعثي البائد خيمت حالة من الحزن على مجمل مناطق كوردستان، لكن بعد ذلك استمرت الثورة الجديدة وبتضحيات البيشمركة ودماء الشهداء ونضال البيشمركة والسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال وصلت الثورة الجديدة الى بر الامان، والآن الكورد في اقليم كوردستان لهم كيانهم الدستوري وثقلهم وتجربتهم الديمقراطية الخاصة والاتحاد الوطني الكوردستاني له حصة الاسد من هذه الانتصارات.

وفقاً لاحصائية صادرة عن مكتب الشهداء والمناضلين في الاتحاد الوطني فإن الاتحاد الوطني لديه اكثر ٢٧ الف شهيد.

نواصل خدمة شعبنا وبناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً

وفي هذه المناسبة أصدر رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني السبت ٢٠٢٦/١١/٢١ بيانا بمناسبة يوم شهيد الاتحاد الوطني، فيما يأتي نصه:

نحيّي اليوم، بفخر واعتزاز، ذكرى يوم شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني، ونجدد، أمام المقامات الشامخة لشهدائنا الأبرار، وفاءنا والتزامنا بنهجهم.

فما من شبرٍ من أرض كوردستان، ولا جبلٍ أو سهلٍ فيها، إلا وقدّم أبناء الاتحاد تضحياتهم من أجله؛ فالاتحاد الوطني قوةٌ بقيت مشعلُ نضالها متّقداً حتى في أحلك الظروف داخل كوردستان، وظلّ صامداً في خنادق الدفاع والفداء.

وأمام عظمة شهدائنا وعوائلهم الكريمة، نعاهدهم بأننا، كما دافعنا بالأمس بدمائنا، سنواصل اليوم خدمة شعبنا بالنضال من أجل العدالة، والحياة الكريمة، وبناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

مكتسباتنا ثمرة دماء الشهداء ونضال البيشمركة

وأصدر نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله ابيانا بمناسبة يوم شهيد الاتحاد هذا نصه:

إن يوم شهيد الاتحاد الوطني الكوردستاني ليس مجرد ذكرى حزبية، بل هو مناسبة جماهيرية، إذ إن ما حققه شعبنا من مكتسبات وما أسسه من مؤسسات شرعية، إنما هو ثمرة دماء الشهداء ونضال بيشمركة الاتحاد الوطني وقادته، الذين قدّموا دماءهم، بصفتهم بيشمركة، فداءً لكوردستان، ولهذا أصبح حزب الشهداء هويةً للاتحاد الوطني الكوردستاني.

نستذكر دائماً، بإجلال واعتزاز، أولئك الأبطال الذين جسّدوا بمقولة «عش قليلا لكن بإباء» ريادة الشهادة وحوّلوا كوردستان المحتلة إلى كوردستان حرة ومعمّرة.

وفي ثقافة الاتحاد الوطني، ومن خلال هؤلاء العظماء الذين كانوا روّاداً في درب الشهادة، تتجسد من جديد، عبر شعار «عش قليلا لكن بإباء»، معاني الحياة بعزة وكرامة.

وفي كل يوم، نجدد عهدنا ووفاءنا لنهج الشهداء، وللاتحاد الوطني الكوردستاني وللقضية الكوردية.

رفعت عبد الله

نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

رسالة المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني بمناسبة يوم شهيد الاتحاد

في السجل الطويل والحافل بالنضال متعدد الأوجه لحزبنا، الاتحاد الوطني الكوردستاني، يصادف اليوم يوم شهيد الاتحاد، الذكرى اليوبيلية الذهبية للشهادة ومسيرة البناء والإعمار (قليل العيش وكثير البقاء)، التي كان في طليعتها الشهداء القادة، الشهيد خال شيهاب ورفاقه الشهيدان جعفر وأنور، الذين جسّدوا أسمى معاني التضحية والفداء في سبيل حرية وطننا وشعبنا وكرامتهما.

وتخليداً لذكرى جميع شهداء مسيرة نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني، تقرر اعتبار يوم ٢١ تشرين الثاني يوماً عاماً لاستذكار أرواح شهداء جميع مراحل ثورة شعبنا الجديدة ومسيرة نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني، ليجدد الجميع، في لحظة واحدة وبصوت واحد، عهد الوفاء لجميع الشهداء ومواصلة السير على نهجهم.

إن هذه المناسبة العظيمة تمثل فرصة لتجديد زخم النضال الوطني المشروع (الكوردايەتى)، والنضال من أجل الوعي الديمقراطي والعدالة الاجتماعية (الكوردەوارى)، وذلك من خلال توحيد جهودنا لتقديم المزيد من الخدمات لشعبنا، سعياً نحو مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً، وهو الهدف الذي لم يدخر حزب الشهداء جهداً في سبيل تحقيقه، ولا يزال متمسكاً به، وقد قدم شهداؤنا أرواحهم وحياتهم من أجله.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إصرارنا على تصحيح مسار الحكم المحلي، وتحقيق استحقاقاتنا القومية والدستورية. ومن أجل ذلك، يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني مسيرته النضالية، وسيبقى مستمراً فيها حتى إنجاز مهام التحرر والإصلاح والرفاه لشعبنا المعطاء الذي قدّم قوافل من الشهداء.

ومرة أخرى، في يوم شهيد الاتحاد، السلام على الأرواح الطاهرة للشهداء، والتحية والوفاء لعوائلهم وذويهم الكرام.

المكتب السياسي

الاتحاد الوطني الكوردستاني

يوم تجديد العهد والوفاء لشهدائنا الأبرار ونهجهم المقدس

وأصدر مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال قوباد طالباني بيانا بمناسبة يوم شهيد الاتحاد، جدد فيه العهد الوفاء لشهداء الاتحاد الوطني بالدفاع عن حقوق الشعب وكرامته وحريته وتكريم عوائلهم، وفيما يأتي نص البيان:

إن هذا اليوم هو يوم تجديد العهد والوفاء لشهدائنا الأبرار ونهجهم المقدس، إن نهج الشهداء هو نهجنا الأبدي والدائم، والذي يتلخص في صون تراب كوردستان، والدفاع عن حقوق الشعب وكرامته وحريته،

وتكريس أنفسنا بإخلاص لخدمة مواطني كوردستان.

كما أن هذا اليوم هو مناسبة لتكريم عوائل الشهداء وذويهم الأعزاء، ومن واجب الاتحاد الوطني الكوردستاني، بوصفه حزب الشهداء، أن يضاعف جهوده في خدمتهم، أكثر من أي وقت مضى، وإذا كانت قد حصلت في السابق بعض حالات الإهمال أو التقصير هنا وهناك، فعلينا ألاّ نسمح بتكرارها مجدداً.

قوباد طالباني

مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

تقديم أفضل الخدمات لعوائل الشهداء الكريمة

وأصدر مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني شيخ جعفر شيخ مصطفى بيانا بمناسبة يوم شهيد الاتحاد هذا نصه:

بمناسبة يوم شهيد الاتحاد، أتقدم بتحية إجلال ووفاء إلى أرواح شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني، وإلى أرواح جميع شهداء كوردستان، وإلى عوائلهم الكريمة.

على مدى نصف قرن من تاريخ تأسيسه الحافل بالعزة والتضحيات، قدّم الاتحاد الوطني الكودستاني من الشهداء إلى تراب كوردستان الطاهر ما جعله يُعرف بلقب حزب الشهداء، ذلك الحزب الذي واجه قياداته قبل أعضائه وكوادره، أحكام الإعدام على أعواد المشانق في سجون نظام البعث، وجعلوا من شعار «عِشْ قليلاً، لكن بإباء» نشيداً على ألسنة الأجيال الثورية التي جاءت من بعدهم.

وعلى امتداد سنوات الثورة، ومن بعدها في مرحلة الدفاع عن منجزاتها ومكتسباتها، كان البيشمركة ومناصرو الاتحاد وكوادره وقياداته نماذج للإنسان المضحي والفدائي، في سبيل حماية أرض كوردستان وشعبها، وصون الأمن والاستقرار والرفاه للمجتمع، ومن هذا المنطلق، يحق لجميع الاتحاديين أن يفخروا بذلك الماضي المشرق، وأن يجعلوا من تاريخهم منطلقاً لمواصلة مسيرة التضحية والعطاء.

وفي هذه الذكرى المباركة، نؤكد مجدداً على ضرورة تحسين الحياة والأوضاع المعيشية لأبناء شعب كوردستان عموماً، وتقديم أفضل الخدمات لعوائل الشهداء الكريمة على وجه الخصوص، بما يليق بعظمة التضحيات التي سطّروا بها، بدماء أبنائهم الطاهرة، صفحات من تاريخ أمتنا.

ومرة أخرى، ننحني إجلالاً وإكباراً أمام اضرحة شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني، وجميع شهداء درب تحرير كوردستان.

شيخ جعفر شيخ مصطفى

مسؤول مجلس حماية المصالح العليا

للاتحاد الوطني الكوردستاني



عماد احمد:

يوم الشهيد وجذوة الأمل التي لا تنطفئ

*الترجمة :المرصد

بعد نكسة عام ١٩٧٥، ظل سؤال عالق في وجدان أبناء كردستان: بعد كل تلك التضحيات، هل بقيت لدينا القدرة على النهوض من جديد؟ وفي البيوت التي فقدت أحد أبنائها شهيدا، كان هذا السؤال أكثر قسوة وألما،فالأم التي كانت تنصت إلى اسم ابنها الشهيد، كانت تستعيد في ذاكرتها يوم إطلاق ذلك الاسم عليه.

لقد تم حفظ جانب من تاريخ نضال الكرد في ذاكرة تلك الأمهات.

لماذا اذن تم اختيار يوم تنفيذ حكم الاعدام بحق قادة الكوملة الثلاثة «شهاب، جعفر وأنور» يوم شهيد الاتحاد؟ لأن كل واحد منهم كان من مدينة مختلفة؛ سليمانية، كوية وكركوك. ثلاثة قادة من ثلاث طبقات مختلفة في الكوملة، وقفوا في احلك أيام ما بعد نكسة ١٩٧٥ في وجه نظام الدكتاتورية، وأجابوا بمواقفهم على ذلك السؤال الذي ظل يتردد في ضمائر الناس وقد وجدت عبارة «عش قليلا ولكن بإباء» معناها في حياتهم القصيرة، وأصبحت عنوانا لشهداء قيادة الثورة الجديدة. وفقد شخص عزيز في عائلة كل واحد منهم.

في الأول من حزيران عام ١٩٧٦، انطلقت الثورة الجديدة في كردستان. وكان من بين الذين سلكوا طريق الجبال أشخاص فقدوا رفاقا لهم على أعواد المشانق أو في السجون، فيما بقي آخرون في المدن، مواصلين العمل التنظيمي.

في العمل السري والنضال الثوري، حين كان أحد رفاقنا يستشهد، لم يكن من السهل ملء الفراغ الذي يتركه؛ فهو كان يعرف أبناء الحي وأهالي قريته، وكانوا هم أيضا يعرفونه، ويفتحون له أبوابهم.

وكان على من يتولى المسؤولية بعده أن يكتسب بصدق سلوكه ونزاهته، الثقة ذاتها وهكذا، أصبح صدق الرفيق الشهيد معياراً للسلوك، يلتزم به من يواصلون المسيرة بعده.

يقول شيركو بيكس في قصيدته «الشهيد»:«الشهيد ماءٌ يروي ظمأ الأرض»

بعد نكسة ١٩٧٥، كان أبناء كردستان عطشى إلى أملٍ يتشبثون به ويستمدون منه القوة وقد أحيت مواقف

الشهداء الثلاثة في نفوس الناس الأمل بالنهوض من جديد.

فالماء حين يتغلغل في أعماق الأرض، لا نرى أثره إلا بعد حين، حين تبدأ البذرة بالاخضرار،وكذلك تجلّت آثار تضحياتهم في أولئك الشباب الذين سلكوا طريق النضال، وفي البيوت التي فتحت أبوابها للبيشمركة، وفي أولئك الذين واصلوا النضال السري داخل المدن.

في آذار عام ١٩٩١، التقت مسيرة النضال في الجبال والعمل السري داخل المدن في شوارع كردستان الجنوبية، حيث توحّدت في مشهد الانتفاضة وكان آباء الشهداء وأمهاتهم وإخوتهم وأخواتهم في مقدمة المنتفضين أيضا.

فما كان يُقال همسا طوال سنوات، خوفا من بطش النظام، بات يُردَّد في ذلك اليوم بصوت مدينة بأكملها.

وبالنسبة إلى أمّ أحد الشهداء، كان ذلك صوت شعب يطالب بالحرية ذاتها التي ضحّى ابنها بحياته يوما من أجلها.

لقد قدّمت كردستان أعدادا كبيرة من الشهداء حتى قبل انطلاق الثورة الجديدة، وكانت الانتفاضة ثمرة نضال أجيال متعاقبة، ولهذا، فإننا في يوم شهيد الاتحاد الوطني الكردستاني، حين ننحني إجلالا للشهداء الثلاثة، نستذكر شهداء كردستان جميعا، ونحيّي تضحياتهم ومسيرتهم النضالية.

بعد عام واحد من الانتفاضة، وتحديدا في عام ١٩٩٢، توجّه المواطن الذي كان حتى الأمس القريب يخفي آراءه ومواقفه خوفا من بطش النظام، إلى صناديق الاقتراع، وانتخب ممثله في برلمان كردستان، وهكذا تأسس البرلمان وتشكلت حكومة إقليم كردستان.

وبالنسبة إلى عائلة فقدت عزيزا عليها في سبيل الحرية، كان لذلك الصوت الانتخابي معنى خاص؛ فبعد كل تلك السنوات، أصبح لها هي الأخرى دور في اختيار من يتولون إدارة شؤون البلاد.

أما صون هذا المنجز، فيقاس اليوم بمعيار واضح: إلى أي مدى يستطيع البرلمان المصادقة على تشكيل حكومة فاعلة وشفافة تحظى بثقة الشعب وتطلعاته، وممارسة دوره الرقابي ومساءلة الحكومة؟ وإلى أي مدى يستطيع المواطنون بدورهم مساءلة كل من البرلمان والحكومة؟

> **تقع على عاتق الاتحاد الوطني مسؤولية تقريب وجهات النظر بين الأطراف الكردستانية**

كان الرئيس مام جلال يدرك حجم الجرح الذي خلّفته النكسة في نفوس الناس، وكان يؤمن في الوقت ذاته بأن هؤلاء الناس أنفسهم قادرون على النهوض من جديد، وقد تجلّى تفاؤله في مبادرته إلى اتخاذ الخطوة الأولى نحو العمل المشترك، حتى مع الشخص الذي كان يختلف معه بالأمس؛ إذ كان يجلس معه ويصغي إليه.

واليوم أيضا، يحتاج الاتحاد الوطني إلى هذه الروح المنفتحة وسعة الصدر.

في أيام الثورة، كان الناس يفتحون أبواب بيوتهم أمام البيشمركة، أما اليوم، حين يتوجه المواطنون إلى مؤسسات الإقليم، فمن حقهم أن تُفتح لهم الأبـواب، وأن يُصغى إليهم، وأن يتلقوا إجابات عن مطالبهم.

وبالنسبة إلى الموظف الذي يعيل أسرته من راتبه، تبدأ الإصلاحات من ضمان عودته إلى منزله في نهاية الشهر، من دون أن تكون يداه خاويتين.

إن ضمان صرف الرواتب وتأمين حصة الإقليم من الموازنة يتطلبان إقامة علاقة مستقرة بين أربيل وبغداد. وفي ظل التحديات والمخاطر التي تواجه العراق والمنطقة والعالم، تقع على عاتق الاتحاد الوطني مسؤولية تقريب وجهات النظر بين الأطراف الكردستانية، والتوجه إلى الحوار مع بغداد بموقف مشترك.

وفي يوم الشهيد، ونحن نتلو أسماءهم، لنسأل أنفسنا: «لقد ضحّوا بحياتهم من أجل الحرية؛ فكيف نصون نحن تلك الحرية، ونضمن مستقبلا مشرقا لأبنائهم؟»

إن ذلك المصباح الذي أُضيء في زمن اليأس، من حق الناس اليوم أن يروا نوره يملأ بيوتهم.



الاقليم ثمرة تضحيات شهداء الاتحاد الوطني واتهامات تقويض كيانه باطلة

أكد مسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني، لطيف نيرويي، السبت ٢٠٢٦/١١/٢١ أن الاتهامات التي تُلفَّق للاتحاد الوطني بالسعي إلى تفكيك كيان إقليم كوردستان «لا معنى لها»، مشدداً على أن من يعرف تاريخ نضالاته وتضحياته لا يصدّق مثل هذه الادعاءات.

وقال نيرويي، في تصريح بمناسبة يوم شهيد الاتحاد الوطني، إن كيان إقليم كوردستان اليوم هو ثمرة نضالات الشهداء وتضحياتهم، مشيراً إلى أن للاتحاد الوطني، بحسب آخر الإحصاءات، ٢٧ ألف شهيد قدّموا أرواحهم خلال الثورة الجديدة، التي وصفها بأنها من أطول ثورات شعب كوردستان وأكثرها تضحية، وأنها حققت من الانتصارات والمكاسب ما لم تحققه ثورات أخرى.

وأضاف أن الاتحاد الوطني يسمع «من هنا وهناك» اتهامات باطلة، قائلاً إن هناك

من «يتفننون في تلفيق التهم»، ودعاهم إلى «تلفيق تهمة أخرى»، لأن نهر الدماء الذي قدّمه الاتحاد يكفي لدحضها.

وأوضح أن يوم شهيد الاتحاد الوطني هو يوم لإحياء ذكرى شهداء شعب كوردستان كافة، لأن جميع المناضلين، منذ المفارز الأولى وحتى آخر المعارك في الحرب ضد داعش، ضحّوا من أجل القضايا المشروعة للشعب الكوردستاني وتحرير أرضه وحماية كيانه.

وأشار نيرويي إلى أن مدن إقليم كوردستان وقصباته، فضلاً عن أهالي المناطق المستقطعة منه، شاركوا في إحياء المناسبة، معتبراً ذلك تعبيراً عن الوفاء لأرواح الشهداء وتجديداً للعهد بمواصلة نهجهم حتى تحقيق تطلعات شعب كوردستان كافة.

لا احد يريد تقسيم اقليم كوردستان هناك مطالب بتوزيع السلطات وانهاء التمييز

من جهة اخرى وفي تصريح اخر ، اكد لطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/١١/١٨ ان بعض الاطراف تعتبر تقسيم برلمان كوردستان انجازاً وطنياً وقال لـPUKMEDIA: ان الذين قسموا برلمان كوردستان وخلقوا اوضاعاً مترديةً، هم انفسهم يصفون هذا التقسيم بالإنجاز الوطني، وينتقدون الأحزاب الأخرى، ويتهمونهم بمحاولة تقسيم إقليم كوردستان ويصفون هذه المحاولات بالخيانة العظمى. هذا على الرغم من أن أي حزب لم يطالب بتقسيم اقليم كوردستان، بل دعوا إلى تقسيم السلطة بين المناطق.

واضاف: ان هذا الموقف لهؤلاء من أغرب الأمور التي تحدث في عالم السياسة، إذ يعتبرون تقسيم البرلمان إنجازاً وطنياً، بينما يُنظرون إلى المطالبة بتقسيم السلطات والقضاء على التمييز بين المحافظات على أنها خيانة وطنية!.

واوضح: ان تقسيم برلمان كوردستان يعني تقسيم إرادة الشعب الكوردي. كل ما يحدث بعد ذلك في هذا الاقليم هو نتيجة تداعيات هذا القرار الخاطئ وآثاره وعواقبه. وبسبب القرار نفسه، اصبحت الاوضاع معقدة جداً، ومن المستحيل حلّ هذه العقد عن طريق تخوين الاطراف الآخرى.





المؤتمر الوطني العام للكورد الفيليين

شهداء الاتحاد الوطني صنعوا المجد بدمائهم الطاهرة

اصدر الدكتور طارق المندلاوي الأمين العام للمؤتمر الوطني العام للكورد الفيليين بيانا بمناسبة يوم شهيد الاتحاد الوطني الكوردستاني اكد فيه ان الشهداء ليسوا مجرد أسماء في سجل التاريخ، بل هم مواقف خالدة وقيم سامية ومدارس في الإيمان والإيثار والوفاء، وفيما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}

صدق الله العلي العظيم.

وفاءً لشهداء الاتحاد الوطني الكردستاني الذين صنعوا المجد بدمائهم الطاهرة للعراق وشعب كوردستان .

في ذكرى يوم الشهيد، نستذكر بكل فخر واعتزاز شهداء الاتحاد الوطني الكردستاني، أولئك الأبطال الذين واجهوا النظام الدكتاتوري البائد، وضحّوا بأرواحهم من أجل الحرية والكرامة والحقوق الوطنية والقومية،

وقدموا أغلى ما يملكون دفاعاً عن مبادئهم وقضيتهم العادلة.

ونستحضر في هذه المناسبة الخالدة أسماء كوكبة من الشهداء الأبرار، وفي مقدمتهم الشهيد الخالد الملازم جوامير ورفاقه من تنظيم الصقر الأحمر، الذين قارعوا النظام الدكتاتوري البائد، والشهيد القائد مامه رشيه، والشهيد كمال عجم، والشهيد حسين منصور الأركوازي، فضلاً عن آلاف الشهداء الذين قدموا أرواحهم ضمن تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني، والذين يُشار إلى أن عددهم بلغ ثلاثة وعشرين ألف شهيد.

وإذ نستذكر هذه القوافل المباركة من الشهداء، لا بد أن نقف إجلالاً وإكباراً أمام الزعيم الوطني والرئيس الراحل مام جلال، مؤسس الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي ارتبط اسمه بمسيرة النضال الوطني، وترك بصمة تاريخية في مسيرة الحركة السياسية الكردستانية والعراقية.

في حضرة الشهادة والشهداء، نقف إجلالاً وإكباراً أمام أولئك الذين ضحّوا بأرواحهم من أجل العقيدة والوطن، ومن أجل الكرامة والعزة ورفعة الإنسان، فقدموا أنفسهم قرابين في طريق الحق، وسطروا بدمائهم الزكية صفحات مشرقة في تاريخ التضحية والفداء.

إن الشهداء ليسوا مجرد أسماء في سجل التاريخ، بل هم مواقف خالدة وقيم سامية ومدارس في الإيمان والإيثار والوفاء. لقد رحلوا بأجسادهم، لكنهم بقوا أحياء في ضمير الأمة ووجدان الأجيال.

وإن الوفاء الحقيقي للشهداء يتمثل في حفظ ذكراهم، وصون تضحياتهم، والتمسك بالمبادئ والقيم التي استشهدوا من أجلها، والعمل من أجل عراق آمن وحر تسوده العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.

وبهذه المناسبة، يتقدم المؤتمر الوطني العام للكورد الفيليين بأحرّ التعازي وخالص المواساة إلى عوائل الشهداء وذويهم، وإلى قيادة وقواعد الاتحاد الوطني الكردستاني، مستذكرين بكل إجلال تضحيات أبنائهم وما قدموه من أجل الحرية والكرامة. سائلين الباري عز وجل أن يتغمد شهداءنا الأبرار بواسع رحمته ورضوانه، وأن يسكنهم فسيح جناته، وأن يلهم ذويهم ومحبيهم جميل الصبر والسلوان.

سلامٌ على أرواحهم الطاهرة، وسلامٌ على عوائلهم الصابرة، والمجد والخلود لشهداء الحرية والكرامة، والوفاء لكل من ضحّى من أجل وطنه وشعبه.

الدكتور طارق المندلاوي

الأمين العام للمؤتمر الوطني العام للكورد الفيليين

٢١ / تشرين الثاني / ٢٠٢٦





للكورد الفيليين شرف المشاركة لتمتزج دمائهم مع اخوتهم البيشمركة

أصدر الأمين العام للجبهة الفيلية، السيد ماهر رشيد الفيلي، بياناً بمناسبة ذكرى يوم شهيد الاتحاد استذكر فيه تضحيات شهداء الحركة التحررية الكوردستانية، مؤكداً الوفاء لدمائهم ومواصلة الطريق الذي رسموه بتضحياتهم من أجل الحرية والكرامة.

وجاء في البيان:

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من كل عام، نستذكر بكل فخر واعتزاز كوكبة من الشهداء الذين ضحّوا بدمائهم الزكية من أجل تحقيق الحرية والكرامة لشعب كوردستان، ونستحضر معهم ذكرى شهداء الصقر الأحمر في بغداد، الذين وقفوا بوجه أزلام النظام الدكتاتوري، وسطروا أروع ملاحم البطولة والتضحية والفداء.

لقد تواصلت بعدهم قوافل الشهداء، ليبلغ عددهم أكثر من ٢٦ ألف شهيد، قدّموا أرواحهم في جبال كوردستان وفي مختلف بقاعها، وكان للكورد الفيليين شرف المشاركة لتمتزج دمائهم مع اخوتهم البيشمركة ، لتكون تضحياتهم محطة مفصلية في مسيرة النضال والتحرر والخلاص من النظام الدكتاتوري، وطريقاً نحو الحرية والسلام والكرامة.

وفي هذه الذكرى المجيدة، نجدد العهد لشهدائنا الأبرار بأن تبقى تضحياتهم حاضرة في وجداننا وذاكرتنا الوطنية، وأن نواصل السير على نهجهم في الدفاع عن حقوق شعبنا، وصون مكتسباته، والعمل من أجل ترسيخ العدالة والمساواة وإنهاء مظلومية الكورد الفيليين، وتحقيق تطلعاتهم المشروعة.

الرحمة والخلود لشهدائنا الأبرار، وسنبقى على نهجهم لحفظ كرامة الإنسان والوطن .

ماهر رشيد الفيلي

امين عام الجبهة الفيلية



تاكيدات على دعم قرارات رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

قيمة الإنسان والحزب السياسي تكمن في مواقفه وصموده

استقبل شيخ جعفر شيخ مصطفى، مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ١٦ تشرين الثاني، في مقر المجلس، السيد قوباد طالباني، مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وخلال اللقاء، الذي حضره عدد من اعضاء المجلس، جرى بحث آخر المستجدات المتعلقة بالأوضاع في كوردستان، والتأكيد على دعم قرارات السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، التي تهدف إلى تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم المعيشية ومتطلبات حياتهم اليومية.

كما و استقبل الأحد، ١٥ تشرين الثاني شيخ جعفر شيخ مصطفى، مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، أعضاء كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان.

وخلال الاجتماع، الذي حضره عدد من اعضاء المجلس، وسمير هورامي مسؤول بورد الحكومة وأعضاء

البورد، جدد شيخ جعفر دعمه الكامل لقرارات السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وسلط الضوء على آخر مستجدات الوضع في إقليم كوردستان، مثمّناً الموقف الوطني والشجاع لنواب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، الذين اتخذوا موقفاً جريئاً وامتنعوا عن المشاركة في جلسة ٤ تشرين الثاني.

كما أعرب عن تقديره لجميع كتل القوى السياسية الكوردستانية الأخرى التي اتخذت الموقف ذاته وامتنعت عن المشاركة في جلسة من شأنها أن تشكل خطراً جدياً على وحدة الصف الكوردي وكوردستان.

وأكد في هذا السياق أن قيمة الإنسان والحزب السياسي تكمن في مواقفه وصموده، وأن هذه المواقف هي التي تبقى في نهاية المطاف، وتصبح جزءاً من تاريخ الأشخاص والأحزاب السياسية.

وقدم مسؤول المجلس نبذة مختصرة عن تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني، مشيراً إلى أنه بعد انهيار الثورة عام ١٩٧٥، منح الاتحاد الأمل لجماهير الشعب في أحلك الظروف وأكثرها يأساً، وأصبح قوة لمواجهة سلطة البعث وإعادة إشعال الثورة.

وأضاف أنه بعد إنجاح انتفاضة آذار ١٩٩١، بمبادرة من الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني الكردستاني، جرت الانتخابات وتشكيل برلمان كوردستان وحكومة الإقليم.

وأكد أن الاتحاد الوطني هو صاحب الحقيقي في هذا الوطن ومكتسباته، داعياً الجميع إلى الاعتزاز بانتمائهم إلى الاتحاد الوطني وبسياساته وخططه.

كما جرى التأكيد خلال الاجتماع على أن الاتحاد الوطني، من خلال برنامجه الجديد، يواصل جهوده دون توقف من أجل ضمان حقوق الشعب وتلبية مطالبه وتحسين مستوى معيشته وظروفه المعيشية، وهو مستعد لتقديم جميع التضحيات في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

وأشار الاجتماع إلى أن جماهير الشعب في مختلف مناطق كوردستان تدعم مواقف الاتحاد الوطني وتساند توجهاته.

وفي جانب آخر من الاجتماع، عرض مسؤول بورد الحكومة وأعضاء برلمان كوردستان وجهات نظرهم بشأن آخر التطورات والمستجدات، مؤكدين دعمهم لقرارات رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني.





قوباد طالباني:

ضرورة دعم الحكومة العراقية في الحفاظ على الأمن ولااستقرار في البلد

استقبل قوباد طالباني، الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/١٧، فرامرز أسدي، القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أربيل، وبحثا معاً العلاقات بين إيران وإقليم كوردستان وعدداً من القضايا الأخرى.

وخلال اللقاء، جرت مناقشة كيفية الخروج من حالة الجمود السياسي في الإقليم.

كما جرى تبادل وجهات النظر حول آخر المستجدات السياسية في العراق، حيث شدد قوباد طالباني على ضرورة دعم الحكومة العراقية للحفاظ على الأمن ولااستقرار في البلد.

كما واجتمع قوباد طالباني، الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/١٧، مع ألكسندر غارسيا، السفير الفرنسي الجديد لدى العراق.

وخلال الاجتماع، تقدم قوباد طالباني بالتهنئة الى السفير الفرنسي، بمناسبة تسنمه مهام منصبه الجديد، آملا لهالنجاح والتوفيق.

كما تباحث الجانبان بشأن مستجدات الأوضاع السياسية في العراق واقليم كوردستان، والعلاقة بين الاقليم وبغداد، فضلا عن العلاقات بين كوردستان وفرنسا وسبل تطويرها.

وأكد قوباد طالباني ضرورة تعزيز التنسيق والعمل المشترك، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية في مختلف المجالات.



الاتحاد الوطني والاشتراكي الديمقراطي السويدي يبحثان التعاون الانتخابي

تصدّر ملف التعاون الانتخابي مباحثات وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، خلال زيارة أجراها رزكار حاجي حمه، عضو المكتب السياسي ومسؤول مكتب الانتخابات في الاتحاد، إلى العاصمة السويدية ستوكهولم، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٦، برفقة شورش قادر رحيم، بدعوة رسمية من الحزب السويدي.

والتقى الوفد خلال الزيارة باولا كارفالو، أمينة الشؤون الدولية في الحزب، وسانا إلياسون، نائبة الأمين، إلى جانب النائبين في البرلمان ليف نيسميد وقادر كاسيرغا.

وهدفت الزيارة إلى توطيد العلاقات بين الحزبين الشقيقين وتطوير العمل المشترك في مختلف المجالات، مع التركيز بشكل خاص على الجانب الانتخابي.



رئيس الجمهورية:

أهمية ترسيخ التفاهم والتعايش بين مكونات كركوك وتقديم الخدمات للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٦ ببغداد، السيد قحطان وهبي الونداوي، وسلّمه مرسوم تعيينه محافظاً لكركوك.

وفي مستهل اللقاء، تمنى السيد الرئيس التوفيق والنجاح للسيد المحافظ في أداء مهام عمله، وأكد ضرورة الاهتمام بالواقع الخدمي لمحافظة كركوك وتطوير أداء الدوائر المحلية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن متابعة المشاريع الخدمية والاستثمارية والسعي إلى تلبية احتياجات أبناء المحافظة وتحقيق تطلعاتهم.

كما أشار فخامته إلى أهمية العمل بروح المسؤولية والتعاون بين مختلف مكونات كركوك، وترسيخ التفاهم والتعايش بين أبنائها وبما يحافظ على استقرار المحافظة ويضمن حقوق جميع مكوناتها.

من جانبه، أعرب السيد الونداوي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكداً عزمه على بذل الجهود اللازمة للنهوض بواقع المحافظة، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبنائها.

استقرار المنطقة يمثل أولوية مهمة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم ال صادق.

وأكد فخامته، خلال اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، أهمية تعزيز العلاقات الثنائية، وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة، إلى جانب استمرار التواصل بشأن التطورات الإقليمية، والعمل على دعم الاستقرار وتعزيز فرص التفاهم بين دول المنطقة.

وأوضح السيد رئيس الجمهورية أن استقرار المنطقة يمثل أولوية مهمة تتطلب تضافر الجهود وبلورة المواقف بين الدول، مشدداً على أهمية احتواء الأزمات والتوترات، بما يحول دون اتساعها وانعكاسها على أمن تلك الدول وشعوبها.

بدوره، أشاد السفير الإيراني بمتانة العلاقات التي تجمع البلدين، معرباً عن حرص بلاده على مواصلة تعزيز التعاون مع العراق في المجالات المختلفة، ومؤكداً أهمية استمرار التواصل والتنسيق لمواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة.

حضر مجلس عزاء النائب السابق المرحوم أحمد العلواني

هذا و حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٦، مجلس عزاء النائب السابق المرحوم أحمد العلواني في محافظة الأنبار.وأعرب السيد الرئيس عن أحرّ التعازي والمواساة إلى أسرة الفقيد وذويه وأقاربه وعشيرة البو علوان، سائلاً الباري عز وجل أن يتغمّده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله ومحبيه جميل الصبر والسلوان.



الزيدي : فرض سلطة الدولة انطلق من جرف النصر

وجّه القائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الجمعة، كلمة إلى القوات المسلحة، ولاسيما التشكيلات والوحدات والصنوف الماسكة للأرض في منطقة جرف النصر، التي نفذت المهام والواجبات المناطة بها ضمن قاطع المقر المسيطر هناك، وفي ما يلي نصها.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جميع التشكيلات الماسكة للأرض

في جرف النصر

أخاطبكم الآن وأنتم تصوغون مرحلة مهمة في تاريخ العراق..

أوصيكم بوصيتين تتناسبان مع بطولاتكم:

(ضبط النفس والحكمة)، لأننا لا نخوض معركة، فكل الموجودين هناك هم إخوانُكم، ولا عدو بينكم ولا خصم أمامكم، هم أبناء هذا الوطن ودمهم دمنا، وهذه المرحلة تحمل روح الاحتواء وليس الإقصاء، وسينخرط الجميع في القوات المسلحة تحت راية واحدة، وقيادة واحدة وقانون واحد.

أيها الأبطال..

إن قرارنا ثابت لا سلاح خارج سلطة الدولة، ولا سلاح إلاّ سلاح العراق، ولا قرار إلاّ قرار العراق، ولا راية تعلو فوق راية العراق.

إن شعبكم العراقي قال كلمته، ووقف مع الدولة في حماية ثروة العراق، وإجهاض الفساد والتمرد، ومن هذا المكان، نتقدم بالشكر والامتنان نيابةً عنكم، إلى الشعب العراقي الشجاع، الذي ناصر قواته المسلحة.

لقد أثبتم أن العراق حين يتوحد لا يقف أمامه شيء، ومن جرف النصر تنطلق البداية لفرض سلطة الدولة على كامل الارض العراقية، حتى نواجه أي فساد، أو سلاح منفلت في بلدنا.

إنها بداية عراق واحد قوي وعادل، يحكمه الدستور والقانون.

حفظكم الله وسدد خطاكم في أداء واجبكم المقدس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إعادة انتشار القطعات في «جرف النصر»

بناء على أوامر القائد العام للقوات المسلحة، علي فالح الزيدي، وجه مكتب القائد العام، أمس الأربعاء بإعادة انتشار قطعات الجيش والشرطة والحشد الشعبي في جرف النصر، فيما قدم رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، مقترحا بمسك قاطع جرف النصر من قبل تشكيلات الحشد وتأمين الأنبوب النفطي في القاطع من قبل شرطة الطاقة.

وجاء في وثيقة صادرة من مدير مكتب القائد العام الفريق الركن عبد الأمير الشمري ، أنه «بناء على الكتب الرسمية الصادرة بالعددين ١٩٥٤ في ٢٠٢٦/١١/١٥، و٢٦/٧٨٤٢ في ٢٠٢٦/١١/١٦، حصلت موافقة القائد العام للقوات المسلحة على خطة انتشار وتوزيع القواطع الأمنية في جرف النصر وفق الترتيب الآتي:

-وزارة الدفاع: يتولى اللواء ٣٨ في الفرقة ١٠ مسك القاطع الممتد من ساتر (يا حسين) ولغاية تقاطع الفاضلية، وصولا إلى الحدود الفاصلة مع قيادة عمليات الأنبار.

-وزارة الداخلية: يتولى اللواء ١٧ في الشرطة الاتحادية مسك مركز ناحية جرف النصر، ابتداء من نهر الفرات شرقا وحتى طريق (المسيب – الفاضلية) غربا.

-هيئة الحشد الشعبي: يتولى اللواءان ٧٢ و٧٩ مسك القاطع الممتد من طريق (المسيب – الفاضلية) شرقا وحتى الحدود الفاصلة مع قيادة عمليات كربلاء المقدسة.

-شرطة الطاقة: تكليف فوج من شرطة الطاقة بمهمة تأمين ومسك خطوط نقل النفط في القاطع.

-السيطرات الأمنية: فتح سيطرة تابعة لشرطة بابل في تقاطع الفاضلية باتجاه قضاء المسيب، وسيطرة أخرى تابعة لشرطة الأنبار باتجاه قضاء عامرية الفلوجة.

-إعادة فتح الطرق: المباشرة بإعادة فتح طريق (المسيب – البهبهاني – تقاطع الفاضلية – عامرية الفلوجة) أمام حركة السير.

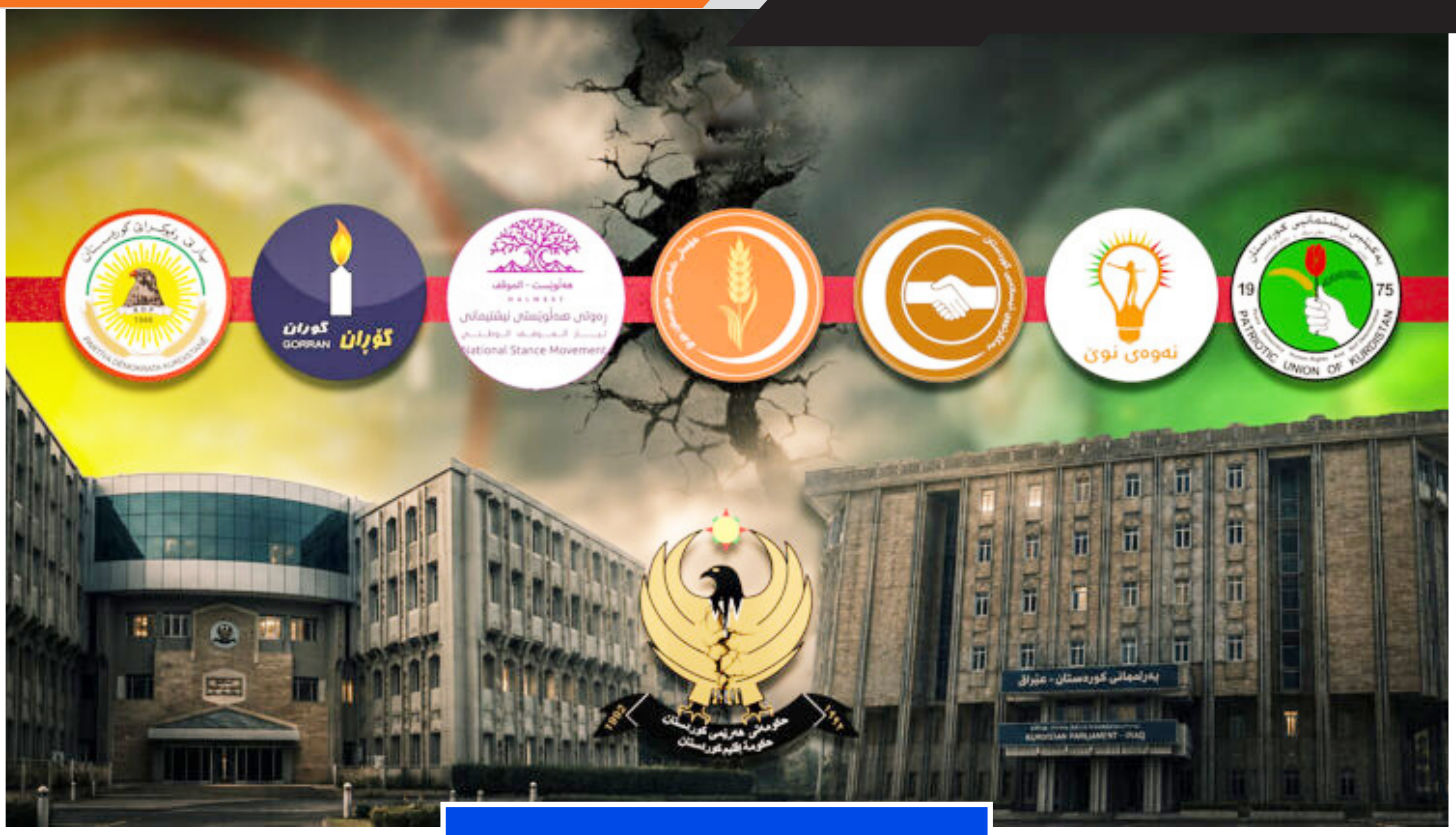
-قوات الاحتياط: يكون فوج مكافحة الإرهاب المتواجد في معسكر الحامية كقوة احتياط للقائد العام للقوات المسلحة في القاطع لمعالجة أي حالات طارئة".

وزير الداخلية: سنلاحق مهربي النفط

في سياق متصل، أكد وزير الداخلية ياسر المالكي، الأربعاء، أن الوزارة ستلاحق مهربي النفط في جميع أنحاء العراق.وقال المالكي، في كلمته خلال استضافته في مجلس النواب،": إن "حركة النفط عالمية ومعروفة، إذ تحدد الموازنة العامة سنويا مصادر إنتاج النفط وتصديره، سواء من كركوك أو البصرة أو إقليم كردستان، وأي حركة نفطية خارج هذه الأطر تعد تهريبا".

وأضاف أن "وزارة الداخلية ستتابع عمليات تهريب النفط في جميع أنحاء العراق من دون استثناء أو تمييز"، مبينا أن "البدء بمناطق الفرات الأوسط جاء انطلاقا من مبدأ محاسبة المخالفين في مناطقنا أولا قبل الانتقال إلى بقية المناطق"، وأوضح أن "الدستور يمثل البوصلة الأساسية في عمل الوزارة، وأن الإجراءات تتخذ وفق أحكامه من دون استثناء".

وتابع أن "حركة النفط تخضع لآليات تسجيل ومتابعة معروفة عالميا وبالتنسيق مع الجهات المعنية في وزارة النفط"، مشددا على أن "أي حركة نفطية غير مسجلة في الموازنة العامة ولا تجري ضمن الإطار القانوني تعد عملية تهريب وستتم ملاحقتها في جميع المناطق".



حسن ياسين:

الأزمة السياسية في إقليم كردستان: آفاق الحل ومستقبل وحدة الإقليم

دراسة تحليلية في ضوء الصراع بين الاتحاد الوطني الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني وتداعيات تفعيل البرلمان بصورة أحادية

الأزمة السياسية الراهنة في إقليم كردستان العراق ليست مجرد خلاف بين حزبين حول توزيع المناصب الحكومية أو رئاسة البرلمان، بل هي أزمة تتعلق بطبيعة النظام السياسي في الإقليم، ومفهوم الشراكة، وشرعية المؤسسات، ومستقبل الإدارة الموحدة للإقليم.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، يمكن النظر إلى هذه الأزمة باعتبارها أزمة انتقال من نظام تقاسم السلطة التقليدي بين الحزبين الرئيسيين إلى نظام سياسي لم تتحدد بعد قواعده الجديدة.

والسؤال الأساسي هنا ليس فقط: من يمتلك الأغلبية البرلمانية؟ بل أيضا: كيف يمكن إدارة إقليم متعدد القوى السياسية والمناطق والنفوذ الحزبي في ظل غياب التوافق بين القوى الرئيسية؟

أولا: خلفية الأزمة وجذورها السياسية

لفهم الأزمة الحالية، ينبغي العودة إلى الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤، حيث أظهرت نتائج الانتخابات أن:

* الحزب الديمقراطي الكردستاني حصل على ٣٩ مقعدا.
* الاتحاد الوطني الكردستاني حصل على ٢٣ مقعدا.
* حركة الجيل الجديد حصلت على ١٥ مقعدا.

ولم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان المكون من ١٠٠ مقعد.

وبعد الانتخابات، دخل الحزبان الرئيسيان في مفاوضات طويلة لتشكيل الحكومة العاشرة، لكن الخلافات تركزت حول توزيع المناصب السيادية، وصلاحيات المؤسسات، وطبيعة المشاركة في الحكومة.

ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد أساسية لهذه الأزمة:

١. أزمة تقاسم السلطة:

الحزب الديمقراطي، بوصفه الحزب الحاصل على العدد الأكبر من المقاعد، يتمسك بحقه في قيادة الحكومة وفق نتائج الانتخابات، بينما يطالب الاتحاد الوطني بشراكة أوسع في المؤسسات التنفيذية والسيادية.

٢. أزمة الثقة السياسية:

لم تعد الخلافات محصورة في توزيع المناصب، بل امتدت إلى مستوى الثقة بين القيادتين السياسيتين، وإلى طبيعة العلاقة بين الحزبين في إدارة الإقليم.

٣. أزمة المؤسسات:

إن استمرار تعطيل البرلمان، وعدم تشكيل حكومة جديدة، يكشفان عن مشكلة أعمق تتعلق بمدى استقلال المؤسسات الدستورية عن التفاهمات الحزبية.

ثانيا: تفعيل البرلمان من دون مشاركة الاتحاد الوطني

في ٤ نوفمبر ٢٠٢٦، عقد برلمان إقليم كردستان جلسة بعد تعطيل استمر قرابة عامين، وحضرها ٥٢ نائبا

من أصل ١٠٠، وتم انتخاب هيئة رئاسة البرلمان. وانتخبت فالا فريد رئيسة للبرلمان، ورامي نوري نائبا لها، ومونا قهوجي سكرتيرة للبرلمان. وقد قاطع الاتحاد الوطني وحركة الجيل الجديد وعدد من القوى السياسية الجلسة، بينما شارك بعض النواب الذين أعلنوا استقلالهم عن كتلهم الحزبية.

هنا تبرز مسألة سياسية ودستورية مهمة، وهي ضرورة التمييز بين مفهومين:

* الشرعية القانونية: هل اكتمل النصاب القانوني، وهل جرت الإجراءات وفق النظام الداخلي للبرلمان؟
* الشرعية السياسية: هل يعكس البرلمان توافقا سياسيا واسعا، وهل تستطيع مؤسساته تمثيل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الإقليم؟

إن تحقق النصاب القانوني لا يعني بالضرورة تحقق التوافق السياسي، كما أن مقاطعة بعض الأحزاب لا تعني تلقائيا بطلان الإجراءات القانونية.

وهذا التمييز ضروري لفهم طبيعة الخلاف الحالي.

أما الاتحاد الوطني، فقد أعلن رفضه لهذه الخطوة واعتبرها إجراء أحاديا لا ينسجم مع مبدأ الشراكة السياسية.

وفي ٥ نوفمبر ٢٠٢٦، أعلن بافل طالباني قرار الحزب الانسحاب من حكومة الإقليم، ورفض الاعتراف بالبرلمان بصيغته الجديدة، كما تحدث عن استخدام إمكانات الحزب لتقديم الخدمات في المناطق التي يتمتع فيها بنفوذ سياسي. وهنا انتقلت الأزمة من خلاف حول تشكيل المؤسسات إلى خلاف حول طبيعة السلطة السياسية والإدارية في الإقليم.

ثالثا: الأسباب العميقة للأزمة؟

يمكن تحليل الأزمة من خلال أربعة عوامل بنيوية:

١. انتهاء الصيغة التقليدية للشراكة السياسية:

منذ عام ٢٠٠٥، قامت إدارة إقليم كردستان بصورة أساسية على تفاهمات وتقاسم للسلطة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، رغم وجود إختلافات كبيرة بينهما. وقد ساهم اتفاقهما الاستراتيجي عام ٢٠٠٦ في تنظيم جانب مهم من العلاقة السياسية بينهما. لكن هذه الصيغة لم تؤد إلى بناء مؤسسات مستقلة تماما عن النفوذ الحزبي، إذ ظلت مراكز القرار السياسي والإداري والأمني مرتبطة بدرجات متفاوتة بالقوتين الرئيسيتين. وبالتالي، فإن الأزمة الحالية تطرح سؤالا جوهريا: هل انتهى عصر الشراكة التقليدية بين الحزبين، أم أن ما يجري محاولة لإعادة صياغة شروط هذه الشراكة؟

٢. التناقض بين الأغلبية الانتخابية والشراكة السياسية

هناك منطقان مختلفان في إدارة الأزمة:

* منطق الأغلبية الانتخابية، الذي يستند إلى عدد المقاعد البرلمانية وحق الحزب الفائز في قيادة الحكومة.
* منطق الشراكة السياسية، الذي يستند إلى ضرورة مشاركة القوى الرئيسية في إدارة إقليم ذي خصوصية سياسية وتاريخية.

المشكلة أن أيا من المنطقين لا يستطيع وحده معالجة جميع تعقيدات الحكم في الإقليم. فالأغلبية البرلمانية لا ينبغي أن تتحول إلى إقصاء سياسي، والشراكة لا ينبغي أن تتحول إلى حق نقض دائم يعطل المؤسسات.

٣. ازدواجية النفوذ الإداري والأمني

هذه من أخطر المسائل في الأزمة. فالتاريخ السياسي للإقليم يكشف عن وجود مراكز نفوذ حزبية وإدارية وأمنية متمايزة بين الحزبين.

وعلى الرغم من إعلان حكومة الإقليم في سبتمبر ٢٠٢٦ توحيد قوات البيشمركة رسميا وإعادة تنظيمها ضمن قيادات إقليمية، فإن تقارير بريطانية تشير إلى استمرار انعكاس الانقسام الحزبي على جوانب من القيادة والإدارة ومناطق العمل. وهذا يعني أن الخلاف السياسي قد تكون له انعكاسات تتجاوز البرلمان والحكومة إلى طبيعة إدارة المؤسسات العامة والأمنية.

٤. العامل الإقليمي والعراقي

لا يمكن فصل أزمة كردستان عن البيئة السياسية العراقية والإقليمية. فالإقليم جزء من النظام الاتحادي العراقي، وتؤثر علاقاته مع بغداد، وملفات الموازنة والرواتب والنفط والصلاحيات الدستورية، في قدرته على مواجهة أزماته الداخلية. كما أن التوازنات الإقليمية تجعل استمرار الانقسام الداخلي عاملا مؤثرا في موقع الإقليم السياسي والتفاوضي.

رابعا: ما آفاق الحل السياسي؟

من الناحية التحليلية، يمكن تصور أربعة مسارات رئيسية للخروج من الأزمة، دون افتراض أن أيا منها حتمي.

المسار الأول: العودة إلى التوافق السياسي

يقوم هذا المسار على إعادة الحوار المباشر بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، والوصول إلى اتفاق جديد يتضمن:

* الاعتراف بدور البرلمان المنتخب وضرورة استمرار عمله.
* معالجة الاعتراضات المتعلقة بانتخاب هيئة الرئاسة.

* الاتفاق على تشكيل الحكومة العاشرة.
* تحديد توزيع المناصب السيادية والتنفيذية.
* وضع ضمانات واضحة لمشاركة الأطراف السياسية.
* الاتفاق على آليات اتخاذ القرار داخل الحكومة.

هذا المسار يعني إعادة بناء الشراكة السياسية على أسس جديدة، وليس بالضرورة العودة إلى الصيغة القديمة نفسها.

المسار الثاني: تشكيل حكومة أغلبية سياسية

وفق هذا السيناريو، يستمر الحزب الديمقراطي في الاعتماد على تحالفاته البرلمانية لتشكيل الحكومة وإدارة مؤسسات الإقليم، من دون اشتراط مشاركة الاتحاد الوطني. ويستند هذا المسار إلى فكرة أن نتائج الانتخابات تمنح الكتل البرلمانية حق تشكيل الأغلبية، وأن المعارضة يمكن أن تمارس دورها من خارج الحكومة. لكن هذا الخيار يواجه تحديا أساسيا: كيف يمكن بناء حكومة إقليمية موحدة في ظل غياب أحد الحزبين الرئيسيين، الذي يمتلك حضورا سياسيا واجتماعيا وإداريا مهما في السليمانية وحلبجة وكرميان و حوض بيتوين ومناطق أخرى؟ إن نجاح هذا النموذج يتطلب مؤسسات موحدة، وقواعد قانونية ملزمة، وضمانات لحقوق المعارضة، وعدم تحويل الخلاف السياسي إلى انقسام إداري وجغرافي.

المسار الثالث: نشوء إدارتين سياسيتين متنافستين

هذا هو السيناريو الأكثر إثارة للقلق من ناحية وحدة الإقليم. فإذا استمر الاتحاد الوطني في رفض المؤسسات التي تشكلت من دون مشاركته، وإذا اتجه إلى بناء منظومة إدارية مستقلة في مناطق نفوذه، فقد تظهر ملامح إدارتين سياسيتين متنافستين. وهل هذا ما تطمح اليه قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني؟ كلا. ولكن قد أعادت تصريحات قيادة الاتحاد الوطني بشأن إدارة الخدمات في مناطق نفوذه، بعد إعلان الانسحاب من الحكومة، طرح هذا الاحتمال، في النقاش السياسي. لكن بصيغة تتنافى مع تقسم الإقليم الى إدارتين، بل تؤكد على الخروج من الإقصائات الإدارية لنفوذ الحرز الديموقراطي داخل حكومة الإقليم.

لكن ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات:

* الانقسام السياسي: وهو قائم بالفعل.
* الانقسام الإداري: أي ظهور مؤسسات تنفيذية متنافسة.
* الانقسام الجغرافي الفعلي: أي تحول مناطق النفوذ إلى وحدات حكم منفصلة.

ليس كل انقسام سياسي يؤدي بالضرورة إلى انقسام جغرافي، لكن استمرار الانقسام الإداري قد يهيئ الظروف لذلك.

المسار الرابع: الوساطة العراقية والدولية

يمكن أن تلعب بغداد دورا في تقريب وجهات النظر، خصوصا أن وحدة المؤسسات الدستورية في الإقليم مرتبطة بالنظام الاتحادي العراقي. كما يمكن أن تؤدي أطراف دولية، ولا سيما الولايات المتحدة والأمم المتحدة، دورا مساعدا في تشجيع الحوار وضمان تنفيذ الاتفاقات.لكن الوساطة الخارجية لا يمكن أن تكون بديلا عن الإرادة السياسية الداخلية. فالحل المستدام يحتاج إلى اتفاق كردي داخلي يحدد طبيعة السلطة ومؤسساتها، وليس مجرد تفاهم مؤقت لتوزيع المناصب.

خامسا: مستقبل وحدة إقليم كردستان العراق

هذا هو السؤال الأكثر أهمية في الأزمة الراهنة.

في تقديري ينبغي عدم الخلط بين وحدة الإقليم باعتبارها كيانا دستوريا، وبين وحدة السلطة السياسية باعتبارها منظومة لإدارة الحكم فقد يبقى الإقليم موحدا دستوريا، لكنه يعاني من انقسام سياسي وإداري عميق. ويمكن تصور ثلاثة احتمالات لمستقبل الوحدة:

الاحتمال الأول: الحفاظ على وحدة الإقليم وإعادة بناء الشراكة

التوصل إلى اتفاق سياسي جديد، وتشكيل حكومة موحدة، وتفعيل المؤسسات الدستورية، ومعالجة الإزدواجية الإدارية والأمنية.

مسار إعادة التوافق

الاحتمال الثاني: وحدة دستورية مع انقسام إداري

استمرار الإقليم ككيان اتحادي واحد، مع وجود سلطات ومراكز قرار متنافسة، وتراجع قدرة الحكومة المركزية للإقليم على إدارة جميع مناطقه بصورة متكاملة.

مسار الإزدواجية

الاحتمال الثالث: تفكك منظومة الحكم الموحدة

تحول الانقسام السياسي إلى انقسام مؤسسي وجغرافي أكثر رسوخا، بحيث تتعامل المناطق المختلفة مع سلطات وقرارات متنافسة.

مسار الانقسام المؤسسي

إن المسألة الأساسية هنا هي أن وحدة الإقليم لا تتحدد فقط بالحدود الجغرافية أو الاعتراف الدستوري، وإنما أيضا بوحدة المؤسسات، والقانون، والقرار الأمني، والسياسة المالية والإدارية.

فإذا بقيت هذه العناصر موحدة، فإن الخلاف الحزبي، مهما كان عميقا، لا يعني بالضرورة انهيار وحدة

الإقليم.أما إذا أصبحت لكل منطقة منظومة مستقلة في القرار والموارد والأمن والإدارة، فإن وحدة الإقليم ستواجه تحديا بنيويا حتى لو بقيت حدوده الدستورية قائمة.

سادسا: ما الحل العملي لتجاوز الأزمة؟

إذا أردنا الانتقال من التحليل إلى تقديم رؤية سياسية قابلة للتطبيق، فإن الحل يحتاج إلى إتفاق سياسي ومؤسسي يتجاوز مسألة توزيع المناصب.

لاضير أن نقترح أن يقوم الحل على خمس خطوات:

١. اتفاق سياسي ملزم

ينبغي عقد اجتماع بين القيادتين السياسيتين للحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، بمشاركة القوى البرلمانية الأخرى، للتوصل إلى وثيقة سياسية تحدد قواعد الشراكة الجديدة.

٢. تحييد المؤسسات الدستورية

يجب أن يصبح البرلمان مؤسسة تشريعية لجميع المواطنين، وليس امتدادا للمنافسة الحزبية. وينبغي أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وأن تعمل المؤسسات وفق القانون لا وفق التفاهمات الحزبية وحدها.

٣. توحيد الإدارة المالية

من الضروري توحيد الإيرادات العامة، والرواتب، والضرائب، وإدارة الموارد الطبيعية، ووضع نظام شفاف لتوزيع الموازنة بين المحافظات.

٤. توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية

لا يمكن بناء إقليم موحد بوجود مراكز قرار أمني وعسكري متنافسة. لذلك يجب أن يستمر توحيد البيشمركة والمؤسسات الأمنية على أساس مهني وقانوني، بعيدا عن الولاء الحزبي.

٥. وضع ضمانات دستورية وسياسية

ينبغي ألا تكون مشاركة الأحزاب في إدارة الإقليم مرتبطة فقط بموازين القوى المؤقتة، بل يجب أن تكون هناك قواعد ثابتة تضمن حقوق الأغلبية والمعارضة والمكونات المختلفة.

ومن الضروري أيضا معالجة الجوانب القانونية للأزمة. فقد رفضت المحكمة الاتحادية العليا في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٦ دعوى حل برلمان الإقليم لعدم اختصاصها بالنظر فيها، وأرجأت النظر في دعوى تتعلق بالصفة القانونية للحكومة القائمة إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٢٦. وهذا يجعل المسار القانوني جزءا من معالجة الأزمة، لكنه لا يغني عن التسوية السياسية.

سابعا: قراءة الأزمة من منظور نظريات علم الاجتماع السياسي

يمكن الاستفادة من ثلاث نظريات لفهم ما يحدث:

أولا: نظرية تقاسم السلطة (Power-sharing Theory)

توضح هذه النظرية أن المجتمعات التي تتعدد فيها مراكز القوة والانتماءات السياسية تحتاج إلى آليات لتقاسم السلطة، بحيث لا تتحول المنافسة الانتخابية إلى إقصاء مستمر لطرف سياسي رئيسي. ومن أبرز الباحثين المرتبطين بهذا الاتجاه أرند ليبهارت (Arend Lijphart)، خصوصا في دراساته عن الديمقراطية التوافقية.

ثانيا: نظرية المؤسساتية السياسية (Political Institutionalism)

تؤكد هذه النظرية أن إستقرار النظام السياسي لا يعتمد فقط على طبيعة القيادات السياسية، وإنما على قوة المؤسسات والقواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين مراكز السلطة. ومن المفيد هنا الاستفادة من أعمال دوغلاس نورث(Douglass North) حول المؤسسات والتغيير المؤسسي.

ثالثا: نظرية الدولة والسلطة (State and Power)

يمكن الاستفادة من أفكار ماكس فيبر (Max Weber) حول إحتكار الدولة للإستخدام المشروع للقوة، لفهم أهمية توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية. فوجود سلطات حزبية متنافسة داخل كيان سياسي واحد يطرح تساؤلات حول طبيعة السلطة العامة ومدى قدرتها على فرض القانون بصورة متساوية.

ثامنا: الخلاصة والاستنتاجات

إن الأزمة السياسية في إقليم كردستان العراق تمثل اختبارا حقيقيا لطبيعة النظام السياسي الذي نشأ بعد عام ١٩٩١، وتطور بعد الاعتراف الدستوري بالإقليم في دستور العراق لعام ٢٠٠٥. والمشكلة الأساسية ليست في عقد جلسة برلمانية أو مقاطعتها، ولا في تشكيل حكومة من دون مشاركة حزب معين فحسب، وإنما في غياب اتفاق مستقر حول قواعد إدارة السلطة.

هناك حقيقة سياسية ينبغي الانتباه إليها: لا يستطيع أي طرف أن يتجاهل نتائج الانتخابات، كما لا يمكن تجاهل الوزن السياسي والاجتماعي للقوى الرئيسية الأخرى.

إن بناء نظام سياسي مستقر يحتاج إلى الجمع بين شرعية الأغلبية الانتخابية وحقوق الشراكة والمعارضة، ضمن مؤسسات دستورية موحدة. أما إستمرار الصراع بمنطق الغلبة المتبادلة، فقد يجعل الانقسام الحزبي يتحول تدريجيا إلى انقسام مؤسسي وإداري.

وعليه، فإن مستقبل وحدة إقليم كردستان لا يتوقف فقط على استمرار العلاقة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، بل على قدرة القوى السياسية على الانتقال من منطق تقاسم النفوذ الحزبي إلى منطق بناء الدولة والمؤسسات.



د. عدالت عبدالله:

الأوجه الخفية للظروف الراهنة..

بعيدا عن الحادثة الخاطئة التي وقعت في برلمان كردستان، والتي باتت اليوم مصدرَ اضطراب سياسي للإقليم وخطرا على العلاقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وسائر قوانا السياسية، ثمة معادلة قائمة في الإقليم والعراق والمنطقة، ينبغي أن تأخذها النخبة المثقفة والغيورة داخل قوانا بعين الاعتبار؛ وإلا فمع استمرار الظروف الراهنة سيبرز سيناريو أشد خطورة!

أول عناصر هذه المعادلة أن الانقسام الإداري لا يعني بالضرورة انقساما سياسيا،غير أنه إذا غاب الحرص السياسي، ولم تستخلص العبر من الأضرار الجسيمة التي ألحقها هذان النوعان من الانقسام بصورة الكرد ومكانتهم في العالم والمنطقة، فإن الانقسام الجغرافي والاجتماعي، بوصفه نتيجتين أخريين متوقعتين، ستكون أضراره أكبر بكثير على عالمنا.

ويزداد الأمر خطورة لأن الآلة الإعلامية الضخمة التابعة للمسؤولين، والتي ظلت لسنوات خارج أي مساءلة مؤسسية أو نقابية وأي رقابة مهنية، تعمل في خطابها الموجّه، وعلى نحو علني، من الناحيتين السياسية والنفسية، على تدريب المجتمع الكردي على مفردات من قبيل «منطقة السليمانية» و«منطقة أربيل».

وهي تفعل ذلك بدرجة من انعدام المسؤولية الوطنية تربط فيها قيمة وجودها وتأثيرها بالإبقاء على إشعال الخلافات والتوترات والمشكلات، ونكء الجراح، ونبش الذكريات المشؤومة، وزرع الشك وسوء الظن في العلاقة بين قوانا ومجموعاتنا السياسية.

إن الانقسام الجغرافي والاجتماعي لـدى الأمم الخاضعة للاستعمار كثيرا ما يتحول عبر التاريخ إلى جزء من الذاكرة الجمعية، وإذا ما تعمق وفرض أمرا واقعا صار عاملا في إضعاف مناعة الجيل الذي يحمي الهوية الجامعة، ويرى كردستان كيانا جيوسياسيا واحدا، وأجزاءها نتاجا لخريطة الاستعمار والمحتلين.

والأخطر من ذلك ظهور جيل تدفعه الخلافات السياسية والأزمـات الاقتصادية والمالية، وتأثيرها

المباشر في معيشته ونمط حياته، إلى ألا يعود يكترث بتلك القيم السياسية والوطنية والمعنوية التي تركها له الجيل السابق أمانة وطنية مصيرية.

ولا سيما أن عصر التكنولوجيا الحديثة والعولمة الثقافية يوسع بنفسه، بوصفه جملة عوامل خارجة عن الإرادة وغير محلية، هوة الصراع بين الأجيال عقدا بعد عقد، إلى حد لا يبقي معه الوطن والأرض القومية واللغة ونمط الحياة والقيم والعادات والتقاليد والتراث والفلكلور والهوية الخاصة والكيان القومي ضمن المنظومة ذاتها من الدلالات والمعاني التي كانت قائمة لدى الأجيال السابقة وما زالت.

وبمعنى أوضح، فإن أي تقسيم إداري وسياسي جديد في إقليم كردستان ليس مجرد ضربة لآمال الأجزاء الأخرى من كردستان وتطلعاتها تجاه هذا الإقليم الجنوبي، ولا مجرد فرض تلقائي للانقسام الجغرافي والاجتماعي داخل الإقليم، بل إنه يحول أيضا دون أن تتشكل الذاكرة المشتركة بين الأجيال وتصان عبر انتقال الثقافة والقيم القومية العليا من الجيل السابق إلى الجيل الجديد.

علينا أن نأخذ هذه المسألة في المعادلة على محمل الجد، لأن انعكاس التباين بين الأجيال السياسية داخل الحركة الكردية هو في حد ذاته من أخطر المؤشرات! فالجيل السياسي الحالي، وكأنه لم يقرأ تاريخه ولم يستخلص منه أي عبرة، يسير نحو اجترار تلك الفصول المظلمة من التاريخ السياسي الكردي، التي أعادتنا عشرات السنين إلى الوراء، وشوهت سمعة الكرد في العالم، واختزلت قضيتهم برمتها في تناحر المجموعات السياسية، وصبت الماء في طاحونة المحتلين، وتركت أمة بأكملها محبَطة ومنكسرة القلب وحائرة.

نحن حريصون على أن تبقى الذاكرة المشتركة لهذه الأمة محفوظة، وألا يزاد في إنهاك الانتماء الكردي وتجريده من قيمته وتركه بلا حيلة، ولا سيما أن أمما مثل الترك والعرب والفرس صانت ذاكرتها المشتركة وهويتها الجامعة عبر دولها ومؤسساتها، وعبر التربية والتنشئة.

ومن جانبنا، لتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى تحرك جيل الأمس الذي سبق أن لدغ، وإلى كل قوة ومجموعة سياسية واجتماعية، حتى لا تتم العودة إلى الخيارات الفاشلة التي جربت قبل ثلاثين عاما، أي تقسيم الإقليم. ولا سيما أن الظرف التاريخي الراهن في العراق والمنطقة والعالم ليس هو ذاته الحقبة التاريخية لتسعينيات القرن الماضي، حين كانت الرغبة في دعم الكرد وقضيتهم العادلة، وفي كبح جماح الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة، وفي مقدمة ذلك سيادة جملة من القيم الكونية كحقوق الإنسان وحرية الشعوب، لا تزال حية. أما اليوم، وفي هذا العصر، فما تحقق إذا ضاع فلن يستعاد بسهولة.

> **ماجرى في برلمان كردستان، بات مصدر اضطراب سياسي للإقليم**

ولا بد أن ندرك أن أي تراجع أو فشل في تجربة الإقليم هذه المرة سيستكمل من داخل المجتمع الكردي نفسه، قبل أن يترسخ في العراق ومحيطه!؛ ذلك أنه مجتمع أحبط أبناؤه، وتلاشى الحلم فيه تحت وطأة الأزمات وحكم غير مسؤول، فانحسر في الحياة المعيشية وهم الغد لا غير.

وأي مجتمع يبلغ هذه المرحلة لا يعود، في غمرة الضجر والغضب، يكترث بالمصير السياسي ولا بالقيم الوطنية والمعنوية التي يحتاجها كل شعب من أجل بقائه ووحدة صفه.



د.سوران علي:

أرادوا كحلها فعموها

أرادوا كحلها فعموهاصورة توضيحية للمقال: أرادوا كحلها فعموهايفتح انعقاد جلسة برلمان إقليم كوردستان بعيدًا عن التوافق بابًا لأزمة سياسية أعمق تهدد الشراكة بين الحزبين الرئيسيين وتعقّد مساعي تشكيل الحكومة.

عمَّق عقد جلسة برلمان إقليم كوردستان بعيدًا عن التوافق، الخلافات القائمة بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كوردستان العراق (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي)، ما ينبئ بأن أزمة حادة تلوح في الأفق تهدد نظام الحكم في الإقليم، كما سيؤجل الحديث عن مساعي تشكيل الكابينة العاشرة لحكومة الإقليم، إن لم يكن قد ألغاها تمامًا، وهي عملية متأزمة أصلاً بعد مرور أكثر من عامين على الانتخابات التشريعية الأخيرة.

الجلسة المثيرة للجدل جاءت بتخطيط وتدبير من الحزب الديمقراطي وفي غياب حوالي نصف أعضاء البرلمان، بمن فيهم نواب كتل الاتحاد الوطني وحراك الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي وجماعة العدل والمكونات، غير آبه بالعرف السياسي القائم على التوافق السياسي في الإقليم منذ ثلاثة عقود والنتائج الوخيمة التي ستؤول إليها العملية السياسية برمتها، ما يعني انهيار مبدأ «التوافق» واللجوء لسياسة «الأغلبية المفروضة» المنتزعة عن طريق الضغوط وشراء الذمم والولاءات، ولا ترقى حجة الحفاظ على كيان الإقليم التي أطلقها مسؤولو الحزب الديمقراطي لتبرير «فعلتهم» إلى أن تكون مبررًا لكسر التوافق السياسي وضرب تجارب الشراكة الفعَّالة

ونتائج العشرات من الاجتماعات التفاوضية بين الأطراف السياسية الفائزة في الانتخابات عرض الحائط، إذ يبرز سؤال وجيه مفاده: هل أدركتم الخطر على كيان الإقليم بعد أكثر من عامين؟ أم تبررون فعلكم بفعل أشنع، إذ أردتم كحل عين الإقليم فعميتوها.

وبالعودة إلى التوافق السياسي، فقد أثبتت المعادلة السياسية في إقليم كردستان خلال العقود الثلاثة الماضية قاعدة جوهرية مفادها أن التوافق هو طريق الاستقرار الوحيد، والتفرد بالحكم والسلطة يؤدي إلى طريق الأزمات. فكلما حاول أحد الطرفين تجاوز الشريك الآخر مستندًا إلى أغلبية عددية مؤقتة أو ظروف استثنائية، اقترب الإقليم من حافة الهاوية والدخول في المتاهات. وهناك تجارب وأحداث كثيرة تؤكد ذلك، مثل الذي جرى في ٣١ من آب (أغسطس) عام ١٩٩٦ عندما احتلت دبابات قوات الرئيس المخلوع صدام حسين بدعوة ودعم من الحزب الديمقراطي مبنى برلمان كوردستان ومؤسسات الحكومة، أو ما جرى في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ حين منعت قوات تابعة للحزب الديمقراطي رئيس برلمان إقليم كردستان آنذاك يوسف محمد من حركة التغيير (گوران) من دخول العاصمة أربيل عبر نقطة تفتيش بردي وأجبرته على العودة إلى السليمانية، ما أصاب البرلمان بالشلل التام.

وإذا كان الإخلال بمبدأ التوافق مع الأحزاب الصغيرة أو التي لا تملك نفوذًا قويًا لم يُفضِ إلى أزمات كبرى، فإن الأمر يختلف كثيرًا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي يمتلك (٣٩) مقعدًا برلمانيًا من تحالفه مع حراك الجيل الجديد، ويسيطر على مناطق نفوذ (محافظتي السليمانية وحلبجة وإدارتي كرميان ورابرين)، أضف إلى ذلك تمتعه بعلاقات واسعة وقوية مع الأطراف السياسية العراقية والمكونات داخليًا والمحيط الإقليمي والدول الكبرى، كما يمتلك تاريخًا طويلاً من الكفاح والنضال ضد النظام البائد وأسهم بشكل كبير في نشأة وتطور تجربة الإقليم الديمقراطية ومكتسباتها النوعية، وهو قادر على التعامل بالمثل كما لوَّح بافل طالباني، رئيس الحزب، في رسالته المتلفزة حين أعلن عدم الاعتراف بهذه الخطوة التي اتخذت في برلمان كوردستان وأي شيء ينتج عنها، والانسحاب من الحكومة، إذ قال: «لا تجبرونا على رد الفعل. ما تفعلونه هناك، نفعله هنا. تعيّنون رئيس إقليم كوردستان، نحن أيضًا سنعين رئيسًا للإقليم، تعيّنون الوزراء، ونحن أيضًا سنُعيّن الوزراء، تعيّنون رئيس الوزراء، ونحن أيضًا سنُعيّن رئيس الوزراء».

> **لطالما نادت قيادات الحزبين علنا بضرورة التوافق بينهما لحكم الإقليم**

لطالما نادت قيادات الحزبين علنًا بضرورة التوافق بينهما لحكم الإقليم، وأنه ليس بإمكان طرف واحد القيام بذلك من دون الآخر، فما سر التحول في رؤية مسؤولي الديمقراطي والانقلاب على هذا المبدأ السياسي العتيد؟ الأيام القادمة كفيلة بالإجابة عن ذلك وإماطة اللثام عن أسرار أخرى أيضًا. ويأتي هذا الحدث اليوم ليختزل بمرارة واقع الأزمة السياسية في إقليم كردستان؛ فعوضًا عن أن تُعالج جلسة البرلمان الأخيرة أزمة الفراغ أو تتعامل بحكمة مع تعثر تشكيل الحكومة، جاءت لتزيد الطين بلة، وتفتح الباب على مصراعيه أمام خيارات لطالما نأى السياسيون بأنفسهم عنها.



القاضي فائق زيدان في تشاتام هاوس:

سيادة القانون، مكافحة الفساد، العلاقة بين بغداد وأربيل، ومستقبل النظام الدستوري

الحوارات بين بغداد وحكومة الإقليم مهمة جدا، بل هي الحل الوحيد لمعالجة هذه المشكلات

مقدمة صحفية توثيقية

تكتسب الحوارات التي يشارك فيها كبار المسؤولين في المؤسسات الدستورية والقضائية أهمية تتجاوز حدود التصريحات والمواقف الآنية، ولا سيما عندما يكون المتحدث على رأس إحدى أهم مؤسسات الدولة، والمسؤول عن صيانة الدستور وتطبيق القانون والفصل في المنازعات التي تمس بنية النظام السياسي وعلاقات السلطات ومؤسسات الحكم.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الحوار الذي أجراه رئيس مجلس إدارة معهد تشاتام هاوس، سايمون فريزر، مع القاضي الدكتور فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى في جمهورية العراق، خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الثامن

بشأن العراق، الذي عقده المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن.

فالحوار لم يكن مجرد استعراض لوجهات النظر بشأن التطورات السياسية في العراق، بل شكل مساحة لطرح مجموعة من القضايا الدستورية والقانونية والسياسية الحساسة على أعلى مستوى قضائي، والاستماع إلى إجابات مباشرة من رئيس مجلس القضاء الأعلى بشأن ملفات تتصدر النقاش الوطني، وفي مقدمتها حصر السلاح بيد الدولة، والعلاقة بين العراق وإيران، والتوازن الدستوري بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، ومكافحة الفساد، وضمان حرية التعبير، ومستقبل النظام البرلماني وآليات تشكيل الحكومات.

وتنبع القيمة التوثيقية للحوار بصورة خاصة من أنه يضع أمام الباحثين والمتابعين مواقف القاضي فائق زيدان كما عرضها في مناسبة دولية، ويتيح قراءة تصوره لدور القضاء في حماية النظام الدستوري، وحدود العلاقة بين السلطات التنفيذية والقضائية والأجهزة الرقابية والتحقيقية، فضلا عن رؤيته للمشكلات التي أفرزتها بعض النصوص الدستورية القابلة لأكثر من تفسير.

كما قدم زيدان تفسيرا لأسباب الخلافات المتكررة بين بغداد وأربيل، معتبرا أن غموض بعض النصوص الدستورية وتعدد تفسيراتها، ولا سيما ما يتعلق بصلاحيات الإقليم في استخراج النفط وتصديره والتصرف بالموارد الطبيعية، أسهم في إنتاج أزمات سياسية متواصلة. وشدد على أن الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم هو الطريق الوحيد لمعالجة هذه الخلافات، وأن العراق لا يحتمل صراعات تتجاوز إطار التنافس السياسي السلمي.

وفي ملف مكافحة الفساد، كشف عن رؤيته لطبيعة العلاقة التكاملية بين القضاء والأجهزة الرقابية والتحقيقية والتنفيذية، وأكد استمرار الإجراءات القضائية وعدم وجود خطوط حمراء أمام ملاحقة المتهمين، بصرف النظر عن مواقعهم ومناصبهم، متى توافرت الأدلة القانونية الكافية.

أما في ما يتعلق بالنظام السياسي، فقد جاءت إجابته لافتة حين قيّم ما تحقق بعد عام ٢٠٠٣، مقدرا مستوى تحقيق النظام السياسي لطموحات العراقيين بنحو ٤٠٪، وفق تقديره الشخصي كمواطن، مع إقراره بطول الطريق وبوجود اختلالات دستورية ومؤسساتية تستدعي المعالجة.

إن نشر هذا الحوار بصيغته الكاملة، مع المحافظة على مضمون أجوبة رئيس مجلس القضاء الأعلى وتسلسل الأسئلة، يمثل مساهمة في توثيق خطاب احد اقطاب الرئاسات الاربعة و إحدى أهم الشخصيات القضائية العراقية بشأن قضايا الدولة والدستور والقانون. كما يتيح للأكاديميين والباحثين والإعلاميين والمهتمين بالشأن العراقي العودة إلى هذه المواقف بوصفها مادة أولية لفهم التصورات الرسمية والتحديات التي تواجه التجربة الدستورية والسياسية في العراق.

فيما يأتي النص الكامل للحوار:

دور السلطة القضائية والتحديات الداخلية في العراق

***أنا سايمون فريزر، رئيس مجلس إدارة تشاتام هاوس، ويسعدني أن أدير هذه الجلسة الختامية مع سيادة القاضي فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى في جمهورية العراق.**

هذه الجلسة، شأنها شأن الجلسات السابقة، مسجلة، وينضم إلينا مشاركون عبر الإنترنت ومن داخل القاعة.

وسيتحدث سيادة القاضي باللغة العربية، ولذلك ستكون الترجمة الفورية متاحة لمن يحتاج إليها.

ولا أعتقد أن ضيفنا يحتاج إلى تقديم مطول. فالقاضي زيدان يشغل منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى منذ عام ٢٠١٧، وقد تقلد مناصب مرموقة في السلك القضائي العراقي. يحمل شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة بغداد، ودبلوما في الدراسات القانونية، فضلا عن شهادتي الماجستير والدكتوراه في القانون.

وقد أدى دورا أساسيا في تهيئة وبناء المؤسسات القضائية والقانونية في العراق، وتعزيز دور القضاء وسيادة القانون والدستور.

شكرا جزيلا لكم على الانضمام إلينا هذا المساء،استمعنا اليوم إلى طيف واسع ومتنوع من المتحدثين بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والطاقة، والمسائل الإقليمية والدولية. وسنحاول ربط هذه الخيوط بعضها ببعض.

أود أن أبدأ بالوضع الداخلي في العراق. لديكم حكومة جديدة نسبيا، ما زالت تتلمس طريقها، وهناك عدد من المخاوف بشأن الأوضاع الداخلية، ومنها دور الميليشيات، والعلاقة بين السلطتين الاتحادية والإقليمية، والسؤال المتعلق بمدى مركزية السلطات في البلاد وأعتقد أن لكم دورا في التفكير بهذه المسائل.

من وجهة نظركم، ما الدور الملائم الذي ينبغي أن تضطلع به السلطة القضائية في تسوية الخلافات السياسية، وحل المسائل الدستورية في العراق، وتعزيز الحوكمة؟

-القاضي فائق زيدان: قبل الإجابة عن هذا السؤال، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة معهد تشاتام هاوس على تنظيم هذه المبادرة، وعلى أهمية جمع هذه النخبة الخيرة من الباحثين والدبلوماسيين والمهتمين بالشأن العراقي.

وأعتقد أن هذه مبادرة جيدة لتبادل وجهات النظر فيما بيننا، والاستفادة منها في تكوين تصور واقعي عما يجري في العراق، وربما عما سيحصل في المستقبل.

وبالعودة إلى سؤالك، أعتقد أن الوضع الداخلي في العراق يتأثر، بطبيعة الحال، بالوضع الإقليمي للمنطقة. والوضع الإقليمي غير مستقر، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية، وقد انعكست آثار هذا الاضطراب على العراق.

نحن نخوض حاليا تحديات كبيرة.

التحدي الأول يتمثل في أن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات الأخيرة هي حكومة بطابع جديد يختلف عن الحكومات السابقة، فهي حكومة ذات صبغة اقتصادية، وتواجه بعض العقبات في تنفيذ برنامجها الحكومي القائم على رؤية اقتصادية واضحة.

أما التحدي الآخر الذي تواجهه الحكومة، ونحن ندعمها في هذا الاتجاه، فهو موضوع حصر السلاح بيد الدولة، الذي أعتقد أنه هاجس جميع الموجودين في هذه القاعة، بل هو هاجس جميع العراقيين.

إن حصر السلاح بيد الدولة يمثل صورة من صور فرض سيادة القانون في الدولة، وهو الأساس الذي نعتقد أنه ضروري لبناء الدولة الديمقراطية الدستورية التي كنا نحلم بها ونسعى إليها، ونتمنى أن يتحقق هذا الأمر.

لقد قطعت الحكومة مرحلة جيدة في موضوع حصر السلاح بيد الدولة، والخطة لا تزال قائمة، ولا ينبغي أن نشعر بالتشاؤم، لأن العملية مستمرة، وإن لم تكن تسير بسلاسة كاملة، لكنها في النهاية تسير، وهذا أفضل من أن تكون متوقفة.

وهذه هي المرة الأولى التي نشهد فيها في العراق استجابة من الفصائل التي حملت السلاح، حسب تعبيرها، لمقاومة الاحتلال.

لقد قلنا لهم الآن إنه لم يعد هناك مبرر لحمل السلاح خارج إطار الدولة وهذا ما نقوله لهم، ولا نتردد في قوله، سواء في العلن أو في السر فنحن، في القضاء ورجال القانون، لدينا مبدأ مشهور تعرفونه بالتأكيد: «إذا زال المانع عاد الممنوع».

وكان المانع من تسليم السلاح هو وجود القوات الأجنبية، لأسباب مختلفة. وهذا المانع قد زال، والحمد لله، وبالاتفاق وبشكل سلمي وسلس وبالتالي، طالما زال المانع، يعود الأصل، وهو منع حمل السلاح خارج الأطر الدستورية والقانونية وأعتقد أن هذا تحد مهم.

أما التحدي الآخر فهو التحدي الاقتصادي.للأسف، يعتمد العراق بعد عام ٢٠٠٣ على تصدير النفط والعائدات المتأتية من بيعه.وكما تعرفون، فإن تصدير النفط يتم بصورة رئيسية عن طريق منفذ واحد، هو مضيق هرمز، أما المنافذ الأخرى التي يصدر العراق النفط عبرها، فكمياتها قليلة ولا تتناسب مع الإمكانات النفطية للعراق.

وهذا تحد آخر.

والآن، تتفاوض الحكومة مع شركات أجنبية لإيجاد منفذ آخر غير منفذ مضيق هرمز، بصرف النظر عن الأزمة الحالية، لأننا نعتقد أن الحكمة تقتضي أن تكون للعراق أكثر من نافذة، سواء لتصدير النفط أو المنتجات الصناعية العراقية أو غيرها.

لذلك، أعتقد أن المرحلة المقبلة ستكون أفضل من المرحلة الحالية والسابقة، ولا سيما أن هناك مؤشرات على المستوى الدولي باتجاه انتهاء الأزمة العسكرية في المنطقة، وهذا سينعكس بالتأكيد على العراق، مثلما سينعكس على بقية دول المنطقة.

ثانيا: العلاقات العراقية–الإيرانية والمبالغة في الحساسية

*** نأمل أن نشهد تلك الانفراجة بالفعل.سأعود لاحقا إلى التعقيب على الوضع الإقليمي، لكنني أود متابعة الحديث عن الوضع الداخلي ، تحدثتم عن وجود القوات الأجنبية في السابق، وعن تطلعاتكم إلى حصر السلاح بيد الدولة.**

وإذا سمحتم لي بالانتقال إلى جانب آخر من الموضوع، يتعلق بالعلاقة مع إيران، التي ظلت مسألة شائكة على مدى سنوات. ما تقييمكم للعلاقة بين العراق وإيران في الوقت الراهن، في ضوء هذه المستجدات؟

-القاضي فائق زيدان: أعتقد أنه سؤال مهم. العلاقة بين العراق وإيران هي مثل العلاقة بين العراق وبقية الدول الإقليمية، مثل تركيا وسوريا والأردن والكويت والسعودية؛ علاقة قائمة على أساس تبادل المنفعة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وإيران تمثل واقعا جغرافيا لا يمكن عزل العراق عنه.

ويذكر لي أحد الأصدقاء أن أحد السفراء الأمريكيين زار الرئيس الراحل جلال طالباني في منزله الخاص، وشاهد ثلاث صور معلقة على الحائط: صورة كوفي عنان، وصورة الإمام الخميني، رحمه الله، وصورة جورج بوش الابن.

فسأله: ما سر جمع هذه الصور الثلاث على حائط واحد؟

فأجابه مام جلال بأن كوفي عنان معروف بأنه الشخص الذي أسهم في إنشاء منطقة حظر الطيران عند خط العرض

٣٦، والتي حمت الكرد من نظام صدام حسين بعد الانتفاضة.

أما جـورج بوش الابـن، فهو معروف بموقفه بعد عام ٢٠٠٣، حين قاد عملية تحرير العراق والخلاص من نظام صدام حسين.

أما الإمام الخميني، فإيران دولة جارة، ولها حدود تمتد لنحو ١٤٠٠ كيلومتر مع العراق.

إيران دولة جارة مثلها مثل أي دولة أخرى تحيط بنا، وهناك تبادل للمصالح والعلاقات معها.

وأعتقد أن الحساسية المفرطة في النظر إلى العلاقة بين العراق وإيران مبالغ فيها فنحن نؤكد دائما أن العراق بلد مستقل، وله قراره السيادي، وله حكومة وبرلمان وأحزاب سياسية.

نعم، كان كثير من رؤساء الأحزاب السياسية العراقية يعيشون في إيران أيام النظام الدكتاتوري، في الوقت الذي لم تسمح فيه بعض الدول العربية التي لجأوا إليها بالإقامة فيها، بسبب طبيعة النظام السابق ودكتاتوريته وقدرته على فرض قراره السياسي حتى على دول الجوار.

وكان يحدث أن يطلب النظام السابق من الدول، ولا سيما المجاورة، طرد المعارضين العراقيين.

ولم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحدها التي احتضنتهم، ولكنها كانت من الدول التي استضافتهم.

وأكرر أن العلاقة مع إيران هي، مثل علاقتنا مع بقية دول الجوار، علاقة قائمة على أساس المصالح المتبادلة.

ثالثا: العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والتفسيرات الدستورية

*** ربما لا تكون العلاقة مع إيران مطابقة تماما للعلاقات مع بقية الدول.وأود الانتقال إلى نقطة أخرى. لقد تحدث السفير الأمريكي لدى تركيا صباح اليوم عن العلاقة بين بغداد وأربيل، وقد تابعت تلك الجلسة باهتمام. ويبدو أنه قال إن الحل يكمن في أن يتجاوز العراقيون هذه المعضلة.**

إن العلاقة بين بغداد وأربيل مسألة مهمة في تاريخ العراق الحديث، وهي تعيدنا إلى قضية التوازن في الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية المركزية والصلاحيات الممنوحة لإقليم كردستان.

هل يمكنكم أن توضحوا لنا تصوركم لمستقبل العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان؟

-القاضي فائق زيدان: نعم، بصراحة، إن كثيرا من المشكلات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعود إلى بعض النصوص الدستورية التي تقبل أكثر من تفسير،بمعنى أن هناك نصوصا دستورية لا يمكن قراءتها بطريقة واحدة؛ فالبعض يفسرها باتجاه معين، والبعض الآخر يفسرها بصورة مختلفة، وكل طرف يقرأ النص وفق منظوره الخاص.

ولهذا، أعتقد، وقد طرحت هذا الأمر في أكثر من مناسبة، أننا بحاجة إلى تعديل النصوص الدستورية الغامضة، ولا سيما النصوص المتعلقة بصلاحيات إقليم كردستان.

ومن بين هذه القضايا موضوع استخراج النفط وبيعه وتصديره، إذ لا تزال النصوص الخاصة به تفسر بصورة مختلفة.

الإخوة الكرد يفسرونها بتفسير يصب في مصلحة الإقليم، على أساس أن للإقليم صلاحية كاملة في استخراج النفط وتصديره من دون الرجوع إلى بغداد.

في المقابل، تقول بغداد إن الثروات الطبيعية، بموجب الدستور، ملك لجميع العراقيين، وبالتالي ينبغي أن يكون

التصرف بها من اختصاص الحكومة الاتحادية.

وبطبيعة الحال، يستند كل طرف إلى تفسير مختلف عن تفسير الطرف الآخر للنصوص الدستورية التي تحكم كيفية استخراج النفط وتصديره وهذه واحدة من الأزمات.

وهناك أزمات أخرى، كما تعلمون، تتعلق بتشكيل الحكومة بعد كل انتخابات، إذ نمر في كل مرة بالمخاض نفسه، بسبب تعدد تفسيرات النص الدستوري الخاص بتشكيل الحكومة.

ولهذا، دعونا في أكثر من مناسبة إلى تعديل النصوص الدستورية التي تسببت في المشكلات السياسية داخل العراق، ومنها النصوص المتعلقة بصلاحيات الإقليم في استخراج الموارد الطبيعية والتصرف بها.

وأعتقد أن الحوارات بين بغداد وحكومة الإقليم مهمة جدا، بل هي الحل الوحيد لمعالجة هذه المشكلات.

العراق لا يتحمل أي صراعات من نوع آخر غير الصراعات السياسية.

أما الصراعات السياسية القائمة على الحوار وتبادل الأفكار، فهي مقبولة، وهذا هو جوهر الديمقراطية والنظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة وحظر استخدام السلاح،ليس لدينا غير الحوار.

قد نختلف في وجهات النظر، لكن في النهاية يجب أن نحتكم إلى الحوار فقط، والحوار فقط.

وبحسب المعطيات التي بدأنا نسمعها من بغداد ومن الإخوة في الإقليم، فإن هذه المشكلات تسير باتجاه الحل.

وربما لا يمتلك السفير الأمريكي هذه المعلومات، باعتباره ممثلا لدولة أجنبية، لكننا نعرف أن هذه المشكلة سوف تحل.

رابعا: مكافحة الفساد ودور القضاء والأجهزة الرقابية

***هل تسمحون لي بالانتقال إلى نقطة أخرى، تتعلق بالمخاوف التي يثيرها الناس بشأن مستويات الفساد، وهي ملفات ترتبط مباشرة بعملكم، سيادة القاضي؟**

هل يمكنكم أن تطلعونا على التدابير التي تتخذونها، وما تصوركم لجوهر مشكلة الفساد في العراق؟

-القاضي فائق زيدان: كثيرا ما تحدثت مع الذين انتقدوا القضاء في مراحل سابقة، وفي سنوات ماضية، على أساس أن القضاء لم يؤد دوره الحقيقي، أو لم يقم بما يتناسب مع حجم الفساد الموجود في العراق.

وكنا نقول لهم إن عمل القضاء عمل مكتبي؛ فالقضاء يتلقى مخرجات عمل الأجهزة الرقابية والأجهزة التحقيقية التابعة للسلطة التنفيذية، ويتخذ قراراته في ضوء هذه المخرجات.

فإذا كانت الأجهزة الرقابية أو التحقيقية التابعة للسلطة التنفيذية ضعيفة في أداء عملها، فإن ذلك سينعكس على القضاء، لأن القضاء لن يجد ملفا متكاملا يعمل عليه.

أما إذا كانت هذه الأجهزة قوية بما فيه الكفاية، وتمتلك الإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد، فإن دور القضاء سينهض أيضا.

ذلك أن عمل الأجهزة التنفيذية والتحقيقية يبقى مجرد حبر على ورق إذا لم تستعن بالقضاء، لأنها لا تمتلك صلاحية استدعاء الأشخاص إلى المحاكم أو توقيفهم أو إصدار مذكرات القبض بحقهم، فهذه من اختصاص القضاء.

وفي الوقت نفسه، يبقى قرار القضاء حبرا على ورق إذا لم تكن هناك أجهزة تنفيذية تمتلك القدرة على تنفيذه.

ما اختلف في الفترة الأخيرة هو أن الحكومة الحالية لديها إرادة حقيقية لمكافحة الفساد.

ولهذا، انعكست هذه الإرادة المتصاعدة على مكافحة الفساد على مستوى البلد.

وللمرة الأولى نشهد هذا العدد الكبير من المتهمين في قضايا الفساد، من السياسيين وأعضاء البرلمان وحتى الوزراء، وربما مسؤولين آخرين، وهو عدد لم يشهده العراق في مراحل سابقة.

والسبب أن الإرادة السياسية في المراحل السابقة لم تكن بمستوى الإرادة الموجودة حاليا، ولا سيما بعد انتشار حالات الفساد وانعكاساتها السلبية الواضحة التي نراها نحن العراقيين في البلد.

إن إرادة مكافحة الفساد آخذة في التصاعد، وجهود القضاء في هذا المجال مستمرة، وليس لدينا أي خطوط حمراء في هذا الملف.

وربما يرافقنا ويجلس بيننا السيد رئيس محكمة مكافحة الفساد المركزية في بغداد، وهو يستطيع أن يؤكد ما أقول.

وقد سمعتم يوم أمس أن القضايا التي حققنا فيها توصلنا من خلالها إلى نتائج مهمة.ولا أبالغ إذا قلت إنه لا توجد، على الأقل، دولة عربية استطاعت أن تحقق الإنجاز الذي حققناه بموجب القانون.

ربما استخدمت دول أخرى أساليب مختلفة لمكافحة الفساد، لكننا لم نستخدم تلك الأساليب.

العراق دولة دستورية قامت على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، ونحن استخدمنا القانون والقضاء لتحقيق هذه الإنجازات وهذا أمر نفخر به، لأن لدينا القدرة على مكافحة الفساد ومحاسبة أصحاب المناصب المختلفة.

لكن، في الوقت نفسه، يؤسفنا أن تكون شريحة من الطبقة السياسية شريكة في هذا الفساد.

كان يفترض أن تكون هذه الطبقة هي الأمينة والراعية لإدارة أموال البلد وإنفاقها على تطويره، لكننا، مع الأسف، وجدنا أن بعض أفرادها كانوا شركاء في حالات الفساد.

وأقول البعض، وهم عدد قليل، وليس العدد الأكبر.

خامسا: حرية التعبير وحماية الصحفيين والناشطين

***سأتيح المجال الآن للأسئلة. وسأبدأ بسؤال ورد عبر الإنترنت، يتعلق بما إذا كنتم تعتزمون الإعلان عن تدابير جديدة لحماية الصحفيين والناشطين، وضمان حرية الحصول على المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد.**

-القاضي فائق زيدان: انظروا، إحدى النعم التي تحققت للعراقيين بعد عام ٢٠٠٣ هي حرية التعبير عن الرأي.

العراقيون الذين كانوا يعيشون في العراق قبل عام ٢٠٠٣ كانوا يعانون من انعدام حرية التعبير عن الرأي، وكانت العقوبات تصل أحيانا إلى الإعدام، وقد أعدم أشخاص بسبب تعبيرهم عن آرائهم السلبية تجاه الحكومة.

وأعتقد أن كثيرا من الناس يعرفون قصة إحدى مقدمات البرامج التلفزيونية، التي كانت تجلس مع زميلتها وانتقدت صدام حسين بسبب ملابسه وربطة عنقه، إذ قالت إن ما كان يرتديه لا يليق برئيس جمهورية.

وبسبب هذا الكلام، أحيلت إلى محكمة الثورة سيئة الصيت، وحكم عليها بالسجن المؤبد.

وكان رئيس المحكمة يقول لها إنه لولا أن لديها طفلة لكانت عقوبتها الإعدام، لكنه حكم عليها بالسجن المؤبد

بسبب وجود طفلتها وهذه المرأة لا تزال حية ترزق، وهي إعلامية معروفة، وإن كنت أعتقد أنها اعتزلت العمل الإعلامي.

هذه هي النعمة التي تحققت بعد عام ٢٠٠٣: حرية التعبير عن الرأي والنقد.

وهذه الحريات مكفولة بموجب الدستور، والقضاء مسؤول وملزم بحمايتها، ولا يستطيع أن يتنصل من هذه المسؤولية.

ولهذا، فإن جميع الإجراءات التي تضمن حرية التعبير عن الرأي وتحمي أصحاب الرأي يوفرها القضاء ويحميها.

لكن المشكلة التي نواجهها في العراق هي تحديد الحدود الفاصلة بين حرية التعبير عن الرأي ومخالفة القانون.

للأسف، هناك بعض الأشخاص، وهم قلة، يفهمون أن حرية التعبير عن الرأي تعني السب والشتم وإلقاء التهم على الآخرين بحرية، ويعتقدون أن هذا هو المقصود بحرية التعبير وهنا تكمن المشكلة، فعندما نسمع أن إجراءات قانونية اتخذت بحق شخص ما، فليس بالضرورة أن يكون ذلك بسبب تعبيره عن رأيه أو انتقاده للواقع السياسي أو الاجتماعي أو انتقاده للشخصيات العامة.

بل قد يكون السبب هو السب والشتم وإلصاق التهم بالناس بصورة تخالف القانون والقانون الذي ينظم هذه الأفعال ويحدد الجرائم المرتكبة عبر وسائل الإعلام صدر عام ١٩٦٩، وليس بعد عام ٢٠٠٣.وهذا هو الفرق الذي ينبغي توضيحه فأحيانا نسمع انتقادات تقول إن إجراءات قانونية اتخذت بحق أصحاب الرأي، لكن أصحاب هذه الانتقادات لا يوضحون نوع الجريمة التي ارتكبها الشخص المعني.

وأعتقد أن هذا الأمر موجود في جميع دول العالم، بما فيها بريطانيا، التي تعد موطنا عريقا لحرية التعبير عن الرأي؛ إذ توجد أيضا حدود يرسمها القانون لممارسة هذه الحرية.

سادسا: أسئلة الحضور بشأن مكافحة الفساد وحرية التعبير

***شكرا جزيلا للقاضي فائق زيدان على وجوده معنا اليوم.**

لدي سؤالان سريعان.

أولا، إن إجراءات مكافحة الفساد التي اتخذت في الفترة الأخيرة أسعدت الجميع وأثارت التفاؤل، لكن هناك شعورا بأنها تباطأت، وأن بعض الشخصيات لن يتمكن القضاء من الوصول إليها.

ما رأيكم؟ هل هذه الإجراءات مستمرة؟ وهل ستصل إلى شخصيات كبيرة أم لا؟

أما القضية الثانية فتتعلق بالحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي.

أنا أعيش في بغداد وأتابع هذا الموضوع، وهناك حقيقة أشعر بها، وهي وجود تراجع في حرية الرأي. فهناك خطوط حمراء ومحرمات تزداد يوما بعد آخر، وشخصيات لا يستطيع المرء أن يذكرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت عراقية أم غير عراقية.

هناك تراجع واضح، وأنا لا ألوم القضاء، فالقضاء يعمل وفقا للقوانين ويحظى بالاحترام، لكن ينبغي أن تكون هناك حماية فعلية لحرية التعبير عن الرأي.

-القاضي فائق زيدان: النسبة إلى موضوع مكافحة الفساد، أؤكد أنه لا يوجد أي توقف أو تراجع في هذه العملية، لكن استمرار العملية وعدم توقفها لا يعني أننا سنحتفل يوميا بإلقاء القبض على مجموعة من أعضاء مجلس النواب

أو غيرهم إن الأمر يخضع للأدلة.

إذا كانت لدينا قضية تتوافر فيها أدلة حقيقية، فلن نتوقف عند أي شخص، أيا كان موقعه أو منصبه.

لقد سألت: هل ستصل مكافحة الفساد إلى كبار الفاسدين؟

حسنا، إذا كان أعضاء مجلس النواب ليسوا من كبار المسؤولين، فمن هم الكبار؟ وإذا كنت تقصدين الوزراء، فهناك وزراء أيضا.

والحقيقة أن القضاء لا ينظر إلى الأشخاص باعتبارهم صغارا أو متوسطي المستوى أو كبارا جدا، بل ينظر إلى الجريمة والأدلة.

إذا ثبتت الجريمة وتوافرت الأدلة الكافية، فلن نقف عند حدود أي عنوان أو منصب، وأكرر: أيا كان العنوان، كبيرا أم صغيرا.كل ما نحتاج إليه هو الأدلة فالقضاء لا يحكم على أساس الكلام الذي يثار أو الاتهامات التي تتداولها وسائل الإعلام وإلا، فكيف يمكن أن نحكم على شخص لمجرد أن الكلام أثير بشأنه؟

أما فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي، فإنني أوجه تحديا إيجابيا: أتحدى أن يشير أحد إلى وجود صحفي مودع في السجن لمجرد أنه خالف حرية التعبير عن الرأي، أتحدى أن يذكر أحد صحفيا محكوما عليه لأنه انتقد الحكومة أو انتقد القضاء أو البرلمان.

أما إذا كان الصحفي يبتز شخصا آخر ويأخذ منه الأموال، فهذه قضية أخرى، ولا علاقة لها بحرية التعبير عن الرأي.

سابعا: تقييم التجربة السياسية والدستورية بعد عام ٢٠٠٣

***سيادة القاضي، أود أن أسألكم بشأن النظام السياسي القائم في العراق اليوم.**

هل ترون أن النظام البرلماني بصيغته الحالية قادر على تحقيق طموحات الشعب العراقي، في ظل عدم ضمان أن يكون الحزب الذي يفوز في الانتخابات هو الذي يشكل الحكومة؟

وهل هناك حاجة إلى تغيير النظام أو إجراء تعديلات عليه؟ وما طبيعة هذه التعديلات، وفقا للدستور والقانون العراقي؟

-القاضي فائق زيدان: وبالإجابة عن سؤال السيدة بشأن النظام البرلماني والنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وهل حقق طموحات الشعب العراقي وآماله، أقول بصراحة: لا.

إذا أردنا أن نقدم تقييما عاما، ولنضع درجة النجاح من عشر درجات، فإنني أعتقد أن النظام السياسي في العراق لا يستحق أكثر من أربع درجات من عشر، أي ما يعادل ٤٠٪، وهذا تقديري الشخصي كمواطن.

ما زال أمامنا طريق طويل لكن ينبغي أن نتذكر أن الطريق بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مفروشا بالورود.

فعندما حدث التغيير في سوريا، على سبيل المثال، وقفت جميع دول العالم والدول العربية مع النظام السياسي الجديد هناك بعد التغيير، من دون استثناء.

أما في العراق، فلم يقف الجميع مع النظام السياسي الجديد، باستثناء الدولتين اللتين كان لهما دور أساسي في تخليص العراق من الدكتاتورية، وهما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان قدمتا الدعم.

بل إن بعض الدول الأوروبية، مع الأسف، كانت ضد النظام السياسي الذي نشأ بعد عام ٢٠٠٣، وكان لبعضها

علاقات شخصية واقتصادية مع صدام حسين.

إذن، الطريق لم يكن سهلا والجميع يعرف أن العراق مر بسنوات طويلة من القتل والتفجيرات بالسيارات المفخخة والاستهدافات في شوارع بغداد.

ولذلك، فإن ولادة النظام الديمقراطي الحر في العراق لم تكن ولادة طبيعية، بل كانت أشبه بولادة قيصرية.

ولهذا ترون أن النظام، حتى الآن، لم يحقق سوى نحو ٤٠٪ من طموحاتنا، إذا افترضنا أن الدرجة الكاملة هي عشر درجات وما زال أمامنا طريق طويل.

وهناك خلل في تفسير بعض النصوص الدستورية، وليس جميعها، وقد ذكرت ذلك قبل قليل.

نحن نتداول هذه المسألة باستمرار وندعو إلى معالجة هذا الخلل لكن، للأسف، توجد عقبات دستورية أمام إصلاح هذا الخلل.

ومن أبرز هذه العقبات آلية تعديل الدستور العراقي، التي جعلت منه دستورا جامدا، لأن إجراءات تعديله صعبة جدا، وأعتقد أن الإخوة المتخصصين في القانون يعرفون العقبات التي وضعت في الدستور أمام تعديله.

وأتذكر أنه في عام ٢٠٠٥، رغم أنني لم أكن في موقع المسؤولية آنذاك، كنا نسمع أن الجميع كانوا متخوفين من بعضهم بعضا.

فمثلا، أسمع من بعض السياسيين الشيعة الذين ينتقدون النظام الفيدرالي والنصوص الدستورية، رغم أنهم كانوا من المساهمين في وضع الدستور، أنهم عندما جاؤوا من الخارج كانوا يخشون عودة دكتاتورية صدام حسين.

ولهذا وضعوا نصوصا تضمن لبعض المحافظات إمكانية تشكيل أقاليم في حال نشوء دكتاتورية في بغداد، بحيث يمكن أن يكون هناك إقليم في الجنوب وآخر في الوسط وثالث في الشمال.

لكنهم، كما يقولون، ندموا لاحقا، لأنهم اكتشفوا أن الواقع العراقي مختلف عما تصوروه وهذا مثال واحد على ما حدث.

لكن المشكلة أنهم وضعوا قيودا دستورية على أنفسهم، وأصبحت هذه النصوص تعيق تعديل الدستور عندما تظهر الحاجة إلى ذلك.وهذه هي المشكلة الحقيقية.

وأرجو أن تكون الصورة قد اتضحت.

ثامنا: تفسير المادة ٧٦ من الدستور وآليات تشكيل الحكومة

*** السؤال – أحمد، من إقليم كردستان العراق: سيادة القاضي، تحدثتم عن سوء أو تضارب تفسير بعض مواد الدستور. وأود أن أسألكم عن المادة ٧٦ تحديدا، التي أثارت خلافات وتفسيرات متباينة.**

ما رأيكم في أفضل السبل الدستورية والقانونية لمعالجة هذه المشكلة القائمة حاليا؟

سؤال اخر – رومان زاغروس، من شركة إنسا العراق:شكرا سيادة القاضي على حضوركم ومشاركتكم.

سأحاول اختصار مداخلتي في سؤالين.

أولا، ذكرتم أن العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان يمكن تسويتها من خلال الحوار فقط، وهذا أمر جيد، وهو ما ينبغي أن يكون عليه الحال.

لكن من الواضح أن لدينا حكومة جديدة كل سنة أو بضع سنوات، وفي كل مرة نضطر إلى الجلوس مجددا والتوصل إلى تفاهمات وخلاصات جديدة، ثم لا نرى التزاما فعليا بمخرجات الحوارات السابقة.

فكيف يمكن ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في هذه الحوارات، بدلا من العودة إلى نقطة البداية في كل مرة؟

أما السؤال الثاني، فيتعلق بزميلنا الراحل هشام الهاشمي، الذي اغتيل في السادس من تموز ٢٠٢٠ أمام منزله لقد أدين المشتبه به في القضية، ثم أفرج عنه عام ٢٠٢٣.

وأعلم أن هذا السؤال تكرر في مناسبات عديدة، لكن هل يمكنكم أن تطلعونا على ما جرى، وما تقييمكم لمعالجة هذه القضية؟ وإذا كان الشخص قد أدين، ألا ينبغي أن يبقى في السجن؟

-القاضي فائق زيدان: دعوني أجيب عن السؤال الأخير أولا ،هل المتهم الذي أدين بقتل المرحوم هشام الهاشمي هو الوحيد الذي أفرج عنه بعد صدور الحكم؟

أجيبكم بصفتي قاضيا: لا، فهو واحد من أعداد كبيرة من المتهمين الذين شملتهم الإجراءات القانونية.

فالقانون وضع طرقا للطعن في الأحكام القضائية.

الحكم الذي يصدر من محكمة يذهب إلى محكمة التمييز، فإذا كان صحيحا تصادق عليه محكمة التمييز، وإذا كان خاطئا تنقضه، وقد تقرر الإفراج عن المتهم.

وهناك أعداد كبيرة جدا من المتهمين الذين أدانتهم المحاكم، ثم أفرجت عنهم محكمة التمييز، وهي محكمة الطعن المختصة بموجب القانون، بسبب عدم كفاية الأدلة.

وفي القضية التي تتحدثون عنها، فإن الجهة التحقيقية نفسها التي حققت مع المتهم الذي أفرج عنه من محكمة التمييز، حققت أيضا مع عدد من رجال الأعمال في قضية معروفة خلال تلك الحكومة، وشملت التحقيقات رجال أعمال وغير رجال أعمال، وأفرج عنهم جميعا.

إذن، لم يكن الأمر مقتصرا على الشخص الذي أدين بقتل هشام الهاشمي.

والسبب هو ظهور شكوك بشأن إجراءات التحقيق التي أجرتها اللجنة المختصة مع هؤلاء المتهمين في تلك الفترة، سواء المتهمين في قضايا الفساد آنذاك أو المتهم الذي أدين بقتل المرحوم هشام الهاشمي.

إن التحقيق في القضية لا يزال مستمرا ولم يغلق، لكنه متوقف على جمع الأدلة التي تدين المتهم، وتكون كافية حتى تصادق محكمة التمييز على الحكم.

وقد تقولون إن المتهم مرتبط بميليشيات أو بجهات من هذا القبيل أقول لكم إن لدينا الآن، ولا أبالغ إذا قلت ذلك، مئات من منتسبي الميليشيات المهمة، أو لنقل الأكثر قوة وتأثيرا في الساحة، وهم موجودون في السجون.

ولا نستطيع التصريح بأسمائهم علنا، لكن يمكن أن نزودكم بها في لقاء خاص مع أحد القضاة.

فهناك عناصر من ميليشيات مهمة وخطيرة موجودون حاليا في السجن، بسبب ارتكابهم جرائم، وقد صدرت بحقهم أحكام شديدة من المحاكم، وصادقت محكمة التمييز عليها، لأن الأدلة كانت كافية وواضحة.

وأكرر أن التحقيقات لا تزال مستمرة، وأن القضاء لا يمكن أن يهمل أي جريمة، مهما كانت هوية المجني عليه أو جنسيته.

ومتى ما توصلت الأجهزة التنفيذية إلى أدلة كافية لإدانة المتهمين في هذه الجريمة، فإن القضاء لن يتردد بالتأكيد في إدانة أي شخص آخر تثبت مسؤوليته عنها.

أما بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالمادة ٧٦، وهي مادة معروفة ومهمة، لقد أجبت عن سؤال الأخت بشأن النظام البرلماني، وقلت إننا بحاجة إلى تعديلات دستورية للمواد التي تقبل أكثر من تفسير، والتي تفسرها الجهات المتنافسة على تشكيل الحكومة بصورة مختلفة.

وقد حدث ذلك في أكثر من مناسبة، ولا سيما خلال الحكومات الثلاث الأخيرة، إذ كان كل طرف يفسر هذه المادة بالطريقة التي يعتقد أنها صحيحة.

لكن، في النهاية، توجد محكمة مختصة، هي المحكمة الاتحادية العليا، وهي التي تحدد معنى المادة وتفسيرها الدستوري.

أما إذا سألتموني عن رأيي الشخصي، فأقول إن هذه المادة تحتاج إلى إعادة صياغة بصورة أكثر وضوحا.

وأرى أن تمنح، وفقا لما هو متعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية، حق تشكيل الحكومة للحزب الفائز في الانتخابات، وليس للكتلة التي تتشكل لاحقا داخل مجلس النواب.

إن مبدأ منح الحزب الفائز في الانتخابات حق تشكيل الحكومة ينسجم مع مبادئ التنافس الديمقراطي.

ففي أي سباق، لا بد من وجود جائزة تمنح للفائز لكن إذا منحنا الجائزة للفائز، ثم قلنا له إن عليه أن يشارك الخاسرين فيها، فما قيمة الفوز إذن؟

ولهذا، أعتقد، بحسب رأيي الشخصي، أن صياغة هذه المادة يجب أن يعاد النظر فيها.

وقد يعترض بعض السياسيين على هذا الرأي، ويقولون إنه ليس صحيحا، لأنهم يريدون أن تكون الكتلة التي تتشكل داخل مجلس النواب بعد الانتخابات هي التي تسمي مرشح تشكيل الحكومة.

لكن حتى إذا أخذنا بهذا التفسير، الذي لا أتفق معه، فقد أدى ذلك إلى عرقلة تشكيل الحكومة في أكثر من مناسبة.واضطررنا في أكثر من مرة إلى تجاوز المدد الدستورية المحددة لتشكيل الحكومة.

وفي بعض الحالات، بقي رئيس الجمهورية في منصبه خلافا للمدد الدستورية، بسبب عدم القدرة على تشكيل الحكومة وفقا لهذا المبدأ والتفسير الذي كان معمولا به في حينه، نتيجة الظروف السياسية القائمة.

وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة إعادة النظر في صياغة المادة ٧٦، بما يضمن وضوح آليات تشكيل الحكومة واحترام المدد الدستورية.

مدير الحوار – سايمون فريزر: قبل الاختتام، أن أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي في تشاتام هاوس على تنظيم هذا اليوم الرائع.

كما أشكر الحكومة العراقية على هذا التمثيل المتميز، وجميع الوفود والمشاركين الذين أسهموا في أعمال المؤتمر.

وأشكركم سيادة القاضي فائق زيدان على حضوركم ومشاركتكم وإجاباتكم.



باكيرهان: أربع مراحل لعملية السلام

***المرصد-خاص عن DEM**

القى الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Parti)، تونجر باكيرهان، كلمة في اجتماع الكتلة البرلمانية الأسبوعي للحزب في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ فيما ياتي ابرز ماجاء فيهاحول عملية الحل السلمي:

شهدنا اعتقال عدد كبير من السياسيين الكرد، من بينهم رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني (PSK) بيرام بوزييل، والمسؤول في الحزب حسن داغ تكين، ومحمد جان أزباي من الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK)، والسياسي فؤاد أونن.

إن الدفاع عن حق الكرد في التنظيم والتعبير عن

> لا بد من إحلال القانون والسياسة محل السلاح في عملية السلام

أفكارهم يمثل بالنسبة إلينا موقفا مبدئيا. ومهما كانت طبيعة أفكارهم، ومهما كانت الاختلافات الأيديولوجية والسياسية القائمة بيننا، ينبغي أن يعرف الجميع موقفنا هذا جيدا.

نحن نرفض اعتقال الأوساط السياسية الكردية بسبب أنشطتها السياسية وأفكارها، وندين هذه الممارسات.

ليس من حق أي جهة أن تعمل على تضييق المجال أمام العمل السياسي الديمقراطي.

ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع السياسيين الكرد الذين جرى اعتقالهم، وفي مقدمتهم الرئيس بيرام بوزييل. وسيواصل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب متابعة هذه القضية.

الطريق الصحيح إلى السلام هو التفاوض والقانون

لقد دخل بلدنا أخيرا في خضم قضية ظل يؤجلها مئة عام. وأعني بذلك أننا أصبحنا أخيرا قادرين على مناقشة القضية الكردية، وهي القضية التي ناضل الكرد من أجلها لعقود طويلة، ودفعوا في سبيلها أثمانا باهظة.

إن عملية السلام والمجتمع الديمقراطي تتواصل بإرادة قوية، ونحن نسعى إلى مواصلة هذه العملية.

نحن نفهم هذه العملية باعتبارها مشروعا للحياة المشتركة والمتساوية في القرن الثاني للجمهورية. وتقع المسؤولية الأكبر عن بناء هذه الحياة المشتركة على عاتق المؤسسة السياسية.

وتبدأ المسؤولية الأولى من تحديد الطريق المؤدي إلى السلام بصورة صحيحة. فعندما لا نشخص الأمور بصورة صحيحة، فإن الطاقة التي نبذلها والجهود التي نكرسها تذهب، للأسف، سدى. وهذا ينطبق على جميع القضايا.

وفي هذا السياق، يقول الفيلسوف الفارابي مقولة بالغة الأهمية: «ينبغي أولا معرفة الصواب، فإذا عُرف الصواب أمكن معرفة الخطأ أيضا».

ونحن نقول بدورنا: دعونا نحدد هذه العملية بصورة صحيحة أولا، فإذا أحسنا توصيفها فلن نرتكب الأخطاء، ولن نبدد الآمال التي تشكلت في هذا البلد مرة أخرى.

ولكن ما الطريق الصحيح إلى السلام؟

إن الطريق الصحيح إلى السلام هو التفاوض والقانون. أما الطريق الخاطئ فهو واضح أيضا: المماطلة والتأجيل، وعدم التسامح مع العمل السياسي الديمقراطي، كما شهدنا هذا الصباح.

ينبغي ألا نرتكب هذه الأخطاء.

شهدنا خلال الأيام الماضية سلسلة تصريحات متعاقبة لعدد من كبار مسؤولي قيادة الحركة، وكان آخرها موقف واضح ومحدد للغاية بشأن هذه العملية فقد قالت قيادة الحركة: «إن إرادتنا في الحل كاملة، وإذا وفرت الحكومة البيئة القانونية اللازمة، فستكون المشكلة قد حُلت».

لقد تلقينا هذه التصريحات بارتياح، ونود التأكيد مجددا أن ما ورد فيها من شأنه أن يفتح الطريق أمام السلام ويسهل المضي في هذه العملية.

أعلم أنكم تتساءلون: أين وصلت هذه العملية؟ وما حجم المسافة التي قطعناها؟ وكم بقي أمامنا؟ وهل الطريق الذي ينتظرنا طويل؟دعوني أجيبكم بصراحة ووضوح:

تتكون هذه العملية من أربع مراحل:

المرحلة الأولى كانت إسكات السلاح ووقف الاشتباكات. وقد سكتت الأسلحة وانتهت المواجهات. والحمد لله، لم نفقد أي شاب في الاشتباكات منذ عامين.

وبذلك تحققت هذه المرحلة.

أما المرحلة الثانية، فكانت إقامة أرضية للحوار والتفاوض. واليوم أصبحنا قادرين على الحديث واللقاء، رغم جميع الظروف السلبية والعقبات القائمة. وهكذا، فقد تأسست أرضية الحوار والتفاوض.

والمرحلة الثالثة تتمثل في وضع الإطار القانوني والسياسي. وفي هذا المجال، شُكلت لجنة في البرلمان، كما أُقر قانون، رغم ما يشوبه من نواقص. وينبغي الاعتراف بوجود تقدم، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب.

أما المرحلة الرابعة، فتتمثل في فتح الطريق أمام العمل السياسي الديمقراطي، وضمان الحقوق والحريات الأساسية.

وهذه هي المهمة الأساسية التي تنتظرنا الآن.

بمعنى أننا تجاوزنا المرحلتين الأولى والثانية، وأصبحنا الآن في المرحلة الثالثة، وعلى أعتاب المرحلة الرابعة.

ومع انتقال السيد عبد الله أوجلان إلى مكان إقامته الجديد، طرأ تغيير على ظروف عمله. وأود أن أعلن ذلك بوضوح من هذا المنبر. كما جرى تعزيز أمانته الخاصة لكي يتمكن من العمل بصورة أسرع وأكثر فاعلية. وهذه المعلومة نعلنها للمرة الأولى.

لقد أكدنا مرارا أن المطلوب في عملية السلام هو إحلال القانون والسياسة محل السلاح.

فالسلام يكتسب أرضية أكثر رسوخا كلما جرى تطبيع المناخ السياسي.

أما الممارسات التي نشهدها اليوم، من فرض الوصاية الإدارية والاعتقالات وإسكات وسائل الإعلام، فلا تسهم في إنجاح هذه العملية، بل تلحق الضرر بها.

ولهذا نقول إن على البرلمان، قبل كل شيء، أن يُظهر إرادة حقيقية، وأن يكرس جهوده البرلمانية من أجل السلام. فلا توجد قضية أو أولوية تستحق أن تتقدم على السلام.

ينبغي أن يُذكر هذا البرلمان باعتباره المؤسسة التي

> **رفض اعتقال الأوساط السياسية الكردية بسبب آرائها وأفكارها**

حلت مشكلة عمرها مئة عام، لا باعتباره المؤسسة التي أحالت هذه المشكلة إلى الأجيال القادمة.

لقد عبرنا عن انتظارنا لهذه الإرادة من البرلمان أمام رئيسه السيد نعمان قورتولموش، الذي زارنا الأسبوع الماضي.

إن نجاح عملية السلام يرتبط بصورة مباشرة بتوسيع أرضية الديمقراطية.

وقد أوضحنا له بالتفصيل ضرورة تطبيق القانون الإطـاري، وتشكيل لجنة المتابعة في أقرب وقت ممكن.

ولا ينبغي أن تكون هذه اللجنة مجرد هيئة تراقب سير العملية، بل يتعين عليها أن تلتقي الأطراف المعنية، وتطلع الرأي العام على التطورات، وتضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني، وأن تسهم في بناء السلام المجتمعي.

إن ذلك يكتسب أهمية حيوية بالنسبة إلى تقدم العملية.

وقد أبدى السيد قورتولموش موقفا إيجابيا إزاء مقترحاتنا وانتقاداتنا. ونتوقع أن يتم تشكيل لجنة المتابعة وتبدأ أعمالها خلال الأيام المقبلة.

ثقوا تماما أنه إذا جرى تنفيذ الخطوات التي ذكرتها قبل قليل، فإن ما يبدو صعبا سيصبح سهلا، وما يبدو بعيدا سيغدو قريبا.

إن عملنا في هذه العملية خالص، ونيتنا صادقة. وأسأل الله أن ييسر طريق ويفتح آفاق كل من يريد السلام ويبذل جهدا من أجله.



«استراتيجية المطر».. بهتشلي يعلن 7 محاور لحل أزمات تركيا

قناة «TV-100»/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أعلن رئيس حزب الحركة القومية التركي، دولت بهتشلي، عن خريطة طريق شاملة تحت اسم "استراتيجية المطر"، تلخص رؤية الحزب لحل أزمات البلاد عبر ٧ محاور أساسية.

وخلال تصريحات صحفية أدلى بها للإعلامية باشاك شينغول عبر قناة TV١٠٠، أكد بهتشلي مجدداً على صياغته السياسية القائلة: "أردوغان للسلطة التنفيذية، وحزب الحركة القومية للسلطة التشريعية؛ تحالف الشعب في تركيا، والقرن التركي في العالم".

ولخص بهتشلي المشكلات التي تواجه البلاد في سبعة محاور أساسية، ويطرح مقترحاته للحل ضمن خارطة طريق أطلق عليها اسم «استراتيجية المطر».

وقال بهتشلي: «يجب أن يكون أردوغان في السلطة التنفيذية، وحزب الحركة القومية في السلطة التشريعية، وتحالف الشعب في تركيا، والعصر التركي في العالم». وفيما يلي أبرز ما جاء في تصريحاته اللافتة...

وشدد بهتشلي على أهمية وجود سلطة تشريعية قوية، مؤكدا مجددا أن حزب الحركة القومية يمثل آلية التوازن

والرقابة داخل التحالف الحاكم.

وأضاف: «في الوقت الذي تتحول فيه جغرافيتنا إلى حلقة من النار، فإن الإرادة الوحيدة القادرة على منع الفوضى والتردد والأزمات في إدارة الدولة هي إرادة حزب الحركة القومية. ولهذا السبب، فإننا ندعم حتى النهاية بقاء رجب طيب أردوغان على رأس السلطة التنفيذية، تلك الإرادة التي تتسم بالحزم والثبات ولا تقدم تنازلات في السياسة الخارجية».

واستهل بهتشلي حديثه مع باشاك شنغول بالقول:

«كما يسير عقرب الدقائق وعقرب الساعات معا، تسير المشكلات والحلول جنبا إلى جنب، ويؤثر بعضها في بعض. ومن المؤكد أن لكل دولة، عند النظر إلى واقعها الإنساني والاجتماعي، مشكلات متعددة، ولكل أمة أعباء ورثتها عن تاريخها.

إن ما يمنح العمل السياسي أساسه الشرعي هو معالجة هذه المشكلات، والعمل على تخفيف تلك الأعباء من دون تحويلها إلى خلافات ونزاعات اجتماعية، والوصول إلى الحلول في ضوء المعرفة والحكمة.

لقد حددنا المشكلات في سبعة محاور، هي:

التعليم والتوظيف، والفقر، والفساد، والعدالة، والطبقة الوسطى، والإعلام والمسؤولية، وتركيا خالية من الإرهاب. وينبغي التوصل إلى حلول لهذه المشكلات قبل موعد الانتخابات».

وفي معرض تقييمه لملف الفقر، قال بهتشلي:

«على الرغم من المكاسب العديدة التي حققتها الدولة والأمة خلال السنوات العشرين الماضية، فإننا نواجه اليوم فقرا ناجما عن الاختلالات الاقتصادية وعوامل ومتغيرات متعددة.

إن هذا الفقر، الذي تشعر به جميع شرائح المجتمع، يؤدي إلى تفاوتات عميقة، ويخلق حالة من القلق الاجتماعي الخطير. كما أن حالة القلق التي تعيشها الأمة تضعف شعورها بالانتماء إلى منظومتها الموروثة من القيم والتقاليد، وتفضي إلى حالة عميقة من التعاسة».

فائدتان أساسيتان للعدالة

وتناول بهتشلي، في المحور الثاني من المشكلات السبعة، مفهوم العدالة، مؤكدا أهميتها في تنظيم الحياة الاجتماعية، وقال في هذا الصدد:

«على الرغم من أن النظام الاجتماعي يتشكل ويتطور بصورة طبيعية في الحياة المجتمعية، فإن القانون يُعد منظومة من القواعد التي تعزز هذا النظام الطبيعي، ويُنظر إليه بوصفه نسقا من المعايير التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم ومع المجتمع.

وفي هذا السياق، يوفر النظام القانوني فوائد عديدة في دعم النظام الاجتماعي، إلا أن هذه الفوائد تتجسد أساسا في وظيفتين رئيسيتين:

أ- دعم الأفعال الإيجابية وضمان حمايتها.

ب- منع الأفعال التي تُعد سلبية وضارة بالحياة الاجتماعية.

وفي حال غياب هاتين الوظيفتين، يشعر المجتمع بانعدام الأمن والقلق وفقدان الأمل، وهو ما يشكل مشكلة اجتماعية خطيرة».

«فضيحة الصندوق، وقضية أهباب، والفساد في البلديات»

وكان الفساد أحد الملفات الأخرى التي تطرق إليها بهتشلي، حيث قدم تقييمه على النحو الآتي:

«الفساد مشكلة متعددة الأبعاد يمكن أن تظهر في أي مجتمع؛ فهو ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو أيضا مشكلة أخلاقية وسياسية وقانونية. ويُعد، إلى جانب هدر الموارد، مصدرا أساسيا للغضب الاجتماعي والانحطاط الأخلاقي.

إن الناس يفقدون تدريجيا، وبصورة متزايدة، مشاعر الإيمان والثقة بالأشخاص والمؤسسات، ولا سيما بسبب قضايا الفساد التي شهدتها البلديات وفضيحة الصندوق. وقد ترسخت قناعة عامة بضرورة عدم استغلال الثقة إلى هذا الحد.

إن فضيحة الصندوق، وقضية أهباب، وحالات الفساد في البلديات، وغيرها من الأحداث الكثيرة التي شهدها المجال السياسي، تؤدي إلى فقدان الثقة وتُضعف ثقة المجتمع بالمؤسسة السياسية.

وعلى وجه الخصوص، فإن بدء المجتمع بالاغتراب عن تاريخه وثقافته ومنظومة قيمه وتقاليده ودولته، يمثل مؤشرا واضحا على أن العديد من المؤسسات قد بدأت تفقد وظائفها.

وفي ظل هذا المستوى من الاغتراب، تكتسب مراجعة منظومة القيم الأساسية والنظام التعليمي وإعادة تفعيلهما أهمية خاصة، إلى جانب ضرورة متابعة عمليات الدعاية السلبية الجارية بدقة والعمل على منعها.

إن غياب الرقابة وانعدام الجدية من بين الأسباب الأساسية التي تقف وراء حالة التدهور الأخلاقي والاغتراب».

«لا يمكن تحقيق التقدم بالابتعاد عن قيمنا الوطنية الأصيلة»

وكان التعليم والتوظيف أحد المحاور السبعة التي تناولها رئيس حزب الحركة القومية التركي دولت بهتشلي في تقييمه للمشكلات التي تواجه البلاد.

وجاءت تقييمات بهتشلي في هذا المحور على النحو الآتي:

«إن التغيرات المتسارعة التي نشهدها اليوم، وما ينجم عنها من عجز عن نقل منظومة القيم إلى الأجيال المتعاقبة، وعدم القدرة على تشكيل أنماط ثقافية متماسكة، فضلا عن فقدان الأنماط القائمة، قد أفرزت فراغات في المعنى.

فالتعليم، من جهة، هو عملية إعداد الكوادر المؤهلة التي تحتاج إليها الدولة، ومن جهة أخرى، هو مسار لاكتساب الثقافة والفنون والقيم والمواقف وتحويلها إلى سلوك، فضلا عن بناء عالم متكامل من المعاني. غير أن التعليم يشكل في الوقت نفسه إحدى أهم المحطات المفصلية في عملية التوظيف.

وهذه الحقيقة تفرض إدارة خطط التعليم والشباب والتوظيف من خلال رؤية تكاملية، يكمل بعضها بعضا.

إن الشباب هم مستقبل الأمة، واستمرار الدولة وبقاؤها مرهونان بقدرتها على إعداد شبابها وفقا لقيمهم ومواقفهم وتطلعاتهم، وبما يتناسب مع احتياجات الدولة.

وإذا أردنا إعادة النهوض بحضارتنا، فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا بالاستناد إلى عالمنا الفكري وثقافتنا. ويتعين على

شبابنا، في الوقت الذي يتكيفون فيه مع التحولات التي يشهدها العالم الحديث، أن يحافظوا على ارتباطهم بجذورهم وتقاليدهم، وأن يولوا اهتماما لصون قيمهم الروحية. فلا يمكننا تحقيق التقدم من خلال الابتعاد عن قيمنا الوطنية».

الطبقة الوسطى

كما أدلى بهتشلي بتصريحات لافتة بشأن الطبقة الوسطى، قائلا:

«عند النظر إلى المجتمع بصورة عامة، نجد أن هناك مشكلات ناجمة عن نموذج إعادة توزيع الثروة الاقتصادية، وأن الطبقة الوسطى تتأثر بها بدرجة كبيرة.

إن الاعتقاد بتشكل بيئة تسودها تفاوتات عميقة ومظالم ناجمة عن غياب العدالة، يؤدي إلى انعدام تكافؤ الفرص، ويصبح أحد أسباب الركود الاقتصادي.وتشعر الطبقة الوسطى بأنها مستنزفة، وتعتقد أن رأس المال يتركز في أيدي فئة ضيقة للغاية.

إن فقدان المجتمع قدرته على الحلم بالمستقبل، وتراجع تطلعاته وآماله، يتزامنان بصورة متوازية مع تآكل الطبقة الوسطى».

الإعلام والمسؤولية

وتناول بهتشلي محورا آخر ضمن المشكلات السبعة، تحت عنوان «الإعلام والمسؤولية»، وتابع حديثه قائلا:

«في جمهورية تركيا اليوم، باتت التصورات والانطباعات تتقدم على الحقائق. ويبرز الإعلام، بصورة عامة، بوصفه أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل هذه التصورات.

ومن الواضح أن مفهوم حرية الصحافة يُستخدم في إدارة حملات دعائية ضد الأمة والدولة. كما أن التوازن بين حرية الصحافة والمسؤولية الأخلاقية والقانونية قد اختل.

وعلى وجه الخصوص، يجري تطبيع العنف والانحلال الأخلاقي من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والبرامج الإخبارية، فيما تؤدي المضامين الإخبارية إلى إبعاد المجتمع عن الواقع.

وبهذه الطريقة، يجري إضعاف الروابط التي تصل الإنسان بما هو قيّم ومهم ومقدس، كما تصبح الحدود الفاصلة بين الطبيعي وغير الطبيعي، وبين الحقيقي والافتراضي، غير واضحة.

وفي هذا السياق، يُرفض كل تدخل بالاستناد إلى عبارات ومفاهيم من قبيل حرية الصحافة. غير أن الحرية، في واقع الأمر، مقيدة بالمسؤولية».

«قضية تركيا الخالية من الإرهاب هي قضية استراتيجية للدولة»

وفيما يتعلق بمسار «تركيا الخالية من الإرهاب»، الذي انطلق بمبادرة من دعوته، قال بهتشلي:

إن «تركيا الخالية من الإرهاب» تمثل مسؤولية تاريخية جرى تحملها من أجل ضمان الطمأنينة والرفاه للأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، فإن هذا المسار يشكل ضمانة لبناء المستقبل، من خلال إعطاء الأولوية للعقل المشترك والتوافق المجتمعي، واتخاذ خطوات صادقة ومخلصة، بعيداً عن الإملاءات الخارجية، بما يعزز أواصر الأخوة الممتدة لألف عام.

ويهدف مشروع «تركيا الخالية من الإرهاب» إلى إبقاء عناصر الاختلاف، التي تراها القوى العالمية أدواتها الأكثر فاعلية، ضمن الجبهة الداخلية، وتحويلها إلى جزء من تجربتنا التاريخية والثقافية وحكايتنا المشتركة، وانتزاع الأدوات التي تستخدمها القوى العالمية لزعزعة استقرار تركيا، ونقل الأخوة الممتدة لألف عام إلى الألفية المقبلة.

إن «تركيا الخالية من الإرهاب» تعبر عن إرادة إنهاء مشكلة الإرهاب التي تواجهها تركيا منذ أكثر من أربعين عاماً، وإزالة الأضرار والدمار الذي ألحقه الإرهاب بحياة الإنسان والمجتمع والاقتصاد والدولة، وتحرير المستقبل من ظلال الإرهاب. ومن هذا المنظور، فإن القضية لا تقتصر على كونها ملفاً أمنياً فحسب، بل هي قضية استراتيجية للدولة تمس مستقبل تركيا.

مقترح لحل المشكلات عبر استراتيجية المطر

وبعد أن قدم بهتشلي تقييماته بشأن المشكلات، تطرق إلى مقترح «استراتيجية المطر» الذي أثار الكثير من النقاش. وعرّف بهتشلي مفهوم استراتيجية المطر، الذي قال إنه من شأنه أن يوفر حلولاً للمشكلات، موضحاً:

إن النظام العالمي ومنظومة المعاني اللذين تشكلا مع العصر الحديث يمران بأزمات عميقة. فالتفاوتات الاقتصادية الحادة، والتحولات في مسارات تدفقات رؤوس الأموال، والتوازنات الجيوسياسية، كلها عوامل تفضي إلى تشكل معادلة جديدة للعالم والمنطقة. وفي ظل هذا الواقع الجديد، الذي ترسم الحروب والصراعات والأزمات الاقتصادية معالمه، يتعين على تركيا أن تحدد موقعها بصورة سليمة ومدروسة.

إن إقامة نظام، وبناء عالم صالح للعيش، وإنتاج قيم تخدم المصالح المشتركة للبشرية، فضيلة لا تتوافر إلا لدى الأمم التي استطاعت تحقيق ذلك في تاريخها. ولا يمكن إنكار حقيقة أن الشعب التركي نجح في تحقيق ذلك مرات عديدة عبر التاريخ.

وفي هذه المرحلة التي بلغناها، تهيأت الظروف أمامنا لبناء عالم ناطق باللغة التركية. وإذا كنا نريد نظاماً جديداً، وهو ما ينبغي أن نريده، فإننا ملزمون بأن نكون حاضرين عند إقامة النظام العالمي الجديد، ورسم حدوده، ووضع قواعده.

ولهذا تحديداً، فإن بناء عالم ناطق باللغة التركية يستلزم إعادة التفكير في الاقتصاد السياسي، كما يفرض ضرورة إرساء مؤسسات عسكرية وصناعات دفاعية راسخة وقادرة على الصمود ومواجهة التحديات.

إن جعل تركيا دولة قوية يقتضي تنفيذ جميع الإصلاحات الإدارية والقانونية والسياسية والثقافية، وترسيخ حقوق الإنسان وحرياته بصورة كاملة، وضمان رفاه الشعب وطمأنينته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحويل ثقلنا النوعي ومكانتنا الخاصة إلى وزن سياسي مؤثر، وترجمة سياساتنا إلى واقع عملي ملموس.

وتطرق بهتشلي إلى ضرورة تعزيز تمثيل حزب الحركة القومية (MHP) في البرلمان، قائلاً:«في السلطة التنفيذية أردوغان، وفي السلطة التشريعية حزب الحركة القومية، وفي تركيا تحالف الجمهور، وفي العالم العصر التركي». وفي هذه المرحلة الحرجة التي يشهد فيها العالم أزمات وصراعات على النفوذ والقوة على المستوى الدولي، وضعنا «استراتيجية المطر» بهدف تجاوز المشكلات البنيوية التي تواجه بلادنا، وإرساء نظام دائم للرفاه.

فالمطر، في مختلف منظومات المعتقدات والتعاليم التقليدية والثقافية، يرمز إلى التطهر والتنقية والانتعاش والتجدد والوفرة والبركة، وقد ارتبط رمزياً بالرحمة، بوصفها صفة منسوبة إلى الرحمن.



إعلان رؤساء امريكا وروسيا والصين نحو السلام

اجتمع دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية، وشي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في شينزن في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦. وأعرب رئيسا الولايات المتحدة وروسيا عن تقديرهما للصين لاستضافتها هذه القمة الثلاثية التاريخية. وأجرى القادة الثلاثة تبادلا معمقا لوجهات النظر بشأن الوضع الدولي الراهن، وأكدوا التزامهم بالحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

١. بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي، التزمت الولايات المتحدة وروسيا والصين بإصلاح الأمم المتحدة بما يمكنها من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للتحديات العالمية، والوفاء برسالتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

٢. تعتزم الدول الثلاث زيادة إنتاج وتوريد المنتجات النفطية المكررة بما يعود بالنفع على جميع الدول. كما جددت التأكيد على أهمية استقرار تدفقات الطاقة.

٣. أقر القادة الثلاثة بأن مبدأ موافقة الدول واحترام الحصانات الممنوحة للمسؤولين الحكوميين يمثلان أهمية قصوى، واتفقوا على أن المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات المماثلة يجب ألا تسيء استخدام ولايتها القضائية.

٤. جدد القادة الثلاثة التأكيد على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب ألا تخاض أبدا. كما ستجري الدول الثلاث حوارا بشأن الحد من المخاطر النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

البيت الأبيض

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦



إعلان قادة APEC لعام 2026 :

بناء مجتمع آسيا والمحيط الهادئ من أجل الازدهار المشترك

***الترجمة: المرصد-خاص**

١. نحن، قادة الاقتصادات الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، اجتمعنا في مدينة شنجن الصينية يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦. وبعد عقود على تأسيس المنتدى، أسهمت جهودنا المتواصلة في جعل منطقتنا محركا رئيسيا للنمو العالمي، ونموذجا رائدا للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

وانطلاقا من شعار «بناء مجتمع آسيا والمحيط الهادئ من أجل الازدهار المشترك»، واصلنا البناء على أعمالنا طوال العام، مسترشدين بأولويات الصين لرئاسة المنتدى لعام ٢٠٢٦، والمتمثلة في «الانفتاح والابتكار والتعاون»، وعملنا على دفع أهدافنا المشتركة نحو إقامة مجتمع آسيوي-محيطي منفتح وديناميكي وقادر على الصمود وينعم بالسلام، وذلك في إطار رؤية بوتراجايا ٢٠٤٠.

٢. يشهد العالم اليوم تغيرات متسارعة، تترافق مع ظهور فرص جديدة وتحديات معقدة. وتسهم الإنجازات التكنولوجية في تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود والحيوية في منطقتنا. ونسعى إلى العمل معا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز الإنتاجية والديناميكية الاقتصادية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي بما يعود بالنفع على جميع شعوبنا.

٣.كان منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في طليعة جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي منذ

فترة طويلة، ولا يزال دوره الراسخ يحتفظ بأهميته في السياق الاقتصادي الراهن.

ونجدد التزامنا بالمنتدى بوصفه المنصة الرئيسية للتعاون الاقتصادي الإقليمي، مسترشدين بمبادئه القائمة على الطوعية وعدم الإلزام وبناء التوافق، كما نؤكد التزامنا بجعل المنتدى أكثر حداثة وكفاءة وفاعلية، ومنصة حاضنة للأفكار والمبادرات.

التجارة والاستثمار

٤. نؤكد أهمية دعم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة التجارة والاستثمار في منطقتنا. ونجدد التزاماتنا بتعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي، من أجل بناء اقتصادات قوية وقادرة على الصمود، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار لمنطقتنا.

٥. سنواصل دفع التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفق نهج يستند إلى آليات السوق، بما في ذلك مواصلة العمل على أجندة منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ (FTAAP).

ونقر بالدور المهم الذي تؤديه هذه الأجندة في تعزيز قدرة الاقتصادات على المشاركة في المبادرات الإقليمية الشاملة، التي تستند إلى معايير عالية.

٦. نقر بالدور المهم للتحول الرقمي بوصفه محركا للابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة، وبإسهامه في تيسير التجارة.

وفي هذا السياق، نرحب بإطار التعاون الخاص برقمنة التجارة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٠، ليكون دليلا يوجه جهودنا نحو توفير بيئة سياسية داعمة، وتعزيز تبادل السياسات، وتشجيع استخدام التقنيات الرقمية في رقمنة التجارة.

وسنواصل تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز التجارة غير الورقية والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود. كما نؤكد التزامنا بالاستفادة من إمكانات التقنيات الناشئة في مجال التجارة.

٧. وإذ نقر بمساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وبالدور المتنامي للخدمات المقدمة رقميا، فإننا سنواصل تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات المنتدى في هذا القطاع.

ونشير إلى تأثير التحديات البيئية والتحديات ذات الصلة، ونشجع اقتصادات المنتدى على دراسة الكيفية التي يمكن من خلالها لبناء القدرات وتبادل الخبرات أن يساهما في تحقيق أهدافها البيئية والتجارية.

كما نقر بالآثار الإيجابية لعمل المنتدى السابق والمتواصل في تعزيز التعاون لتطوير نماذج أعمال قادرة على الصمود.

ونقر كذلك بالمساهمة الإيجابية للصناعات الثقافية والإبداعية في النمو الاقتصادي، ونؤكد أهمية توفير حماية قوية للملكية الفكرية. ونلتزم بتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، ومواصلة الجهود الرامية إلى معالجة التحديات التي تواجه المبتكرين والمبدعين وغيرهم من أصحاب الحقوق.

الترابط والاتصال

٨. نؤكد أن الترابط والاتصال أسهما في دعم النمو الاقتصادي، من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، بما في ذلك عبر روابط النقل الآمنة والقادرة على الصمود.

ونقدر الجهود التي بذلها المنتدى لتعزيز الترابط الإقليمي خلال العقد الماضي. واستنادا إلى هذا التقدم، نؤيد مخطط الترابط والاتصال لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي نشجع من خلاله الاقتصادات على

مواصلة جهودها من أجل تحقيق منطقة آسيوية-محيطية مترابطة ومتكاملة بصورة سلسة وشاملة، عبر تعزيز الركائز الثلاث: الترابط المادي، والمؤسسي، والترابط بين الشعوب.

وسنواصل تعزيز الترابط بما يحقق فوائد ملموسة للجميع، كما سنعمل على تعزيز التعاون في تطوير البنى التحتية ذات الجودة والاستثمار فيها. ونشدد أيضا على أهمية الاستثمار المسبق في الحد من مخاطر الكوارث.

٩. في مواجهة تحديات سلاسل الإمداد التي تؤثر في منطقتنا، نجدد التزامنا بالحفاظ على سلاسل إمداد مرنة، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

ونقر بأن من مصلحتنا المشتركة أن تبقى منطقتنا مترابطة، وأن تظل الممرات التجارية مفتوحة لتسهيل تدفق التجارة، بما في ذلك إمدادات الطاقة والسلع الأساسية الأخرى.

ونؤكد عزمنا على العمل معا، ومع شركائنا التجاريين الآخرين، لضمان استمرار تدفق التجارة، ومواصلة البنى التحتية الحيوية دعم كفاءة سلاسل الإمداد العالمية وسلامتها.

وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ومعالجة نقاط الاختناق، والاستفادة من المنصات القائمة في المنتدى لدفع الترابط بين سلاسل الإمداد وتيسير التجارة.

ونرحب بالمراجعة النهائية للمرحلة الثالثة من خطة عمل إطار ترابط سلاسل الإمداد للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، كما نقر بأهمية الشفافية في التدابير التي قد تؤثر في التجارة أو تتسبب في اضطراب سلاسل الإمداد.

١٠. سنواصل التعاون لتعزيز الابتكار ودعم مرونة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع النقل.

كما سنواصل تشجيع الممارسات التنظيمية الجيدة، وتعزيز التعاون بشأن المعايير وإجراءات تقييم المطابقة، والسعي إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال.

وسنعمل أيضا على تعزيز التبادل العملي للخبرات في مجالات رقمنة التجارة، وسلاسل الإمداد، وتيسير التجارة، وتطوير رقمنة الإجراءات الجمركية والإجراءات المرتبطة بالتجارة.

ونشجع تنقل رجال الأعمال من خلال بطاقة سفر رجال الأعمال التابعة للمنتدى، ونرحب بجهود الاقتصادات الرامية إلى تيسير السياحة، وتعزيز التعليم وتنمية المهارات والتبادل الثقافي.

الابتكار

١١. نقر بأن التكنولوجيا والابتكار يعيدان تشكيل اقتصاداتنا بصورة عميقة، ويسهمان بسرعة في دفع النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وسنعمل على توظيف التقدم التكنولوجي لتحقيق نمو قائم على الابتكار والإنتاجية، وتحسين نوعية الحياة، وتعزيز الازدهار والفرص لجميع شعوبنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل بناء منظومة ابتكار تنافسية ومرنة وآمنة. كما نشجع التبادل الطوعي للممارسات الجيدة دعما لنمو منظومات الابتكار المحلية.

١٢. نجدد التزامنا بتنمية الاقتصاد الرقمي وتقاسم فوائد التحول الرقمي مع جميع شعوبنا.

ونشجع الاقتصادات على تعزيز الترابط الرقمي، وسد الفجوات الرقمية بين مختلف فئات المجتمع، وبين المناطق الحضرية والريفية، وتطوير بنى تحتية رقمية متاحة وقادرة على الصمود، ودعم التحول الرقمي من أجل النمو الاقتصادي، وتعزيز الثقافة والمهارات الرقمية، وتشجيع تطوير المنصات الرقمية.

كما نشجع الاقتصادات على معالجة المخاطر المحتملة، مثل خروقات البيانات والاحتيال عبر الإنترنت، والاستخدام

المتعمد للتقنيات الرقمية والناشئة لأغراض ضارة، بما يسهم في تعزيز البيئة الرقمية وتطويرها.

ونقر بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية في تطوير التقنيات الرقمية والناشئة، كما نؤكد الدور الحيوي للبيانات في دفع التحول الرقمي.

وسنواصل تعاوننا لتسهيل تدفق البيانات عبر الحدود، وتعزيز ثقة الشركات والمستهلكين في المعاملات الرقمية، وضمان حماية البيانات والخصوصية.

١٣. نؤكد أن التقنيات الرقمية والناشئة توفر فرصا تحولية لتعزيز الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية والمرونة والنمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ونشيد بجهود المنتدى الرامية إلى تطوير المناقشات بشأن التقنيات الرقمية والناشئة، بما في ذلك مبادرة الذكاء الاصطناعي لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

كما نؤيد بيان المنتدى بشأن تسخير التقنيات الرقمية والناشئة من أجل التوظيف والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لمواصلة هذا العمل المهم.

وسندعم الابتكار الذي يضع الإنسان في صميم اهتماماته، والنهج المسؤول، واعتماد التقنيات الرقمية والناشئة في مختلف قطاعات الاقتصاد، بما يعود بالنفع على جميع شعوبنا.

وندعم توظيف التحول الرقمي والتقنيات الناشئة في القطاعات الرئيسية، وتسخيرها لتحسين تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، وتهيئة بيئة ملائمة للأعمال، وتشجيع النهج القائمة على آليات السوق والابتكار، وتمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الأدوات الرقمية المتاحة.

وسنواصل الاستثمار في البنى التحتية المرتبطة بالتقنيات الرقمية والناشئة، وتعزيز استخدام البيانات بوصفها محركا للابتكار.

النمو الاقتصادي

١٤. نقر بأن التمكين الاقتصادي للجميع يمثل وسيلة مهمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار، وتوسيع المشاركة في النشاط الاقتصادي.

ونشدد على أهمية إعداد القوى العاملة لمتطلبات مستقبل العمل، من أجل الاستفادة من مزايا التقدم التكنولوجي والاستجابة للتحولات الديموغرافية، بما يتماشى مع الإطار التعاوني لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ بشأن التغيرات الديموغرافية.

ونجدد التزامنا بتحديث تنمية الموارد البشرية من خلال تشجيع توفير فرص عمل عالية الجودة وكاملة ومنتجة ولائقة، وتعزيز التعلم مدى الحياة والتدريب المهني وإعادة تأهيل المهارات وتطويرها، وحماية حقوق العمال، ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز معايير العمل الدولية في عالم العمل المتغير، وتحسين أنظمة الضمان الاجتماعي حسب الاقتضاء.

١٥. نؤكد أهمية وجود أطر موثوقة ومرنة للسياسات المالية والنقدية والمالية العامة، من أجل إدارة الصدمات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي.

ونشير إلى استمرار الاختلالات في التوازنات الاقتصادية العالمية، وما تخلقه من مخاطر على النمو والاستقرار.

ونقر بأن إعادة التوازن الاقتصادي العالمي تصب في مصلحتنا المشتركة، ونتفق على تعزيز التواصل والتعاون في هذا المجال.

كما نشجع السياسات المالية العامة على دعم الأسر وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتكافؤ الفرص والثقافة

المالية للجميع، مع الإقرار بأهمية الثقافة المالية في تحقيق الصحة والرفاه الماليين.

١٦. نسعى إلى تعزيز الأمن الشامل في جميع قطاعات الطاقة وتقنياتها، والعمل معا على مواجهة تحديات أمن الطاقة، بما يضمن الوصول المستمر والموثوق والميسور التكلفة إلى الطاقة، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

ونشجع تعزيز أمن الطاقة من خلال التعاون في مجال مرونة سلاسل الإمداد، وتأمين الربط بين البنى التحتية العابرة للحدود، وتقييم المخاطر.

ونقر بفوائد الإسراع في إعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية للطاقة، مثل محطات توليد الكهرباء وشبكات الطاقة وكابلات الكهرباء البحرية وخطوط الأنابيب. كما نشجع تبادل خبرات الاقتصادات في مجالات آليات السوق، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وإدارة الاحتياطيات الاستراتيجية.

ونؤكد أهمية ضمان تدفق الطاقة بصورة آمنة ومنتظمة، وتعزيز التعاون على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها، بما في ذلك التعاون المتبادل المنفعة بين المنتجين والمستهلكين، فضلا عن تعزيز التعاون في مجال الطاقة على مستوى المنطقة.

وسنعمل على تعزيز الوصول الشامل إلى طاقة عالية الجودة، تتسم بالأمان والموثوقية والوفرة والمرونة والأسعار المعقولة، بما في ذلك المناطق النائية والريفية.

ونشجع تعميق التعاون الطوعي لتحقيق التكامل المتبادل بين التقنيات الرقمية والناشئة وقطاع الطاقة، من خلال دعم توفير طاقة موثوقة ومرنة وميسورة التكلفة لتطوير التقنيات الرقمية والناشئة، وفي الوقت نفسه تسخير هذه التقنيات لتعزيز أنظمة الطاقة بما يحقق الفوائد للجميع.

ونقر بأن مصادر الطاقة التقليدية، وكذلك مصادر وتقنيات الطاقة الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، تشكل أساسا لأمن الطاقة وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، وأن لكل اقتصاد الحق في اختيار مزيج مصادر الطاقة بما يتوافق مع أولوياته المحلية.

١٧. سنعمل على تعزيز أنظمة زراعية وغذائية منفتحة وعادلة وشفافة ومنتجة ومرنة ومبتكرة، بما يحقق المنفعة للجميع.

وسنعزز الشراكة في مجال السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، ونرفع الإنتاجية والكفاءة الزراعية، ونعزز قدرة الأنظمة الغذائية وسلاسل الإمداد الإقليمية على الصمود، بما في ذلك من خلال الابتكار والرقمنة.

كما سندعم تحول الأنظمة الزراعية والغذائية، وتعزيز سلامة الغذاء والتغذية للجميع، ومنع فقدان الأغذية وهدرها والحد منهما.

وندعم الزراعة القائمة على العلوم والأدلة والمدعومة بالتكنولوجيا، بما في ذلك الاستفادة من أدوات مثل التقنيات الرقمية والناشئة والتطورات في التكنولوجيا الحيوية الزراعية.

ونجدد التزامنا بتعزيز الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية.

١٨. نقر بالقيم والمساهمات المتعددة التي توفرها الغابات للنمو الاقتصادي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرة المجتمعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصمود والازدهار.

وندعم التعاون لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني والتجارة المرتبطة به، مع تشجيع المنتجات الحرجية المستخرجة بصورة قانونية، والإدارة المستدامة للغابات، ووقف فقدان الغابات وتدهورها وعكس مسارهما.

كما سنتعاون على تعزيز قدرة المجتمعات البحرية والساحلية على الصمود، وتشجيع الحفاظ على موارد المحيطات

وإدارتها، بما في ذلك مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة التحدي المتزايد المتمثل في النفايات البحرية، مع الاستفادة من الأساليب القائمة على العلوم والتكنولوجيا.

١٩. نلتزم بتهيئة بيئة أعمال داعمة لنمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال توفير الفرص التي تمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية والابتكارية.

وسنعمل على توسيع فرص حصول هذه المشروعات على رأس المال والأصول والتدريب على المهارات والأدوات الرقمية، ودعم مشاركتها في سلاسل القيمة، وتشجيع الاقتصادات على مواصلة تقديم الدعم اللازم لبناء قدراتها.

كما نشجع تطوير منتجات وحلول متاحة وسهلة الاستخدام ومنخفضة التكلفة، تساعد هذه المشروعات على تعزيز الإنتاجية والكفاءة، وتوسيع مشاركتها في الأسواق، وتسريع تحولها الرقمي، وتسهيل انتقال الأنشطة الاقتصادية من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي والعالمي.

٢٠. نقر بالتأثير الضار للفساد، باعتباره تهديدا للنمو الاقتصادي، ومصدرا لتآكل الثقة العامة، والإضرار بالتجارة والمنافسة العادلة، وتحويل الموارد بعيدا عن القطاعات الحيوية، فضلا عن تسهيل ارتكاب الجرائم، بما فيها الجريمة المنظمة.

ونؤكد عزمنا على تعزيز النمو والازدهار من خلال اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد وترسيخ النزاهة، ومواصلة جهودنا المشتركة لمحاربة الفساد، بما في ذلك الفساد العابر للحدود.

كما نلتزم بمنع توفير ملاذ آمن لمرتكبي جرائم الفساد، بمن فيهم المستفيدون من الفساد والأصول غير المشروعة، وتعزيز التعاون في مجال استرداد الأصول وإعادتها.

٢١. في إطار جهودنا المشتركة لتعميق التعاون الإقليمي في جميع المجالات، نشير إلى انعقاد الاجتماعات الوزارية القطاعية لعام ٢٠٢٦، التي شملت مجالات المرأة والاقتصاد، والتجارة، والسياحة، والرقمنة والذكاء الاصطناعي، والغابات، والأمن الغذائي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والطاقة، والنقل، وتنمية الموارد البشرية، والمالية، فضلا عن الفعاليات رفيعة المستوى الأخرى، بما في ذلك الفعاليات التي أقيمت خلال الأسابيع الرقمية.

ونشيد بمخرجات الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للمنتدى، باعتبارها أساسا مهما للتعاون المستقبلي، بما في ذلك اعتماد المراجعة الخمسية لخطة عمل أوتياروا.

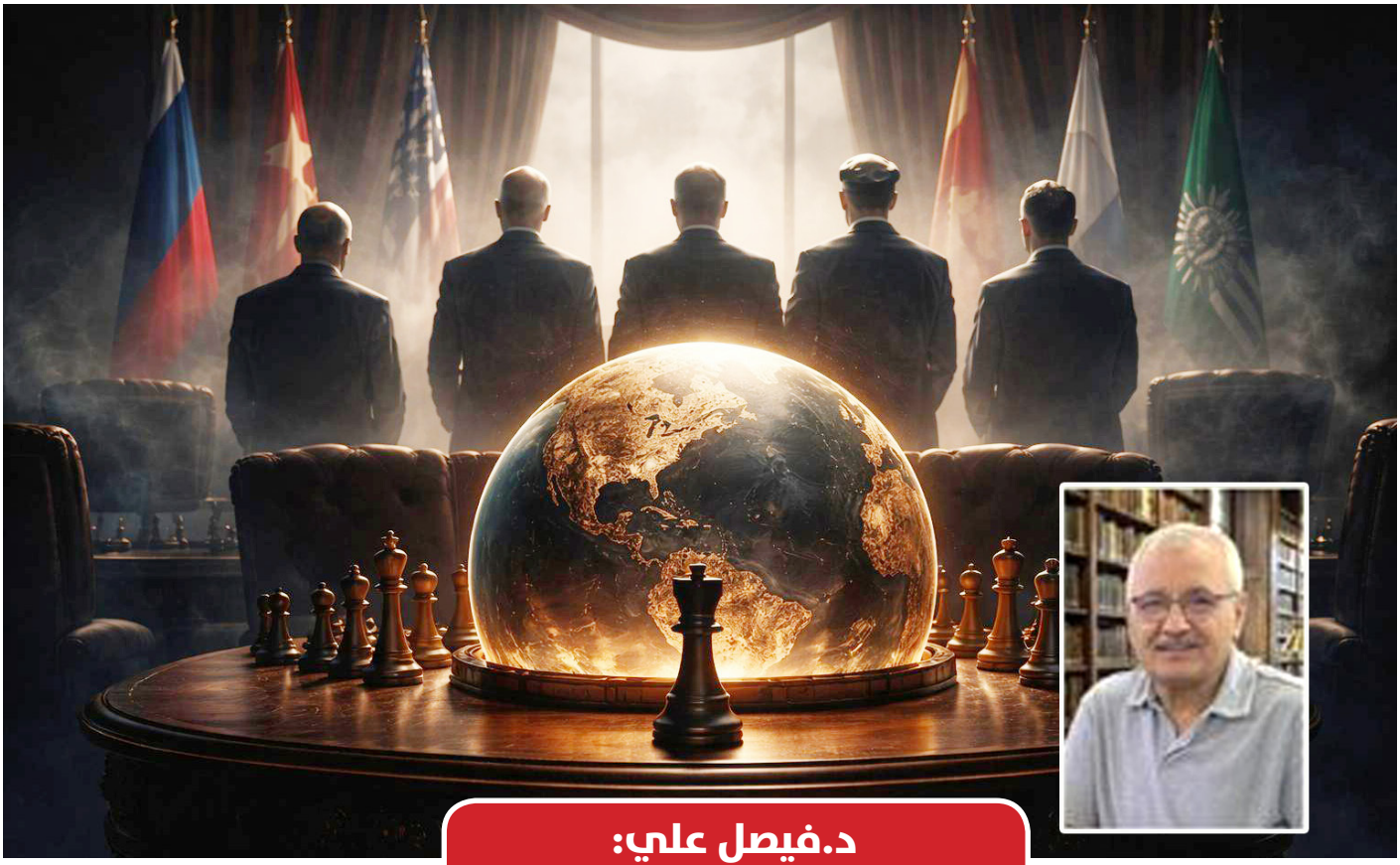
٢٢. تسهم مجتمعات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرون في إثراء المنتدى بالإبداع والحيوية والطاقة، ويظلون شركاء أساسيين في عملنا.

ونتطلع إلى مواصلة تعزيز مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المجلس الاستشاري للأعمال التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ومجلس التعاون الاقتصادي للمحيط الهادئ.

٢٣. نعرب عن خالص امتناننا لجمهورية الصين الشعبية، ولشعب مدينة شنجن ومقاطعة قوانغدونغ، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن الترتيبات التي رافقت انعقاد الاجتماع.

ونتطلع إلى أعوام استضافة المنتدى المقبلة، وهي: فيتنام عام ٢٠٢٧، والمكسيك عام ٢٠٢٨، وسنغافورة عام ٢٠٣٠، واليابان عام ٢٠٣١، وتشيلي عام ٢٠٣٢، وبابوا غينيا الجديدة عام ٢٠٣٣، وبيرو عام ٢٠٣٤.

قادة منتدى التعاون الاقتصادي
لدول آسيا والمحيط الهادئ
شنجن، جمهورية الصين الشعبية
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦



د.فيصل علي:

ما بعد الهيمنة الأمريكية..
هل يعيد الكبار رسم خريطة النظام العالمي؟

*المرصد/وحدة الابحاث

لم يعد العالم الذي تشكل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ هو العالم الذي نعيشه اليوم. فالنظام الدولي الذي منح الولايات المتحدة موقع القطب الأوحد يواجه تحولات عميقة، بفعل صعود قوى دولية جديدة، وتراجع قدرة واشنطن على الانفراد بإدارة الأزمات الدولية، واتساع دائرة التنافس على النفوذ والموارد ومواقع التأثير الاستراتيجي.

وفي خضم هذه التحولات، تبرز الولايات المتحدة والصين وروسيا بوصفها القوى الأكثر قدرة على التأثير في مستقبل التوازنات الدولية، الأمر الذي يجعل أي تقارب أو حوار بين قادتها حدثا يتجاوز حدود العلاقات الثنائية، ليصبح موضع تساؤل بشأن طبيعة النظام العالمي الذي يتشكل، والقواعد التي ستنظم العلاقات بين القوى الكبرى في المرحلة المقبلة.

إن أهمية اجتماع قادة هذه الدول لا تكمن فقط في رمزية اجتماع ثلاث قوى تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية ونووية هائلة، وإنما في دلالاته السياسية والاستراتيجية. فهل نحن أمام محاولة لتجنب مواجهة

دولية واسعة قد تتطور إلى حرب عالمية، أم أن الأمر يتجاوز ذلك إلى تفاهمات ترسم حدود النفوذ وتعيد تنظيم المصالح بين القوى الكبرى؟

إدارة الصراع بدلا من إنهائه

من الصعب الاعتقاد بأن القوى الكبرى، رغم تناقض مصالحها واختلاف رؤاها الاستراتيجية، لا تدرك حجم المخاطر التي قد تترتب على انزلاق العلاقات الدولية نحو مواجهة مباشرة. فالولايات المتحدة والصين وروسيا تمتلك من القدرات العسكرية، ولا سيما النووية، ما يجعل أي حرب شاملة بينها تهديدا يتجاوز حدود الدول المتحاربة ليطال مستقبل البشرية بأسرها.

ومن هذا المنطلق، قد يكون الحوار المباشر بين قادة هذه الدول محاولة لوضع ضوابط للتنافس، وتجنب سوء التقدير، ومنع تجاوز الخطوط الحمراء التي يمكن أن تقود إلى مواجهة يصعب احتواء نتائجها.

لكن منع الحرب لا يعني بالضرورة إحلال السلام. فالتجارب الدولية تثبت أن القوى الكبرى قد تتفق على عدم الدخول في مواجهة مباشرة، بينما تستمر في التنافس الاقتصادي والعسكري والسياسي، وتستخدم العقوبات والتحالفات والصراعات الإقليمية أدوات لتحقيق مصالحها.

وبالتالي، فإن ما قد نشهده ليس نهاية للصراع الدولي، بل انتقالا من المواجهة المفتوحة إلى إدارة الصراع وفق قواعد أكثر حذرا، تحفظ لكل قوة مصالحها الأساسية وتمنع الانزلاق إلى حرب شاملة.

ثلاث قوى ومصالح استراتيجية متباينة

تمثل الولايات المتحدة والصين وروسيا ثلاثة مراكز رئيسية للقوة، لكنها ليست متساوية في طبيعة إمكاناتها وأدوات تأثيرها.

فالولايات المتحدة لاتزال تمتلك شبكة التحالفات العسكرية والاقتصادية الأوسع، وتتمتع بمكانة استثنائية في النظام المالي العالمي، فضلا عن تفوقها في مجالات عسكرية وتكنولوجية متعددة.

أما الصين، فقد تحولت إلى قوة اقتصادية وصناعية عالمية، وأصبحت منافسا استراتيجيا لواشنطن في التجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، وهي تسعى إلى توسيع دورها الدولي بما يتناسب مع وزنها الاقتصادي المتنامي.

في حين تستند روسيا إلى ترسانتها النووية وقدراتها العسكرية ومواردها من الطاقة وموقعها الجغرافي، وتسعى إلى تثبيت مكانتها قوة دولية لا يمكن تجاوز مصالحها في القضايا الأمنية والاستراتيجية.

ومع ذلك، فإن اجتماع هذه القوى لا يعني نشوء تحالف ثلاثي أو توافق كامل بينها، فالتنافس الأمريكي الصيني لا يزال عميقا، والخلافات الروسية الغربية مستمرة، كما أن العلاقة بين بكين وموسكو، رغم تقاربها في ملفات عديدة، لا تخلو من اختلافات في المصالح والحسابات بعيدة المدى.

لكن ما يجمع هذه القوى ربما هو إدراكها أن النظام الدولي القديم لم يعد قادرا على استيعاب التحولات الجديدة، وأن المرحلة المقبلة تتطلب إعادة تعريف موازين القوة وحدود الحركة السياسية والعسكرية.

هل تتجه القوى الكبرى إلى تقاسم النفوذ؟

إن أحد الاحتمالات التي تثيرها هذه التحولات هو انتقال العالم نحو تفاهمات جديدة بين القوى الكبرى بشأن إدارة مناطق التوتر ومجالات النفوذ.

ولا يعني ذلك بالضرورة وجود اتفاق معلن أو سري لتقسيم العالم، وإنما قد يعني نشوء قواعد غير مكتوبة تضبط سلوك القوى الكبرى، وتحدد حدود التنافس فيما بينها، خصوصا في المناطق التي تمثل أهمية استراتيجية أو اقتصادية أو أمنية.

فواشنطن تريد الحفاظ على موقعها القيادي، وبكين تسعى إلى ضمان استمرار صعودها دون الانجرار إلى مواجهة عسكرية مدمرة، وموسكو تريد الاعتراف بمكانتها ومصالحها الاستراتيجية وعدم تهميش دورها في صياغة القرارات الدولية.

ومن هنا، قد يكون التفاهم بين هذه القوى مدخلا لإعادة ترتيب العلاقات الدولية، ليس على أساس الشراكة الكاملة، وإنما على أساس توازن المصالح وتجنب الصدام المباشر.

والسؤال الأكثر أهمية هنا هو: هل سيؤدي هذا التفاهم إلى عالم أكثر استقرارا، أم إلى عالم تصبح فيه مصائر الدول الأصغر مرتبطة بحسابات القوى الكبرى؟

الشرق الأوسط والعراق في معادلة النظام الجديد

لا يمكن قراءة التحولات الدولية بمعزل عن الشرق الأوسط، الذي ظل تاريخيا إحدى أهم ساحات التنافس بين القوى الكبرى، نظرا لموقعه الجغرافي وموارده النفطية والغازية وأهميته في معادلات الأمن والطاقة والتجارة العالمية.

فالولايات المتحدة تمتلك نفوذا عسكريا وسياسيا واسعا في المنطقة، والصين توسع حضورها الاقتصادي والاستثماري، بينما تسعى روسيا إلى الحفاظ على دورها السياسي والعسكري ومصالحها الاستراتيجية.

وفي ظل أي تفاهمات دولية جديدة، قد تتغير طبيعة التوازنات الإقليمية، وقد تجد بعض الدول نفسها أمام ضغوط لإعادة النظر في تحالفاتها وخياراتها السياسية والأمنية.

أما العراق، فإنه يمثل حالة خاصة في هذه المعادلة. فموقعه الجغرافي، وثرواته النفطية، وعلاقاته المتشعبة مع واشنطن وبكين وموسكو، تمنحه أهمية استراتيجية تتجاوز حدوده الوطنية.

ومن هنا، فإن التحدي أمام العراق لا ينبغي أن يكون الانحياز إلى محور دولي على حساب آخر، بل بناء سياسة خارجية متوازنة تستثمر علاقاته مع القوى المختلفة، وتحافظ على استقلال قراره الوطني، وتمنع

تحوله إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية.

إن امتلاك العراق سياسة خارجية مستقلة، تقوم على المصالح الوطنية لا على الاصطفافات، قد يمنحه فرصة للاستفادة من التنافس الدولي بدلا من دفع ثمنه.

نحو عالم متعدد الأقطاب أم إدارة ثلاثية للأزمات؟

رغم الوزن الاستثنائي للولايات المتحدة والصين وروسيا، فإن الحديث عن نظام عالمي تحكمه ثلاثة أقطاب فقط قد يكون تبسيطا للمشهد الدولي. فالاتحاد الأوروبي والهند واليابان، إلى جانب قوى إقليمية صاعدة، تمتلك بدورها أدوات تأثير مهمة في الاقتصاد والسياسة والأمن الدوليين.

لكن من الواضح أن القوى الثلاث الكبرى تمتلك قدرة استثنائية على التأثير في القضايا الاستراتيجية، ولا سيما الأمن النووي والتوازن العسكري والتجارة الدولية ومستقبل مناطق الصراع.

ولذلك، ربما يكون الوصف الأكثر دقة للمرحلة المقبلة هو أننا نتجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، تتقدم فيه الولايات المتحدة والصين وروسيا بوصفها مراكز القوة الرئيسية، دون أن يعني ذلك امتلاكها سلطة مشتركة أو اتفاقا دائما على إدارة العالم.

الخاتمة: العالم لا يتجه بالضرورة نحو السلام، بل نحو إعادة ترتيب الصراع

إن اجتماع الكبار، وما قد يحمله من تفاهمات ورسائل سياسية، يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، تتداخل فيها الرغبة في تجنب الحرب مع السعي إلى حماية المصالح وتثبيت مناطق النفوذ.

وقد يكون القاسم المشترك بين هذه القوى هو إدراكها أن تكلفة المواجهة المباشرة أصبحت أكبر من قدرة أي طرف على تحمل نتائجها، وأن التفاهم، ولو كان مؤقتا، أفضل من الانزلاق إلى حرب تهدد الجميع.

لكن ذلك لا يعني أن العالم أصبح أكثر عدالة أو أن الصراعات ستنتهي. فالتاريخ يعلمنا أن الاتفاقات بين الكبار لا تعني دائما أن مصالح الدول الصغيرة ستكون محمية، وأن الاستقرار الذي تصنعه توازنات القوة قد يكون على حساب إرادة الشعوب وحق الدول في تقرير مصيرها.

وفي نهاية المطاف، قد لا يكون السؤال الحقيقي هو من يحكم العالم، بل من يملك القدرة على التأثير في قواعد النظام الدولي الجديد، ومن يستطيع حماية مصالحه واستقلال قراره في ظل تنافس القوى الكبرى.

فالعالم يقف أمام مرحلة تاريخية قد تنهي عصر الهيمنة المنفردة، لكنها لا تضمن بالضرورة بداية عصر أكثر سلاما وعدالة؛ وربما يكون ما نشهده اليوم ليس ولادة عالم جديد بقدر ما هو إعادة توزيع لمراكز القوة والنفوذ في عالم لم يعد يقبل بقطب واحد، ولم يتفق بعد على شكل الأقطاب التي ستديره.



كيان الإقليم
ليس شعارا للمزايدة..

من يرفع اليوم شعار حماية إقليم كوردستان، عليه أن يتذكر أولا كيف تأسس هذا الكيان، ومن خاض معارك انتفاضته، ومن دفع باتجاه بناء مؤسساته، ومن حمل مشروع الفيدرالية من مطلب سياسي إلى حقيقة دستورية في العراق.

لم يكن قيام إقليم كوردستان نتيجة ظرف عابر أو منحة من أحد، بل ثمرة عقود من النضال والتضحيات، وكان الاتحاد الوطني الكوردستاني، بقيادة الرئيس مام جلال، في مقدمة القوى التي أسهمت في صناعة هذا التحول. فقد اضطلع بدور أساسي في تنظيم انتفاضة آذار ١٩٩١، التي انطلقت من السليمانية وامتدت إلى مدن كوردستان، وشارك في تثبيت نتائجها السياسية، رغم ما أعقبها من تحديات ومخاطر.

وبعد انسحاب مؤسسات النظام السابق من مناطق كوردستان، كان الاتحاد الوطني من القوى التي دفعت باتجاه إجراء الانتخابات وتأسيس مؤسسات دستورية للإقليم. وفي ١٩ أيار ١٩٩٢، جرت أول انتخابات برلمانية، لتشكل خطوة تاريخية نحو بناء تجربة سياسية ومؤسساتية قائمة على التمثيل والشراكة والتعددية.

ولم يتوقف دور الاتحاد الوطني عند تأسيس مؤسسات الإقليم؛ فقد كان من أبرز القوى التي طرحت مشروع الفيدرالية للعراق، انطلاقا من رؤية تؤمن بأن الحل العادل للقضية الكوردية لا يتحقق بالحكم الذاتي المحدود، بل بضمان دستوري لشراكة الكورد في الدولة العراقية. وقد أصبح هذا المبدأ جزءا من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، الذي نص في مادته الأولى على أن العراق دولة اتحادية.

إن استحضار هذا التاريخ ليس انتقاصا من دور القوى الكوردستانية الأخرى، ولا إنكارا لتضحياتها، بل تأكيد لحقيقة أن الإقليم كان ثمرة نضال جماعي، وأن الاتحاد الوطني كان أحد أعمدته الأساسية. لذلك، لا يجوز اختزال تاريخ تأسيسه أو احتكار الحديث عن حمايته، كما لا يجوز تحويل هذا الإنجاز الوطني إلى ملكية حزبية أو عائلية.

إن حماية الإقليم لا تتحقق بالشعارات والمزايدات، بل باحترام الشراكة والتعددية والتوازن، وصون المؤسسات وضمان التمثيل الديمقراطي والإدارة الرشيدة. فالمشكلة تبدأ حين تتحول السلطة إلى احتكار، وحين تتراجع المؤسسات أمام نفوذ الأفراد والمصالح الضيقة، لأن ذلك يضعف الإقليم ويهدد الأسس التي قام عليها.

وعندما يؤكد الرئيس بافل جلال طالباني أن الإقليم ملون بالأحمر بدماء شهداء الاتحاد الوطني، فإن ذلك يعبر عن حقيقة راسخة في ذاكرة النضال والتضحيات، لا عن محاولة لاحتكار تاريخ كوردستان أو إقصاء الآخرين.

الاتحاد الوطني لا يحتاج إلى شهادة من أحد على دوره في صناعة هذا الكيان والدفاع عنه. لكنه يؤكد أن حماية إقليم كوردستان مسؤولية وطنية مشتركة، وأن مستقبل الإقليم لا يصان إلا بالشراكة الحقيقية، والتوازن السياسي، واحترام إرادة المواطنين، وبناء مؤسسات قوية لا تخضع لهيمنة حزب أو جهة،فالإقليم أكبر من أن يكون ملكا لطرف، وتاريخه أوسع من أن تختزله الشعارات، وحمايته تبدأ من صون المبادئ التي تأسس عليها.

رئيس التحرير

*ملخص لتقرير استقصائي في الصفحات الداخلية